المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 2011-1990

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تقديم الطالبة:

زرقاني لامية

إشراف الأستاذ:

محمد شفيق مصباح

أعضاء لجنة المناقشة

أ،د/ بوعشة محمد .....رئيسا .....أستاذ التعليم العالي/م و ع س

د/ محمد شفيق مصباح..... مشرفا و مقررا.....أستاذ مشارك/ م وع س

د/ مسيح الدين تسعديت.....عضوا مناقشا.....أستاذة محاضرة-ب/ م و ع س

أ/ بن ساسي رشيد .....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/ م و ع س

أ/ جبابلية عبد الحفيظ .....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد-ب / م و ع س

السنة الجامعية:

2012/2011

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 2011-1990

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تقديم الطالبة:

زرقاني لامية

إشراف الأستاذ:

محمد شفيق مصباح

أعضاء لجنة المناقشة

أ،د/ بوعشة محمد .....رئيسا .....أستاذ التعليم العالي/م و ع س

د/ محمد شفيق مصباح..... مشرفا و مقررا.....أستاذ مشارك/ م وع س

د/ مسيح الدين تسعديت.....عضوا مناقشا.....أستاذة محاضرة-ب/ م و ع س

أ/ بن ساسي رشيد .....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/ م و ع س

أ/ جبابلية عبد الحفيظ .....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد-ب / م و ع س

السنة الجامعية:

2012/2011

كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بشكري الكبير للأستاذ كواشي مجيد الذي لم يبخل علي بالمعلومات القيمة و النصائح ، و الذي وقف إلى جانبي في كل خطوة من خطوات هذا العمل ، كما أشكره على تفرغه التام للإشراف على عملي .

و أتقدم بشكري لكافة أساتذتي اللذين رافقوني طوال مشوار الدراسة بالمدرسة، كما أقدم شكر خاص للأستاذ محمد شفيق مصباح و الأستاذة دامية سكينة و الأستاذة مسيح الدين تسعديت.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- *أمي الحبيبة و أبي العزيز...*
- *الأستاذ الفاضل كواشي مجيد...*
- *أحبائي...*
- *زملائي...*
- *إلى جميع مسؤولي و عمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية...*

زرقاني لامية

الملخص

تشكل صحراء أزواد شمال مالي تهديدا كبيرا للأمن القومي للجزائري حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر و لا استقرار بسبب تمرد الطوارق الذي ما فتئ يتوقف ليندلع من جديد. فمنذ استقلال دولة مالي في 1960 و الطوارق في تمرد على الحكومة المركزية ببماكو، لكن الأوضاع أصبحت خارجة عن السيطرة بعد التمرد المسلح الذي عرفته منذ سنة 1990. إضافة إلى تعقد الأوضاع بسبب انتشار كافة أشكال الجريمة المنظمة، التجارة غير الشرعية و انتشار الجماعات الإرهابية فيما يعرف بتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، و سعي القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في المنطقة في ظل إستراتيجية مكافحة الإرهاب.و هذا ما يتنافى مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة.

إن كل هذه التهديدات تمس مباشرة بالأمن القومي الجزائري و هذا بحكم الحدود الطويلة المشتركة بين الجزائر و مالي و صعوبة التحكم فيها.إن عجز حكومة مالي عن احتواء تمرد الطوارق في الشمال و عدم قدرتها على التحكم في حدودها يجعل الجزائر على تماس مباشر معها. كما أدت الحرب الليبية في سنة 2011 إلى تأزيم الأوضاع في منطقة أزواد و تدهورها.

سعت الجزائر إلى احتواء هذه التهديدات و هذا بالقيام بالعديد من الإجراءات و التدابير على المستويين الداخلي و الخارجي. فعلى المستوى الداخلي عملت على دمج الطوارق في المجالين السياسي و الإداري و باشرت بمشاريع تنموية في مناطقهم. أما على المستوى الخارجي فقامت بالتوسط بين طوارق مالي و الحكومة المركزية ، و تقديم الهبات و الأموال لفائدة الطوارق لإنشاء المدارس و المراكز الصحية. كما اتخذت العديد من الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة السرية ، الجريمة المنظمة و الإرهاب.

إن الإجراءات الجزائرية غير كافية لاحتواء التهديدات المذكورة سابقا، و هذا راجع لعدم تطبيق الاتفاقات المبرمة بين حكومة مالي و الطوارق . يبقى الرهان الخطير في وقتنا الحالي هو التخوف من تعزيز النزعة الانفصالية لدى الطوارق، أو تحالفهم مع كافة التنظيمات الإرهابية و الإجرامية المتواجدة في منطقتهم.

Résumé

Le désert d'Azawad au nord Mali constitue une menace majeure à la sécurité nationale de l'Algérie étant donnée que cette région est un foyer de tension et d'instabilité du à la rébellion des Touaregs. Depuis l'indépendance du Mali en 1960, la rébellion ne cesse de se manifester contre le gouvernement central de Bamako, mais la situation est devenue au-delà du contrôle après le déclenchement (éclatement) de la rébellion armée dans les années 1990. la situation est devenue plus compliquée à cause de la prolifération de toutes formes de crime organisé et toutes sortes de contrebande , trafic de drogue, armes, immigration clandestine et la diffusion de groupes terroristes au sein du réseau Al Qaeda au Maghreb islamique (AQMI), plus l'intervention des grandes puissances internationales, menés par les États-Unis d'Amérique pour intervenir dans la région à la lumière de sa stratégie de la lute contre le terrorisme. Cependant, ceci est incompatible avec la doctrine de sécurité algérienne qui refuse l'intervention de forces étrangères dans la région.

Les procédures algériennes ne sont pas suffisantes pour contenir l'ensemble des menaces, a cause de la non efficience et la non application des accords conclus entre le gouvernement malien et les. Actuellement, le principal enjeu est la crainte du renforcement de l'idée sécessionniste chez les touaregs et de leurs alliance avec les groupes terroristes et les réseaux de crime organisé.

Abstract

The Azawad desert in the north of Mali presents a major threat to the Algerian security especially in the region so rich is essentially characterized by tension and instability by the Touareg rebellion.

Since the independence of the Mali in 1960, the Touareg have not stopped protesting against the Malian government in Bamako however, the situation became beyond control after the armed rebellion in the 1990s, in addition to the spread of crime, illegal drug traffic, arms trade, migration and the appearance of AQMI since.

The intervention of foreign powers such us the U. S .A to i in the region deepens the problems, and threatens the sovereignty of states of this region especially the sue with which we are more concerned: Algeria.

The Algerian national security can easily be threatened by the problems of this region, for Algeria is one state with has always stood against foreign powers intervention in its affaires, and has always shown that the same intervention in the Sahel constitutes a major threat both to its security and sovereignty.

But this stubby stressed the fact that the Algerian procedures to contain this situation are not sufficient, especially if we know that all the agreements concluded between Malian government and the Touareg have not been respected more applied.

In fact, the appearance of AQMI in the region proves that the previews meantime problems will have more serious escalating taking into consideration the possible alliance between the AQMI and the Touareg.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: تمرد الطوارق في منطقة أزواد.....07

المبحث الأول: تعريف أزواد جغرافيا و سكانيا.....07

تعريف أزواد جغرافيا.....07

تعريف الطوارق.....08

خريطة أماكن انتشار السكان الطوارق.....08

خصوصية الطوارق.....09

الحياة الاجتماعية.....09

الحياة الاقتصادية.....10

الحياة السياسية.....11

فترة الاستعمار الفرنسي..... 12

الحركات السياسية و المسلحة في منطقة أزواد.....14

المبحث الثاني :أسباب تمرد الطوارق في شمال مالي.....18

المبحث الثالث: تمرد الطوارق و تطور مطالبه.....22

تمرد 1990.....22

تمرد 2006.....24

مطالب الطوارق.....25

بوادر اندلاع تمرد جديد في منطقة أزواد 26

المبحث الرابع: علاقة القوى الإقليمية و المحلية بحركة منطقة أزواد.....28

علاقة ليبيا بحركة منطقة أزواد.....28

علاقة المغرب بحركة منطقة أزواد.....31

الفهرس

علاقة فرنسا بحركة منطقة أزواد.....32

الفصل الثاني: تهديدات حركة منطقة أزواد للأمن القومي الجزائري......34

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي.....34

المفهوم الشامل للأمن.....34

أهم المتغيرات المؤثرة على التحول في مفهوم الأمن.....35

ركائز الأمن.....35

مستويات الأمن.....36

تعريف الأمن القومي.....37

أبعاد الأمن القومي..... 40

المبحث الثاني:التهديدات العسكرية الأمنية.....43

انتشار النزاع الطارقي.....43

التهديد الإرهابي.....44

انتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.....47

تجارة الأسلحة.....48

تجارة المخدرات.....48

الهجرة غير الشرعية.....49

المساعي الأمريكية.....49

تدخل القوات الأجنبية.....50

انعكاسات النزاع الليبي 2011..... 50

المبحث الثالث: التهديدات السياسية و الاجتماعية.....52

السياسة الليبية المنتهجة من قبل العقيد الليبي معمر القذافي.....53

مشكلة اللاجئين.....54

الهجرة غير الشرعية.....55

انتشار الدعارة.....56

المبحث الرابع: التهديدات الاقتصادية.....57

تدهور القطاع السياحي.....57

انتشار التهريب.....58

انتشار البطالة بين الشباب.....58

الفصل الثالث: السياسة الجزائرية لاحتواء تهديدات حركة منطقة أزواد.....60

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية.....60

محددات البيئة الأمنية الجزائرية.....60

العقيدة الأمنية الجزائرية.....61

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية لحل النزاع الطارقي.....63

السياسة الجزائرية اتجاه الطوارق المحليين 63

الوساطة الجزائرية بين الطوارق و الحكومة المركزية المالية 64

أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....64

مبادرات الجزائر.....65

اتفاقية تمنراست 1991.....66

اتفاق الجزائر لاسترجاع السلام و الأمن في كيدال 2006.....68

المبحث الثالث: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة..... 71

تأسيس قيادة أركان دول الساحل.....72

إجراءات الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية.....74

الفهرس

المبحث الرابع: المشاريع التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية.....75

تنمية الجنوب الجزائري.....75

تنمية شمال مالي.....78

الخاتمة.....81

التوصيات.....83

قائمة المراجع.....84

خريطة توزيع الأمازيغ في شمال إفريقيا.....91

خريطة نهر النيجر.....92

خريطة مؤشرات النمو في العالم.....93

اتفاق تمنراست 1991.....94

اتفاق الجزائر لاسترجاع السلم و الأمن في منطقة كيدال 2006.....97

حوار رئيس المؤتمر لتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري مع تاوالت.....105

مقدمة

مقدمة

غداة استقلال الدول الافريقية و تشكيل منظمة الوحدة الافريقية تبنت هذه الدول مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار l'intangibilité des frontières، و هذا راجع لكون حدود معظم الدول الافريقية تم رسمها من قبل القوى الاستعمارية و هذا وفقا لما اتفقت عليه في مؤتمر برلين 1884-1885م . يخضع هذا التقسيم للمصالح الاقتصادية للمستعمر الذي لم يحترم التوزيع العرقي و الإثني و الاجتماعي في هذه الدول، فهي حدود مصطنعة. حيث أن الحدود الافريقية سابقا كانت تفصل بين الممالك و القبائل و ا لإثنيات، و هذه الأخيرة وجدت نفسها في هذا التقسيم الجديد مشتتة و مجزأة بين عدة دول، إضافة إلى أنها أحدثت تغيير ا في نمط عيشها و نمطها الاقتصادي و الاجتماعي .هذا ما أدى إلى إحداث الاختلال في المجتمعات الإفريقية بعدم تجانسها إ ثنيا و عرقيا. و ما عمق المشكل، هو عدم قدرة هذه الدول الفتية على احتواء هذا التعدد مع تنامي مشاكل توزيع الثروة.

هذا هو حال قبائل الطوارق التي تعرضت لأكبر عملية تمزيق بين خمسة دول افريقية (مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا و بوركينافاسو) . قبائل البدو الرحل التي لطالما تعودت على التنقل و الترحال في فضائها الجغرافي الخاص لممارسة الرعي و التجارة وجدت نفسها فجأة محجوزة في حدود جامدة أجبرتها على الاستقرار في مكان ثابت. كما أنها أصبحت تنتمي لدول تختلف عنها اجتماعيا و إثنيا و ثقافيا ،و هذا هو حال الطوارق في مالي و النيجر. حيث لم يتمكنوا من الاندماج في هذا الكيان الجديد و شعروا بالاغتراب عن باقي المجتمع ، كما عززت السياسات القمعية المنتهجة ضد الطوارق من قبل حكومات هذه الدول إلى خلق مشاعر العداء لديهم و هذا ما دفعهم إلى إعلان التمرد عليها في كل من نيامي و بماكو مع مطلع تسعينيات القرن الماضي.

إن الهدف من تبني مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو تفادي نشوب نزاعات حدودية بين الدول الإفريقية الفتية، و لتجنب النزاعات الانفصالية التي تطالب بأقاليم ترابية، لكن هذا المبدأ لم يحل مشكلة الهوية و التجانس الوطني في هذه الدول . فمنذ اعتماده لم يخترق هذا المبدأ إلا في حالة واحدة و هي انفصال البيافرا عن نيجيريا في الستينيات، لكن منذ سنة 1990 اخترق مرتين ، في حالة انفصال إريتريا عن إثيوبيا سنة 1993، و انفصال جنوب السودان عن الشمال في جويلية 2011. هذا ما يدل على أن هذا المبدأ لم يعد صمام الأمان الذي يضمن الوحدة الترابية للدولة في إفريقيا.و بالتالي فإن للنزاع الطارقي في منطقة أزواد شمال مالي و النيجر عدة انعكاسات على باقي الدول الأخرى التي تضم الطوارق، بما فيها الجزائر.

باعتبار منطقة أزواد شمال مالي بؤرة توتر و لا استقرار بسبب النزاع الطارقي،إضافة إلى غياب الرقابة على الحدود و الفراغ الأمني الذي تعاني منه دولة مالي أصبحت المنطقة محل استقطاب من قبل شبكات الجريمة المنظمة، جماعات إرهابية ، كما أصبحت مسرحا لممارسة كافة الأنشطة غير الشرعية كتهريب البنزين والبضائع، و تجارة الأسلحة و المخدرات...و هذا كله يشكل الحركة التي تعرفها المنطقة. بحكم أن الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية الغربية و في تركيبتها البشرية مع منطقة أزواد، فان ما يحدث فيها سيكون له تأثير مباشر على أمنها القومي.

في ظل التغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية لم يعد أمن الدول منحصرا في الجانب العسكري الصلب بل تطور ليشمل كافة الجوانب الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والبيئية. كما ظهر ما يعرف بعولمة التهديدات الأمنية، حيث لم تعد أي دولة في منأى عنها بسبب الترابط المعقد بين أنواع الجريمة المنظمة و اتساع رقعة الإرهاب و انتشار ظاهرة الهجرات السرية (غير الشرعية)، التي تخترق حدود الدول.و تجد هذه التهديدات بيئتها المناسبة في الدول الضعيفة التي لا تملك الوسائل المناسبة للسيطرة على التمرد الداخلي و التحكم في حدودها، و كافة ترابها الإقليمي و هذا هو حال دولة مالي . و هذا ما يجعل الجزائر تواجه تهديدات كبيرة في عمقها الإفريقي.

تسعى هذه الدراسة إلى تبيين التهديدات التي تشكلها الحركة التي تعرفها منطقة أزواد شمال مالي (التمرد الطارقي، انتشار شبكات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية) على الأمن القومي الجزائري.

أهمية الموضوع

الأهمية العلمية: تهدف الدراسة إلى تبيين التطور الذي عرفه مفهوم الأمن القومي للدول ، في ظل التغيرات التي عرفتها البيئة الدولية خصوصا مع الإفرازات التي أحدثتها ظاهرة العولمة، حيث لم ا ظهرت مفاهيم حقوق الإنسان و حقوق الجماعات و الأقليات أحدثت تغييرا في مفهوم الأمن بشكل لم تعد فيه الدولة هي محور الأمن بل الفرد، فالدولة في سعيها لتحقيق أمنها عليها مراعاة حقوق الإنسان و الأقليات. كما أن طبيعة التهديدات الأمنية قد تغيرت في حد ذاتها فلم تعد مقتصرة على القوة العسكرية فقط بل أصبحت لها عدة أبعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية.

الأهمية العملية : تهدف الدراسة لتبيين التهديدات التي يمكن أن تشكلها حركة منطقة أزواد في شمال مالي على الأمن القومي الجزائري، خصوصا مع قلة المراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع و في ظل التطورات الخطيرة التي تعرفها منطقة أزواد شمال مالي من تمرد الطوارق من حين لآخر و انتشار ظاهرة الإرهاب و ظاهرة خطف الرهائن الغربيين و ما له من انعكاسات خطيرة على الجزائر.

إشكالية الدراسة

تتمحور دراسة حركة منطقة أزواد شمال مالي حول إشكالية تصعيد المطالب الأزوادية و تحولها إلى مطالب انفصالية من جهة ، و إلى عدم قدرة دولة مالي على التحكم في حدودها الشمالية و هذا ما يسمح بلنتقال التهديدات للتراب الجزائري.

وعليه تكون الإشكالية كالآتي:

ما هي التهديدات التي تشكلها حركة منطقة أزواد شمال مالي على الأمن القومي الجزائري، و كيف تمت معالجتها من قبل الحكومة الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي أسباب حركة منطقة أزواد شمال مالي؟
- ✓ ما هو دور القوى الإقليمية و الدولية في التأثير على حركة منطقة أزواد ؟
- ✓ ما هي السياسة الجزائرية اتجاه حركة منطقة أزواد ؟

الفرضيات

- ✓ إن تصعيد المطالب الانفصالية للطوارق يهدد الوحدة الترابية للجزائر.
- ✓ إنشاء دولة أزواد شمال مالي يزيد من خطورة التهديدات الإرهابية على الجزائر.
- ✓ انتشار الجريمة المنظمة و التهريب يعمل على تخريب الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة

اعتمدت على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: يعرف هذا المنهج أحيانا بالمنهج التتابعي المقارن ، و الهدف منه وصف الظاهرة محل الدراسة بالتطرق لكافة حيثياتها و تحديد كل العوامل المؤثرة فيها.

المنهج التحليلي: يتم من خلاله تحليل الأوضاع.

الاقتراب التاريخي :استخدمنا بحكم أن موضوع الدراسة مرتبط بأحداث تاريخية معينة تشكل محطات مهمة في تاريخ الشعب الأزوادي عامة و الطوارق بشكل خاص، و القيام باستدلال على ضوء الأحداث التاريخية بمآل حركة الأزواد مستقبلا.

الإطار النظري

إن موضوع الدراسة يدخل في إطار الدراسات الأمنية، التي تهدف إلى تحديد تهديدات حركة منطقة أزواد شمال مالي على الأمن القومي الجزائري، و منه فإ ن النظرية الأصلح لمعالجة الموضوع هي النظرية الواقعية بشقيها التقليدي و الجديد و التي تهتم بالمجال السياسي الأمني في تحليل سياسة الدول. و تقوم هذه النظرية على الأسس التالية: الدولة، ميزان القوى و المصلحة القومية.

تعتبر القضايا و المسائل الأمنية من أولويات الاهتمامات الأساسية للسياسة الخارجية لمختلف الدول خاصة في ظل الأوضاع الراهنة المتميزة بتنوع التهديد الأمني.

و المقاربة الأنسب لتفسير تهديدات حركة الأزواد هي مقاربة المأزق الأمني.

باري بوزان هو أول من طبق هذه المقاربة في حقل الدراسات الأمنية من خلال كتابه المعضلة الأمنية و الصراع الاثني.

إن افتقار الدول حديثة الاستقلال للدساتير و المؤسسات لحماية الأقليات و الإثنيات ، و القوانين التي تكفل حريتهم و عناصر هويتهم ، و انتهاجها لسياسة معادية لإحدى الأقليات أو الإثنيات يدفع في معظم الأحيان أفراد هذه الأخيرة للجوء إلى شكل تنظيمي آخر و هو الجماعة الإثنية . التي تصبح مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها و استمراريتها . في ظل هذا المأزق فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها يتم تفسيرها من قبل الجماعات الأخرى على أنها خطوة عدائية اتجاه التصعيد . و هذه الحركية حسب باري بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية و تؤدي إلى حرب وقائية قد تؤدي بدورها إلى حرب شاملة. كما أن تهديد أمن الجماعة الإثنية يتضمن الجانب السياسي و الثقافي. تهدف كل إثنية إلى الحفاظ على عناصر هويتها و ثقافتها في ظل التعدد الإثني، و هذا ما يضعف ولاءها للدولة العاجزة عن توفير الأمن و الحماية، ما يؤدي إلى تدعيم الولاء للجماعة على حساب الدولة .[*†]

[*]:طرشي، يسن، **المعضلة الأمنية الدولية.2006** http://dc338.4shared.com/doc/7zGrqaF1/preview.html تم بتاريخ الاضطلاع عليه 2011/12/25

إن النزاع في شمال مالي بين الطوارق و الحكومة المركزية يندرج في إطار النزاعات الاجتماعية الممتدة و الذي بدوره له آثار على باقي الدول التي تضم إثنية الطوارق في تركيبتها السكانية و هذا ما نفسر به النزاع في النيجر. أما بالنسبة للجزائر فان التهديد يتركز في شقين هما: التخوف من انتقال عدوى التمرد إلى الطوارق في الجزائر، و انتقال مظاهر الفوضى و التوتر من منطقة شمال مالي إلى التراب الجزائري .

صعوبات الدراسة

إن المشكل الكبير الذي واجهني في هذه الدراسة هو قلة الكتب التي تعالج تمرد الطوارق في شمال مالي، و الكتب المتعلقة بالأمن القومي الجزائري معدومة تماما، لذا من خلال الدراسة اعتمدت على بعض رسائل الماجستير التي تصب نوعا ما في مجال الدراسة إضافة إلى مقالات الصحف و الدوريات و مقالات الباحثين المتخصصين. و لهذا السبب اعتمدت على الانترنت كمصدر أساسي في معالجة موضوع الدراسة ، من خلال الاطلاع على المقالات و المواقع الالكترونية بشكل كبير، بغية تدارك نقص الكتب و من أجل التنويع في مصادر المعلومات.

إضافة إلى أن موضوع الدراسة في حد ذاته يفرض استخدام المواقع الالكترونية و الصحف و المجلات، لأنه موضوع يتميز بالتجديد بين كل فترة و أخرى، فتمرد الطوارق لا يكاد يخمد حتى ينفجر من جديد و الاعتماد على الكتب وحدها كمصدر في الدراسة ينقص من القيمة المعرفية للموضوع و هذا لقدمها. لتدارك هذا النقص تم الحصول على المعلومات الحديثة في وقتها عبر وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة المتمثلة في الجرائد و المجلات و الانترنت.

كما واجهت مشكلة في تضارب المعلومات و اختلافها بحسب تعدد مصادرها ، حيث تطغى عليها الذاتية و التحيز لجهة معينة و تسعى لخدمة مصالحها، ما دفعني إلى الاطلاع على العديد من المصادر و مقارنتها للتحقق من صحة المعلومات.

خطة الدراسة

تستدعي إشكالية الدراسة إتباع الخطة التالية:

-تخصيص فصل كامل لدراسة التمرد الطارقي في منطقة أزواد شمال مالي، و هذا ما يتطلب تعريف منطقة أزواد جغرافيا و سكانيا. لتحديد الموقع الجغرافي للمنطقة محل الدراسة و التركيبة السكانية التي تعيش فيها.و من ثم تبيين الأسباب التي دفعت سكان هذه المنطقة للتمرد على دولة مالي، و هذا من أجل فهم دوافع الطوارق و تبيين مطالبهم و أهدافهم مع تبيين دور القوى الإقليمية و الدولية في هذا التمرد.

و الهدف من دراسة هذه المتغيرات هو ضبط مدى خطورة هذا التمرد و تأثيراته على الأمن القومي الجزائري بحكم كون الطوارق جزء من التركيبة البشرية للجزائريين.

-تخصيص فصل حول تهديدات حركة منطقة أزواد للأمن القومي الجزائري، و يتم من خلال التطرق لكافة التهديدات بكل أنواعها، عسكرية أمنية، سياسية و اجتماعية، اقتصادية.من أجل تحديد كافة المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار و امن الجزائر من أجل التمكن من إيجاد الحلول لتفاديها أو لتخفيف أثارها.

-تخصيص فصل للسياسة الجزائرية اتجاه تهديدات منطقة أزواد. يتم فيه التطرق للسياسة الأمنية الجزائرية من حيث الأسس و المبادئ و هذا بتبيين المنطلقات و الأسس التي تقوم عليها السياسة الجزائرية اتجاه هذه التهديدات.و يتضمن السياسة الجزائرية المحلية و الخارجية في من خلال الوساطة بين الطوارق و الحكومة المالية، و التنسيق لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية.يهدف هذا الفصل لتبيين مدى ايجابيات و سلبيات هذه السياسة مع تبيين مدى قدرتها في احتواء التهديدات.

الفصل الأول

تمرد الطوارق في منطقة أزواد

الفصل الأول: تمرد الطوارق في منطقة أزواد

عرفت منطقة أزواد شمال مالي تمردا للطوارق قي سنة 1963 و هذا مباشرة بعد استقلال دولة مالي سنة 1960 لكنه قوبل بالقمع. هو بعده هدأت الأوضاع لتعود للانفجار مجددا سنة 1990، فمنذ هذه السنة لم تعرف المنطقة استقرارا و توالى تمرد الطوارق. سنبين من خلال هذا الفصل الموقع الجغرافي لمنطقة أزواد شمال مالي مع التعريف بالطوارق. و تحديد أسباب تمرد الطوارق على الحكومة المالية، و مطالبهم ، مع التطرق لدور القوى الإقليمية و الدولية و علاقتهم بتمرد الطارقي. حتى نتمكن من تحديد تهديدات حركة منطقة أزواد على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: تعريف أزواد جغرافيا و سكانيا

- تعريف أزواد جغرافيا:

إن أزواد هي تسمية غير رسمية تطلق على صحراء أزواغ (azwagh) أو أزواد، و هي منطقة صحراوية تقع في الطرف الجنوبي الغربي للصحراء الكبرى تشمل أجزاء من مالي و النيجر و الجزائر و تشكل جزء من الساحل و الصحراء الإفريقية.[1]

تتميز هذه المنطقة بكونها حبيسة و منعزلة و فقيرة من حيث الموارد الطبيعية و ندرة المياه، إضافة إلى كونها عرضة للتقلبات المناخية بسبب موجات الجفاف التي تعصف بها من فترة لأخرى، و هذا ما يقلل من فرص القدرة على البقاء فيها، لذا يعمل سكانها على التنقل و الترحال من أجل البحث عن الموارد.

هيمن على هذه المنطقة تاريخيا قبل الاستعمار الفرنسي، كل من الطوارق الأمازيغ و المور العرب القادمين من موريتانيا، و عاشوا في هذه المنطقة الجافة وفق نظام بدوي قائم على الرعي و التنقل الدائم من أجل الحصول على الموارد الشحيحة في المنطقة كالمياه و المراعي التي تعد العصب الأساسي للبقاء.[2]

[1]: أزواد، www.wikipedia.com: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 05/06/2010على الساعة 30: 16

[2] : Pierre Boilley, **Mali** : **stabilité du nord-mali, des responsabilités partagées ,** UNHCR Center for documentation and research, May 1999, P .02

إن غالبية سكان أزواد هم طوارق ذوي أصول أمازيغية أو قبائل عربية يعرفون بالمور نسبة إلى موريتانيا و يتحدثون الحسانية.[1]

تاريخيا تعد صحراء أزواد هي الفضاء الجغرافي الذي كان يتنقل فيه كل من الطوارق و المور، لكن في الوقت الحالي تطلق هذه التسمية على شمالي مالي و النيجر.أصبحت هذه التسمية في كلا البلدين مرتبطة بتواجد الطوارق و المور. ومن خلال هذه الدراسة سنتخصص في دراسة منطقة أزواد شمال مالي فقط بهدف دراسة تمرد الطوارق فيها. و بحكم تواجد الطوارق في التراب الجزائري سنعمل على دراسة هذا الشعب .

تعريف الطوارق:

الطوارق هم قبائل بربرية أمازيغية تنتشر في شمال إفريقيا و بالخصوص في الصحراء الإفريقية الكبرى .تتميز بنمط اقتصادي خاص فهي رعوية تتنقل من مكان لآخر بحثا عن العشب و المطر، و لها وحدة من العادات و التقاليد و الأعراف و القيم الاجتماعية ترتبط ببيئتها.تمتد منطقة ترحالها من جنوب ليبيا و الجزائر إلى مالي و النيجر و حتى تمبكتو جنوبا.تعد منطقة الطاسيلي في جبال الهقار بالجزائر و جبال الأيير بالنيجر مركز الطوارق الرئيسي.

خريطة توزيع الطوارق[2]:

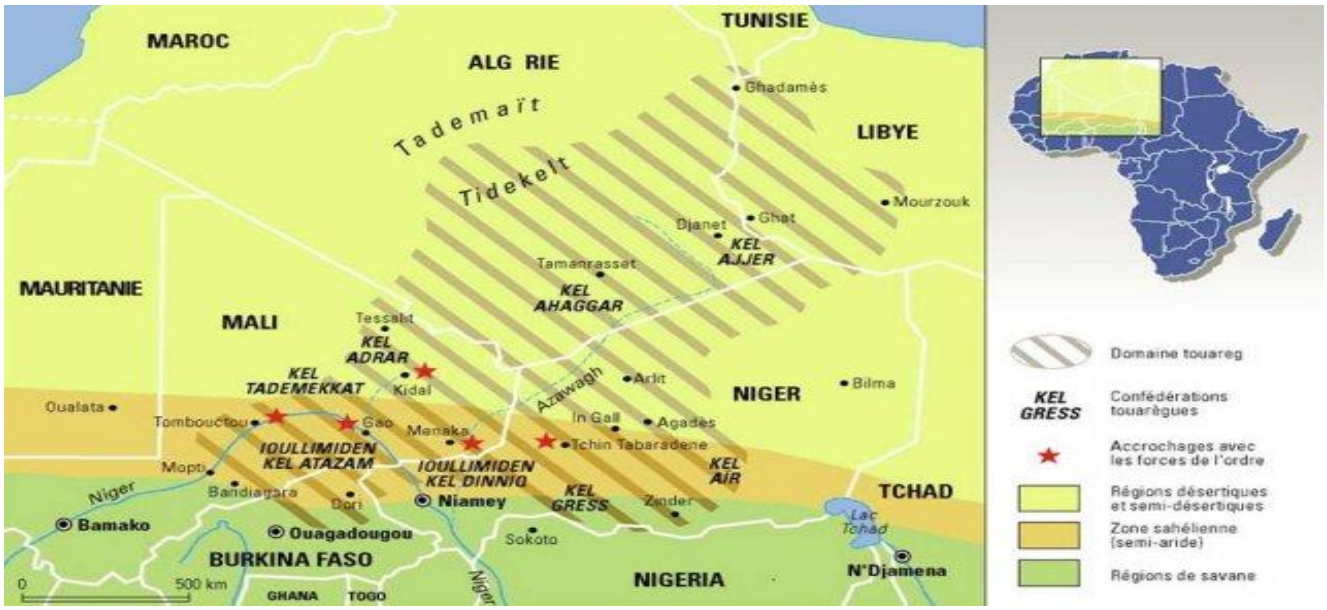

[1]: سيدي أحمد،ولد سالم، **الأزواد تاريخ من الصراع في مالي**. http // : www aljazeera. net تم الاضطلاع عليه بتاريخ 05/06/2010 على الساعة 00: 17

[2] :http://www.monde-diplomatique.fr/IMG /artoff579-9852f/jpg تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/03/15 على الساعة 17:25

خصوصية الطوارق:

تتميز هذه قبائل الطوارق المتفردة بالسيادة ب: حب الاستقلال، الشعور بالعزة و الأنفة، كما أنها لم تذق بأس الهزيمة و لم تخضع لغزو أو فتح، يختار أفرادها الموت على الهزيمة، و يتميزون بطول القامة، قوة و صلابة عود، الإخلاص و الوفاء بالعهد.

هناك عدة تسميات للطوارق و هي : "التوارق"، "التوارك"، و "إمازيغن"، و"كل تماجق"، أو "كل تماشق"، أو "كل تماهق"، وتسمية أخرى هي الأوسع و الأشمل هي"الملثمون". إن تسمية طوارق هناك من يرجعها لكونهم طارقوا الصحراء و مرتادوها ، و هناك من ينسبها إلى طارق بن زياد، و هناك من يعرف الطارق ب: الآتي ليلا على اعتبار أن الصحراء ليل و السالك لشعابها كالسائر في الليل. أما التوارق أو التوارك فيقصد بها تاركة أو تارقة كما قد يستبدل التاء بالثاء هذا حسب اللهجات الأمازيغية و يقصد بها موطنهم الأصلي، و تعني باللغة الأمازيغية و البربرية الساقية.هناك من يرجع تسمية الساقية الى واد درعة بجنوب مراكش، في حين هناك من يبين أنها اسم لإحدى القبائل الأمازيغية. يطلق عليهم الفرنسيون تسمية الرجال الزرق، لكن الطوارق يعرفون أنفسهم ب كل تماشق و تعني أهل الأمازيغية ، أو اماجغن.[1]

لغة الطوارق هي لهجة من لهجات البربر الأمازيغية ، يطلق عليها اسم "تمارشاك" و تكتب بال"تيفيناغ".هي اللغة الوحيدة التي تكتب ويعرفها جميع الطوارق في الساحل الإفريقي. توجد نقوشهم و كتاباتهم في جبال الهقار و الطاسيلي و الايير و ايفوغاس، و اعتبرت منظمة اليونسكو جبال الصحراء أكبر متحف في الهواء الطلق.

اللغة هي الأكثر تعبيرا عن الهوية الأمازيغية لسكان شمال إفريقيا، و تعد من أنقى اللهجات الأمازيغية و هذا لعدم اختلاطهم بالأجناس الأخرى و عيا منهم لخطورة الدخلاء على حضارتهم و لغتهم و ليس لانطوائهم ، لذا امتنعوا عن التعليم في المدارس الفرنسية.

الحياة الاجتماعية : تتميز بالبساطة و التنوع الثقافي من حيث العادات و التقاليد المعبرة عن التجدر التاريخي بالمنطقة. إن هذا الشعب يستجيب لقواعد و نظام عيش يختلف عن باقي سكان مالي. حيث تمكن

[1]: الطوارق: الجذور و التموقع و نظام الحكم .www.larbidahou.com/article15%20page1.php . *تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/11/17 على الساعة 19:37*

الطوارق من الحفاظ على مجموعة قوانين من العادات و التقاليد في إطار جماعي هدفه الحفاظ على البقاء في ظل مكان يسوده العداء.و تقوم الجماعة عندهم على 3 عناصر مشتركة و هي :

-اللغة: التماشك تكتب بالتيفيناغ.

-الدين: الإسلام المعتدل و المتكيف مع طريقة عيشهم و خصوصيتهم ، حيث اعتنقوا الإسلام في القرن16م.

-المكانة الكبيرة للمرأة في المجتمع، حيث ينسب الطوارق إلى الأم، و للمرأة مكانة مبجلة في مجتمعهم و لا فرق بينها و بين الرجل و هم جد متحررين.[1]

يرتدي الذكور البالغون سن 16 سنة فما فوق اللثام و هو غطاء يغطي به الرجل الط ارقي رأسه و وجهه حتى أنفه، يرتديه الطوارق حتى الموت وله دلالة على المكانة الاجتماعية في القبيلة. يمثل اللثام رمزا لوحدة القبيلة و تضامنها باعتباره مجتمع صغير، منعزل يحافظ على خصوصيته و وحدته، كما أنه يميز بين طبقات المجتمع فالنبلاء يرتدون لثاما أزرق و الأتباع لثاما أبيض.[2] مساكنهم خيام جلدية تساعدهم على الترحال.ينقسم مجتمعهم إلى ثلاث طبقات:طبقة الأسياد، طبقة الأحرار، و طبقة الخدم. يتواجد العبيد عندهم بكثرة لخدمة القوافل و الحراسة و يعاملون معاملة حسنة.

إن المجتمع الطارقي غير متجانس بحكم التقسيم القبلي الكبير، و الاجتماعي ، و الإثني ، الذي يعطي للمجتمع وجه هرمي مركب. فهم موزعون على عدة قبائل kel، و نجد في المجتمع الطارقي : نبلاء، متعلمين، أحرار، حرفيين، عبيد تم تحريرهم و عبيد. و هناك تمييز بين الطوارق السود و البيض. هذا ما يصعب تشكيل حركة موحدة للطوارق تدافع عن قضيتهم في إقامة وطن طارقي. و هكذا بتفرقهم فقدوا قوتهم و مشروعيتهم. و يعد إرساء الحدود بالنسبة لهم تجزئة لهيكلهم الاجتماعي و السياسي ، هذا ما هدد اقتصادهم القائم على التنقل الحر للأفراد و الممتلكات .[3]

الحياة الاقتصادية: يعتمد الطوارق على الترحال المستمر بحثا عن الكلأ لحيواناتهم (ابل، ماعز، ضأن تهلي). لذا يعتمدون في غذائهم على ما ينتجون من ألبان و لحوم الحيوانات و نادرا ما يستخدمون الحبوب و هم صبورون على الجوع و العطش. كما يحتقرون الزراعة و يعتبرونها عمل الطبقات السفلى

---

[1]: Mehdi taje, **sécurité et stabilité dans le sahel africain** , collège de défense de l'OTAN, branche recherche, Rome : 2006, Edited by dufourq and laure borgmane. P .60

[2] :إبراهيم،حيدري، الطوارق:**رجال الصحراء الملثمون**. http// :www.mustakbal.net تم الاضطلاع عليه بتاريخ 24/ 07/2011 على الساعة 30: 15

[3] :Taje, opcit , p .61.

و يتركون المزارع للعبيد. إضافة إلى تربية المواشي اهتموا بالنشاطات التجارية ، و كانوا حلقة وصل بين الشمال و مملكة غانا و الصحراء . اشتهروا بقوافل الذهب و الملح و كانوا يجلبون المنسوجات الصوفية و التمر و الزبيب و القمح من الشمال. كما اشتغلوا كمرشدين للقوافل في الصحراء. كانوا أغنياء الصحراء وهذا بحكم أن قوافل التجارة التي لم تنقطع يوما و كانت شريان الحياة الذي أنقذ سكان منطقة الصحراء.[1]

يمارس الطوارق اقتصادا يتماشى مع عاداتهم الخاصة و يتوافق مع الفضاء الجغرافي الذي يشغلونه، كما أن التنقل الذي يعرفونه راجع إلى الجفاف الحاد الذي تتعرض له منطقتهم .

الحياة السياسية: إن النظام السياسي للطوارق ذو طابع قبلي، فالسلطة السياسية بقيادة أمغار القبيلة ويحكم وفق العرف.[2]على رأس كل القبائل أمير يسمى الأمنوكال و هو الحاكم الأصلي لجميع القبائل يصل إلى الحكم وراثة ، حيث يرث ابن البنت الكبرى الحكم عن جده . و يترأس كل قبيلة شيخ أمغار و يسمى أكليد و يفرض سلطانه على أتباعه المتواجدين في الرقعة الجغرافية التي يحكمها. يحمي مصالح قبيلته المتمثلة في المراعي و الطرق التجارية و يفرض احترام الأحكام و تطبيقها ، و إعداد الرجال للقتال و هو ممثل القبيلة لدى الأمنوكال.و مهمة هذا الأخير تتمثل في الإشراف على الحرب و إعداد خططها و فض الخلافات بين القبائل و له خليفة ينوب عنه في غيابه. و رمز الإمارة الطارقية هو طبل كبير يقرع عند قدوم الضيوف و الحفلات و الحروب و تحدد عدد الضربات حسب الأمر.

و التراتب السلمي: الأمنوكال، شيوخ القبائل ، الفرسان ، رجال الدين، الرعاة و الحرفيون، الخدم.

إن الشعب الطارقي هو عبارة عن مجموعة قبائل صغيرة متناثرة في كل مكان في الصحراء، تلتقي مع بعضها البعض عند التبادلات الاقتصادية في شكل مقايضة بين المواد الغذائية مقابل الصناعات التقليدية، كما يمكن أن تتحد فيما بينها عبر علاقات المصاهرة العائلية.

[1]: عمر الأنصاري،**الرجال الزرق الطوارق: الأسطورة و الواقع**، ط1 ، http // :www.al jazera.net 01/04/2006 تم الاضطلاع عليه بتاريخ 12/07/2011 على الساعة 00: 14

[2]: محمد أشلحي، **الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى**. الحوار المتمدن العدد 1791 ، المحور: القومية، المسألة القومية، حقوق الأقليات. www.ahewar.org 10/01/2007، ، تم الاضطلاع عليه بتاريخ 25/06/2011 على الساعة 30: 15

فترة الاستعمار الفرنسي:

بعد تقسيم إفريقيا في مؤتمر برلين 1884-1885 كانت الصحراء الكبرى آخر منطقة وقعت تحت يد الاستعمار، و بقيت فرنسا مرابطة لأكثر من قرن على أبوابها بسبب صعوبة المناخ و انعدام النقل .حيث تشير الدراسات إلى أن أولى الحملات العسكرية للصحراء كانت في 1890 ، و منحت فرنسا في البداية الاستقلال الذاتي لإقليم أزواد و آيير لتسهيل سيطرتها عليها و أخضعت كل المنطقة في 1932.[1]

سيطرت فرنسا على تمبكتو Tombouctou في 1894، و قاو Gao في 1899، و أدغاغ ايفوغاس Adrar des ifoghas في 1909، في شمال مالي. و هنا تغيرت ا لأوضاع حيث خسر البدو الرحل استقلالهم و سيادتهم التي لا طالما مارسوها في الصحراء، كما عانوا من استقرار الإدارة الاستعمارية، حيث طوقتهم بسياج مزدوج إداري و مكاني و أصبحوا محجوزين . و من أجل مراقبة المنطقة عمل الفرنسيون على وضع حد لتنقل الرعاة و هذا بضبط مناطقهم حسب الفصائل عن طريق إنشاء جهاز لتقديم التصريح بالترحال un appareil de permis de nomadisation، و بهذا قامت بوضع حد للتنقل الاجتماعي و جمدت الجماعات. فمنطقة شمال مالي لا تعتبر ذات أهمية كبيرة لذا فالاستعمار لم يهتم بها، فالاستثمار فيها شبه محدود و منحصر فقط في إنشاء الطرقات، و مساعدة صحية محدودة تتركز في المجال البيطري. و هذا ما جعل سكان الشمال في عزلة نسبية ولم يحصلوا على أي خبرة في ظل التطور الكبير الحاصل في الجنوب .[2]

كما اعتبرت منطقة الطوارق من قبل الإدارة الاستعمارية غير مؤهلة لميلاد دولة مدنية حديثة بسبب البداوة و الأمية لجهل اللغة الفرنسية، و طبيعة السكان المتمردة على الجمهورية الفرنسية.[3]

قبل رحيل المستعمر رسم الحدود مع مجموعة من الدول و اتفق رؤساء الدول الإفريقية احترام التقسيم الاستعماري وفق مبدأ" احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار".وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الاجتماعية داخل الدول، و تم تقسيم الطوارق بين عدة دول.[4] و هذا ما أدى إلى حصارهم في الصحراء بسبب الحدود المفروضة. و أصبح هذا الشعب يتوغل في الصحراء كلما شعر بالمضايقة. عمل الاستعمار

---

[1]: أشلحي، **مرجع سابق الذكر**.

[2] : Boilley**, op cit**,p .03

[3]: عمر الانصاري، **الطوارق ...الثورة على التهميش :3 ثورات مسلحة و 3 عقود من الجفاف تهدد هويتهم**، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. http// :www.aljazera.net ،تم الاضطلاع عليه بتاريخ 21/06/2011على الساعة 45: 15

[4]:Hélène, claudot-haward, **les touaregs portrait en fragments**, Publiée avec le concoure du centre nationale des lettres ,Edisud, P .98

الفرنسي على القيام بأكبر عملية تمزيق تعرض لها الطوارق بين الدول التالية: مالي، النيجر، الجزائر،ليبيا، بوركينافاسو.

قامت كل دولة من هذه الدول بتبني عملة خاصة بها و فرضت الضرائب ، كما تم وضع الجمارك لمراقبة الحدود و التجارة و تنقل الأفراد و البضائع و هذا ما أدى إلى عرقلة القوافل التجارية للطوارق و خضوعها لمنطق الحدود.[1]

إن الطبيعة الصحراوية لشمال مالي و ترحال سكانها شجع السلطات الاستعمارية على إهمال تنمية المنطقة ، و تهميش سكانها، و جعلتها عرضة لآثار الجفاف المدمرة ، و لم تفلح السلطات الوطنية بعد الاستقلال في تجاوز الوضعية، و هذا ما أدى إلى انتشار التذمر . فمع بداية فترة الخمسينيات من القرن العشرين بدأت الجيوش الفرنسية بالرحيل و حل محله ا أناس يجهلهم الطوارق الذين لم يعرفوا الاستقلال . حيث قامت الدولة الجديدة بالاستيلاء على حقوقهم و ممتلكاتهم و منع ت القوافل التجارية من المرور، و فرضت ضرائب ثقيلة على الرعاة ، و أساءت لرؤساء القبائل و الأعيان ، و هذا ما خلف غضبا واسعا لدى طبقات المجتمع و أدى إلى تمرد كيدال 1963، الذي واجهته مالي بالقمع والقتل الجماعي و حرق المخيمات و تدمير الآبار و تسميمها و إبادة المواشي في ظل صمت دولي.

منذ رحيل فرنسا غرقت مناطق الطوارق في التهميش و لم تسعى الدولة للقيام بأي مشاريع تنموية لترقية أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية ، و اقتصرت مهمتهم على جلب السياح و المساعدات الخارجية التي تعد دخلا كبيرا للاقتصاد المالي.[2]

حرم المجتمع الطارقي بسبب الاستعمار الفرنسي من سيطرته التاريخية على الشعوب الافريقية السوداء في الجنوب، كما خضع للاستعمار الذي عمد مع مرور الزمن على تغيير نمطه المعيشي التقليدي، و هذا ما أدى إلى انفجار التمرد المسلح . حيث اتحدت العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية و الاقتصادية لتنعكس في إقصاء الشعب الطارقي من المجتمع، و الانهيار الاقتصادي في الشمال.[3]

---

[1] :claudot-haward,**ibid**.p :107.

[2]: رشيد أكناون، **الطوارق في شمال مالي بين الإبادة و خطر مسح الهوية الأمازيغية**. http// :www.elaphblog.com ،تم الاضطلاع عليه بتاريخ 23/03/2010على الساعة 09: 14

[3] :Jean-Jacques Konadje, **les initiatives de la CDAO en matière de la sécurité ,de prévention des conflits et de maintien de la paix dans la zone sahélienne ouest-Africaine.** L'école militaire de paris.

نجد أن الشعب الطارقي المتعود على حرية التنقل و التجارة وجد نفسه من جهة مشتتا بين عدة دول ، كما تم سجنه في حدود مغلقة و حرم من ممارسة كافة الأنشطة التي تعود عليها من جهة لأخرى و هذا ما أدى إلى تحطيم نظامهم الاقتصادي و نسيجهم الاجتماعي.

الحركات السياسية و المسلحة في منطقة أزواد:

مع اقتراب نهاية الثمانينيات شعر الطوارق ب تهديد الانقراض الذي يواجههم مما جعلهم يفكرون في ضرورة التنظيم المسلح و الدفاع عن أنفسهم. لذلك شهدت مالي في سنة 1990 ميلاد حركات تمرد جديدة تطالب بالاعتراف بالحقوق الشرعية للطوارق الأمازيغ و ضرورة إدماجهم في الحياة السياسية و الاقتصادية للدولة .

- **الحركة الشعبية لتحرير أزواد** : (MPLA) تأسست في 1990 ، تتموقع بمنطقة بوراسا Bourassa على الحدود مع الجزائر و يخضع لنفوذها منطقة تالاتاي و مناكا شمال و شرق البلاد. أسس هذه الحركة تتمثل في تجمعات قائمة على النسب و الأصول، و توصف بكونها الأكثر اعتدالا بين باقي الحركات.[1]

هذه الحركة بقيادة إياد أغ غالي الذي كان من المشاركين في الحرب التشاد الليبية في 1990 و لكن بعد توقيعها على اتفاق تمنراست ، انشقت عن نفسها و تناسلت منها عدة تشكيلات.[2]

إن للتكوين العسكري الذي تلقاه اياد أغ غالي في ليبيا، و مشاركته في الحرب التشادية الليبية التي أكسبته خبرة ميدانية دور في تبنيه للخيار المسلح للمطالبة بحقوق الطوارق و تفجير التمرد الطارقي بشمال مالي مطلع 1990.

-**الجبهة الشعبية لتحرير أزواد** : (FPLA) تأسست في 1991 بقيادة غيسي محمد تراجعت عن اتفاق تمنراست بوقت قليل من المصادقة عليه لأنها رأت أن الإرادة المعلنة من قبل مالي لم تتبعها أفعال سوى فيما يخص إدماج المقاتلين، أما فيما يتعلق ببند تشكيل لجان للتحقيق في المجازر المرتكبة ضد الطوارق لم يتحقق شيء.

-**الجيش الثوري لتحرير أزواد** :(AELA) أنشئ في 1991 و هو غير راض عن الاتفاقات المبرمة مع حكومة مالي ، و دخل في مواجهات مع باقي الحركات خاصة الحركة الشعبية لتحرير أزواد.

---

[1]:نبيل بوبية، **مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف**، جامعة الصديق بن يحي، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي،ص.05

[2]: ولد سالم،**مرجع سابق الذكر**.

-**الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد** : (FIAA) تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا .أعلنت عن الكفاح المسلح في 1991 كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في غاو و تمبكتو[1]. تعتبر الفصيل الثاني الموقع على اتفاق تمنراست ، و تجمع في صفوفها طوارق وعرب مالي، و هي الحركة الوحيدة التي تضم العرب. بقيادة أحمد بن سيدي محمد.[2]

-**الجبهة الإسلامية لتحرير أزواد** :(FILA) بقيادة الذهبي محمد و التي وقعت على العقد الوطني في 1992/04/11 . يغلب عليها الطابع القبلي خصوصا الطارقي.[3]

-**التحالف الديمقراطي من أجل التغيير ل 23 ماي** : بقيادة إبراهيم أغ باهنغا يعد أقوى تنظيم طارقي وأشدها حرصا على مطالبهم. فهو حركة ممانعة و يصر على حمل السلاح، و متهمة بالتطرف. [4] وقع التحالف على اتفاق 2006. لكن باهنغا عاود حمل السلاح مع مجموعته ، و انشق عن التحالف و أعلن احتجاجه بسبب عدم التزام الحكومة بتعهداتها و مماطلتها في تطبيق بنود اتفاقية الجزائر.

-**المؤتمر الوطني لتحرير أزواد** : (CNLA) تأسس في 2006 بزعامة أبو بكر الأنصاري الذي درس بالمغرب، و يتكون من قبائل كل أنصر التي يدعمها المغرب في أزواد . تتمثل أهدافه في التعريف بعدالة قضيتهم، الاستقلال عن مالي، و رفع الوصاية الجزائرية الليبية عنها، حتى تتمكن المغرب من تدويلها و عرضها على الأمريكيين بصورة تجلب الاستقلال.[5]

-**الحركة الوطنية الأزوادية** : (MNA) أعلن عن تأسيسها في مدينة تمبكتو في الفاتح من نوفمبر 2010 وهي ذات طابع سياسي سلمي تسعى لتحقيق و استرجاع الحقوق التاريخية للشعب الأزوادي.

بينت الحركة أنها تنبذ العنف و تدين الإرهاب بكل أشكاله (إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات و الأفراد).و أعربت عن حرصها على التميز عن الإرهاب و المقاومة المشروعة، و مطالبة دولة مالي بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الأزوادي التاريخية و الاستجابة الجادة لحل قضية أزواد سلميا. كما وجهت نداء إلى جميع أبناء أزواد بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية و مناطقهم الجغرافية للالتحاق بها

---

[1]:بوية، **مرجع سابق الذكر**،ص. 07

[2]: ولد سالم، **مرجع سابق الذكر**

[3]: بوية، **مرجع سابق الذكر**،ص. 07

[4] :**حركة الإسلام السياسي المتطرفة بمنطقة الطوارق**. www.politique africaine .com :// http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/07/22 على الساعة 30: 16

[5] : الأنصاري أبو بكر، **رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد في أول حوار له مع تاوالت أنا لست معروفا لدى الليبيين و لا أحمل فكر الكتاب الأخضر**،الحوار المتمدن، العدد 1794،المحور:القومية،المسألة القومية،حقوق الأقليات و حق تقرير المصير،2007/01/13 .
http://www.ahewar.org تم الاضطلاع عليه بتاريخ 15/09/2011 على الساعة 30: 13

مشددة على أهمية وحدة الصف و الكلمة و الموقف السياسي و بذل كل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة كل حسب موقعه و مجاله.[1]

الحركة الوطنية لتحرير أزواد :(MNLA) تشكلت في 16 أكتوبر 2011 بقيادة محمود أغ غالي، تم فيها دمج جماعات مسلحة من المجندين الطوارق الماليين و النيجيريين لدى ميليشيات القذافي، و المجندين في حركة التحالف الديموقراطي 23 ماي 2006 ، و العناصر المنشقة عن الجيش المالي.تطالب هذه الحركة بانفصال شمال مالي .[2] تعد من أخطر الحركات و أقواها في المنطقة.

الحركات المضادة:

-**الجبهة الموحدة لتحرير أزواد:** (FULA) تأسست في 1994 تتكون من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي، تتشكل من الأفارقة السود تنحاز للحضر ضد الطوارق و العرب و تصفهم بالمتمردين.

الحركة الشعبية غونداغوي : (MPGK) تأسست في 14 ماي 1994 توجه و تمول من قبل عصابات المايغا MAIGA ، و توري TOURE . تصف نفسها كحركة عنصرية مسلحة لمقاومة أعمال العصابات الطارقية ، و معارضتها للاتفاق الوطني جعلها تحصل على دعم الجيش و العديد من المنظمات السياسية و المالية.و تحولت إلى قوة سياسية بعد سنة من إنشائها.وقعت هدنة مع الفصائل الطارقية ببورام BOURAM في ماي 1995.[3]

أخذت هذه الجماعة شكل ميليشيات تتشكل من السونغاي المستقرين في قرى و حواضر شمال مالي و التي غالبا ما تكون هدفا للمسلحين الأزواد. تقدم نفسها على أنها ميليشيات الدفاع عن النفس . عرفت بعدائها الشديد للعنصرين الطارقي و العربي. يشبهها مسلحو أزواد بحركة الجنجاويد بدارفور و يتهمونها بالقيام بعدة أعمال قتل جماعي و اغتصاب و استهداف المدنيين العزل و العنصرية (علاقة الأسود و الأبيض أو العبد و السيد).و تعني غندغوي بلغة السونغاي "أهل أو ملاك الأرض".[4]

إن الحركات السياسية و المسلحة لمنطقة أزواد تتضمن نوعين ، حركات تمرد تسعى للمطالبة بحقوق طوارق و عرب منطقة أزواد ، و حركات مضادة لها تسعى لقمعها و القضاء على مطالبها . كما نلمس على مستوى الحركات الطارقية عدم انسجام و توافق فيما بينها في توحيد المواقف و المطالب الأزوادية،

[1] :في الشمال مالي:الحركة الوطنية الأزوادية مولود سياسي يصف أزواد بأنه أصبح منطقة صراع بين الدول و الجماعات الإرهابية، www.emjad.net: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 14/11/1010 على الساعة 30: 14

[2] :salima tlemçani, **nord du mali :la population manifestera aujourd'hui pour l'indépendance de l'Azawad**, El watan 01/11/2011 .

[3] :بوية، **مرجع سابق الذكر**،ص: 08

[4] : ولد سام، ،**مرجع سابق الذكر**

و هذا راجع إلى تحيز كل حركة للطرف المساند لها و المدعم لها و تعمل على خدمة مصالحه، و هذا ما يضعف مواقفها أثناء المفاوضات و يصعب في حصولها على مصداقية، و هذا لا يخدم قضيتهم و لا يعالج المشاكل التي يواجهونها، فوحدة الصف ضرورية لتحقيق الهدف.

المبحث الثاني :أسباب تمرد الطوارق في شمال مالي

شعر العرب و الطوارق في كل من مالي و النيجر بانقطاعهم عن جذورهم الأصلية وفق حدودهم الجديدة، و إعلانهم سكانا لمنطقة جديدة لم يتعودوا سيادتها و لم يعتبروا أنفسهم جزءا منها. على عكس طوارق الجزائر و ليبيا الذين يعتبرون أنفسهم أنهم نجوا من إلحاقهم "بجسد غريب" عنهم كما حدث لإخوتهم في مالي و النيجر حيث خرجوا من الخارطة المغاربية ليولوا للنسيان من الذاكرة العربية.[1]

بعد الاستقلال قامت الإدارة و الجيش الماليين بشغل المناصب الشاغرة التي تركتها الإدارة و الجيش الفرنسي، و عملت على مضايقة الطوارق بمبالغة سلطاتهما، حتى أصبح هذا التواجد العسكري و الإداري في المنطقة يعد احتلالا. و من بين الأسباب التي أدت إلى تمرد الطوارق في شمال مالي نجد:

-**قمع تمرد كيدال سنة 1963**: مع استقلال الدول الافريقية و تبنيها مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، متجاهلة بذلك اختلال التوزيع الاثني و الاجتماعي تعقد وضع الطوارق، بسبب توقف النشاط الأساسي الذي يضمن بقاءهم و استمرارهم و المتمثل في التنقل و الترحال.لكن الدول فرضت عليهم قوانين للتنقل و أجبرتهم على الثبات و الاستقرار.إضافة إلى انتهاج دولة مالي لسياسة التمييز بين الرحل البيض و الحضر الأفارقة السود، ما أدى إلى تهميش الطوارق سياسيا، اجتماعيا و ثقافيا.[2]

بعد استقلال مالي طالب أعيان و وجهاء أزواد بالانفصال عن مالي و تأسيس دولة مستقلة إلا أنها أجهضتها بسبب الموقف الصارم لموديبو كيتا. و في سنة 1963 قام الطوارق باسترجاع السيطرة في شمال" أدغاغ ايفوغاس " بكيدال ، و قام تمرد الطوارق في شكل حرب عصابات و دارت عدة مواجهات مسلحة مع الجيش المالي الذي عمل على قمع التمرد بشكل وحشي، فبعد مواجهتهم للإدارة الاستعمارية وجدوا أنفسهم في مواجهة دولة الجنوب التي تتصرف كمحتل. لم يكن هذا التمرد مبني على قاعدة سياسية ولم يشارك فيه كل سكان الشمال و ليس كل الطوارق، و تركز في أدغاغ ايفوغاس ، في شكل جماعات صغيرة غير مجهزة عسكريا قامت بحرب العصابات ، تم قمعها بشكل عنيف حيث أن الدولة الفتية لم تقبل بوجود جبهة داخلية مطالبها انفصالية بالدرجة الأولى. و قامت السلطة المركزية بإنشاء منطقة محظورة، كما قامت بترحيل سكان الشمال قسرا و ذبحت حيواناتهم.[3]

انتهى التمرد سنة 1964 حين سلم المحاربون أسلحتهم بعد الهزيمة التي لقوها على يد الجيش، إضافة إلى خسارتهم لكل ممتلكاتهم.، و استمر التهميش و القتل البطيء للعنصر الطارقي و العربي.توقفت

---

[1]: الأنصاري، **الطوارق ...الثورة على التهميش :3 ثورات مسلحة و 3 عقود من الجفاف تهدد هويتهم**.مرجع سابق الذكر.

[2] :بوية، **مرجع سابق الذكر**،ص:5.

[3]:Boilley ،opsit ;p :04.

العمليات المسلحة لكن بقيت المنطقة تشكل خطرا و محظورة على السياح، و اعتبر العمال الماليين فيها أنفسهم و كأنهم في المنفى.

خلقت هذه المرحلة صدمة لدى سكان الشمال و أدت إلى انسداد سياسي ، اقتصادي، اجتماعي، و شرخ كبير بين الحكومة المركزية و البدو الرحل ، **خصوصا بعد قيام الرئيس موديبو كايتا بإعدام اللاجئين الطوارق الذين تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية** . كما تم وضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية، كما أن الاستثمار الاقتصادي و المشاريع التنموية كانت ضعيفة و في مراقبة دائمة هذا ما عمق عزلة المنطقة.

-السياسة التي انتهجها موسى تراوري : بعد الانقلاب الذي قاده موسى تراوري لقلب نظام حكم موديبو كيتا سنة 1969، اعتبر أن الشمال منطقة متمردة على النظام المركزي، حيث قام بتسميم الآبار و مصادرة الثروة الحيوانية و انتزاع الأراضي و تهميش المنطقة .[1]

-الجفاف و الظروف الطبيعية القاسية : في الفترة الممتدة بين 1964-1965 هطلت الأمطار بالمنطقة، و استفاد الطوارق منها و استرجعوا حرفتهم بتربية المواشي و شكلوا رؤوس جديدة و في سنة 1970 عادت موجة الجفاف التي اكتسحت منطقة الساحل من جديد ، ما أدى إلى انخفاض كلأ المواشي و موتها ، و هذا ما دفعهم إلى الهجرة إلى ليبيا و الجزائر.[2]

***جفاف 1970-1987** : عرفت منطقة أزواد موجة جفاف و مجاعة حادة قضت على كافة المراعي و المواشي.حول الجفاف هذه المنطقة من صحراء نابضة بالحياة إلى صحراء قاحلة لا ماء فيها و لا كلأ، و هذا ما دفع الطوارق إلى الهجرة لهول الجوار، و هذا ما غذى شعورهم بالغربة عن بلدانهم الأصلية و صعب عملية اندماجهم في مجتمعاتها خصوصا مع إقبالهم على تعلم العربية في بلدان الملجأ، هذا ما مكنهم من الحفاظ على هويتهم العربية و الإسلامية و هو ما ليس متاح به في مالي الناطقة باللغة الفرنسية، أين لا قيمة لحاملي الشهادات العربية فيها.[3]

---

[1] : www.amazighworld .org/arabic/human right

[2] **:** Ibrahima hallassi sidibé, **la démocratie au secoure de la sécurité : l'expérience malienne de la gestion du problème touareg est-elle transposable a d'autres crises africaines ?,**centro argentino de estudios international programa africa.2006.p .2.

[3]:بوعلام غمراسة، **الملثمون الزرق: في الخلافات يحتكم الرجال الطوارق إلى نسائهم اللواتي تتمتعن بنفوذ كبير**. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، www.akhbar-libya.com: //http/17/07/2006 ، تم الاضطلاع عليه 16/06/2011بتاريخ على الساعة 16 :30

- **انتشار ظاهرة الفقر**: وصلت الأوضاع في مالي إلى ذروتها من شدة الفقر pauvreté extrême في سنة 1990، و التي أدت إلى ضغط اجتماعي فجر النزاع في شمال مالي بقيادة الحركات المسلحة في منطقة أزواد. فمن خلال الدراسات التي أجريت وجد أن هناك 3 أنواع من الفقر في مالي:

*فقر مرتبط بظروف العيش: التغذية، التعليم، الصحة، الشغل، السكن.

*الافتقار لرؤوس الأموال أو العائدات بسبب نقص الموارد التي تؤدي لقلة الاستهلاك.

*الافتقار للموارد و التجهيزات الثقيلة الراجعة لنقص رأس المال.(معدات و تجهيزات استغلال الأراضي، القروض و الشغل...).[1]

أصبح الفقر ظاهرة معممة في مالي بنسبة 35% -64 % من السكان يعيشون في فقر تتراوح درجاته و مظاهره: الجهل، سوء التغذية، نقص المتوسط العمري ، تدهور الحالة الصحية، سكنات غير مجهزة، تقلص المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية. نقص البنى التحتية و المنشآت في مجال التربية و الصحة و عدم عمل المنشآت الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

إن الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن جراء انتشار ظاهرة الفقر تجعله لا يهتم بالحياة السياسية، و يقتصر تركيزه فقط في البحث عن سبل تحصيل لقمة العيش و تغذية أطفاله و عائلته. فحتى يكون المواطن عنصرا فاعلا و مؤثرا و مشاركا في الحياة السياسية لابد من توفر مستوى معين من التعليم و التنمية الاقتصادية تؤهله للقيام بدوره في المجتمع.

-**انتشار البطالة**: منع الطوارق من مزاولة التجارة، و عدم وجود قاعدة اقتصادية قوية في دولة مالي قلل من فرص تشغيلهم،هذا ما بين عجز الدولة على توفير مناصب شغل لهم تمكنهم من كسب قوتهم. كما أدى الجفاف الذي ضرب منطقتهم إلى تأزيم الأوضاع حيث تسبب في خسارتهم لممتلكاتهم و فقدانهم لقطعانهم.

-**أعمال ميليشيا غندغوي** : تمت معاملة الطوارق من قبل سكان مالي "السونغاي" على أنهم دخلاء و عليهم العودة إلى مواطنهم الأصلية في منطقة المغرب العربي. تعتبر كلا من الطوارق و العرب ضيوفلا ينبغي أن يكون لديهم مطالب في مالي، كما يتهم الأزواديون الجيش المالي بتأطير و رعاية هذه الميليشية،و يتهمونها بالقيام بعدة أعمال قتل جماعي و اغتصاب و استهداف المدنيين العزل و العنصرية.[3]

---

[1] :Cinquième forum sur la gouvernance en Afrique, **l'expérience du mali dans la lute contre la pauvreté et la gestion des conflits**. Maputo(Mozambique).23-25 mai 2002. P :07.

[2]:Cinquième forum sur la gouvernance en Afrique , ibid, pp : 13-17.

[3] :ولد سام، **مرجع سابق الذكر**.

-**تسييس قضية الطوارق :** تم من قبل الدول التي تسعى لإضعاف حكومة بماكو و للتأثير في منطقة الساحل و لعب دور فيها. فعدة طوارق انضموا للفيلق الإسلامي التابع للعقيد الليبي معمر القذافي لتحقيق مشروعه الصحراوي، pan-saharien، ومع نهاية حربه ضد تشاد و نهاية الحرب الباردة و انخفاض أسعار النفط نقص تمويل الدول المانحة التي كانت تستخدمهم فعادوا إلى مساكنهم. و بعد التكوين العسكري الذي تلقوه عادوا مجهزين بعزيمة قوية لنشر لغتهم و حضارتهم و لتحرير إخوتهم من السلطة المركزية و كان خلف الفدرالية التي طالبوا بها طموحات استقلالية.[1]

-تهجير الطوارق لدول الجوار و تهميش منطقتهم و عدم إدراجها في البرامج التنموية.

-شعور سكان أزواد بالإحباط بسبب تردي أوضاعهم الاجتماعية و المعيشية و غياب قنوات اتصال سياسية من شأنها إيصال مطالبهم للحكومة المركزية ببماكو.

يشكوا الطوارق من ضعف تمثيلهم في المؤسسات الحكومية و قوات الجيش التي سيطر عليها أفارقة سود ينحدرون من جنوب منطقة الساحل، إضافة إلى معاناتهم من تدني مستوى معيشتهم و انتشار الفقر و الجهل ،إضافة إلى عدم قدرتهم على الاندماج في المجتمع المالي.

إن هناك من يعتبر أن مشكل الطوارق في شمال مالي هو نزاع بين الأسود و الأبيض و بين العبد و السيد. و إن ما يحدث هو ثأر الأسود من الأبيض (القهر، الاحتقار، التهميش، التهجير، التجويع، القمع، الإبادة)، و هذا ما حرمها من التنمية و البنى التحتية.

إن الأسباب المؤدية لتمرد الطوارق في شمال مالي يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل إثنية، سياسية و اقتصادية. ويتمثل العامل الاثني في طبيعة العلاقة الصراعية القائمة بين الطوارق أسياد الصحراء و الأفارقة السود العبيد، فحين أصبح العبيد أصحاب السلطة لم يفوتوا الفرصة للانتقام من أسيادهم السابقين.أما العامل السياسي فيكمن عدم اعتراف الطوارق بالحدود الجغرافية. فالصحراء هي موطنهم الذي تعودوا على التنقل فيه لتلبية حاجاتهم، لكن رسم الحدود أدى إلى تقسيم هذا الفضاء بين عدة دول و أصبح أغلبيتهم لاجئين، كما تم تهميشهم على المستوى السياسي و الإداري، فمن النادر أن نجد وزير أو موظف إداري ذو أصول طارقية. و كان العامل الاقتصادي هو الضربة القاضية للطوارق حيث خرب نظامهم الاقتصادي، و تم إقصاء مناطقهم من المشاريع التنموية. اشتركت كل هذه العوامل في اندلاع التمرد الطارقي بشمال مالي و الذي يهدف لتغيير الأوضاع التي يعيشها الطوارق.

[1] : taje, opcit, p :66.

المبحث الثالث: تمرد الطوارق و تطور مطالبه

من خلال هذا المبحث سنتطرق لشرح التمرد الطارق لسنة 1990 و 2006، مع تحديد المطالب التي نادى بها الطوارق.

تمرد 1990:

مع تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA) في 1990 اندلع التمرد في شمال مالي بقيادتها، و ما أشعل فتيلها هو أحداث 7ماي 1990 بالنيجر في تشين تابرادم Tchin Tabaradem، حيث تضم هذه المنطقة الطوارق النيجريين الذين لجؤوا إلى الجزائر بسبب الجفاف الحاد الذي عرفته منطقتهم و تم ارجاع 10 ألاف منهم بعد اتفاق بين الحكومة الجزائرية و النيجيرية. و تم تقييد تنقلهم، و منعوا من ممارسة التجارة. قام الطوارق بالهجوم على مقر الدرك الوطني لهذه المنطقة بسبب القمع الممارس عليهم من قبل الجيش النيجيري، وردا عليه قام هذا الأخير بارتكاب مجزرة في حق الطوارق. و تزامنت هذه الأحداث في النيجر بوفاة مدير بريد مناكا Menaca بمالي اثر عملية تحرير الم وقوفين، وفي جويلية1990 دخل الطوارق في مالي في تمرد ضد حكومة وبماكو، و تمركز المتمردون بمنطقة أدغاغ ايفوغاس Adrar Des Ifoghas ،بقيادة إياد أغ غالي . حاول الجيش المالي استرجاع النظام في المنطقة عن طريق القوة و هذا ما أدى إلى اندلاع معارك. قام بالهجوم على مخيمات للأطفال و الشيوخ و النساء ، واستهدف مدنيين في قاو كيدال و مناكا و هذا انتقاما من المتمردين. اعتبرت الحكومة المركزية المتمردين كعصابات إجرامية تم تسليحها من قبل ليبيا.[1]

نجد هنا طرفان ، دولة يحكمها جيش لا تقبل أن تضرب سلطتها عرض الحائط و جماعة تطالب بحرية تقريرها لمستقبلها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، رافضة انتظار المساعدات الإنسانية الدولية.

إن أحداث 1990 بينت أن مشكل الهوية صعب الحل في ظل الدولة الحالية حيث أن الصعوبات راجعة لمشاكل اقتصادية، مادية من جهة و لعراقيل و حواجز ثقافية و اجتماعية من جهة أخرى ، كما تعود إلى الارتباط بنمط معيشي و قيم تم تقديمهما في شكل أن الزمن قد تجاوزها. إن هذا التهميش راجع لسبب عنصري ذو أبعاد تاريخية جعلت من الحاكم محكوم.[2]

إن هذه الأحداث كان لها انعكاس خطير على الوحدة المالية و شكلت تهديدا لها، كما أنها أدت إلى إعادة النظر في أسس الدولة المالية.

---

[1] : hallassan isidibié, **op cit**, p . 6

[2] :claudot-haward, **op cit**, p .10

لطالما قيل أن سبب النزاع في شمال مالي هو اقتصادي هوياتي لكنه راجع لأسباب أخرى:

*التنظيم السياسي و التسيير الاقتصادي الاشتراكي.

*تسلح الشمال في ظل الجمهورية الأولى.

*مظاهر الفساد و اللاعدالة.

*مركزية للدولة.

*القضاء على أي فرص للتعبير عن الاختلافات و ضرب الحريات عرض الحائط.

إن التسيير السيئ زاد من حدة الفقر في الشمال و أزم الأوضاع و أدى إلى ارتفاع البطالة.

بعد توقيع اتفاقية الجزائر بتمنراست في 1991 تم الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير أزواد من قبل الحكومة و تم دمج المقاتلين في الجيش ، و تم توقيعها من قبل القائد الأعلى للقوات المسلحة و إياد أغ غالي بحضور وزير الداخلية الجزائري محمدي محمد الصالح . و تم توقيع العقد الوطني في 1992/04/11 ببماكو بين الحكومة المركزية و حركات و جبهات تحرير أزواد ، و تم انتخاب ألفا عمر كوناري لرئاسة الجمهورية.

منذ سنة 1996 تحقق نوع من التوازن المتوسط في مسار السلام و الاستقرار، كما قامت دولة مالي بانفتاح ديمقراطي يكرس إرساء مناخ يسوده الحوار ، و تمكنت من تجاوز نوع من التنافر و العداء المتجذر في النزاع الطارقي. كما شهدت نفس السنة تظاهرة رمزية لتعزيز المصالحة الوطنية عرفت باسم " شعلة السلام " تم فيها إحراق العتاد العسكري الذي سلمه المتمردون في احتفال رسمي. و هذا ما ختم التمرد الذي اندلع في بداية ا لتسعينيات. فبالرغم من أزمة" إبراهيم أغ باهنغا " في سنة 2000 بعد فراره من الجيش وقيامه بأسر عدد من الجنود، انتهت في السنة الموالية بتسوية مرضية عبر إنشاء وكالة خاصة لتنمية أقاليم الشمال.[1]

[1] : http// :www.aljazeera.net/new/archive 15:30 تم الاصطلاع عليه بتاريخ 15 /2011/09 على الساعة

تمرد 2006:

انفجرت الأزمة من جديد في شمال مالي بعد قيام أحد الزعماء السابقين لحركة أزواد الطارقية بالهجوم على ثكنتين عسكريتين في كيدال و مناكا في 23 ماي 2006 مخلفا مقتل جنود نظاميين مع الاستيلاء على أسلحة وسيارات عسكرية. تعزز هذا التمرد بعد انضمام عدد من القادة الذين تمردوا في التسعينات و هم " إياد أغ غالي" و" إبراهيم اغ باهانغا" .[1]

بدأ تمرد 2006 بعد أقل من أسبوعين على انطلاق مشروع تنموي طموح و هو برنامج "الاستثمار من أجل تنمية أقاليم الشمال"(مشاريع جديدة: مر اكز صحية ، مراكز التلقيح البيطري، حفر الآبار، استفادة تمبكتو بقناة مائية متفرعة عن نهر النيجر يتكفل الجانب الليبي بتمويلها). و في فيفري 2006 انسحب العقيد السابق في الحرس المالي حسن أغ فغاغا إلى جبال أدغاغ إيفوغاس مع 100 مسلح، و هذا لاحتلال كيدال في ماي 2006 ، و اتهم الحكومة بتعطيل بنود الاتفاق الذي تم بينها و بين المسلحين الطوارق ، أما الحكومة فتتهمهم بعدم صدق نواياهم .[2]

أسباب تمرد 2006:

-عدم رضا قادة الطوارق عن وتيرة التنمية و هذا ما دفعهم للعودة للعمل المسلح ضد الحكومة المركزية.

-مطالبة العقيد "حسن أغ فغاغا" بالاستقلال الذاتي الموسع لأقاليم الشمال المبني على:

*دعوة الرئيس الليبي معمر القذافي لإنشاء دولة فدرالية تضم الطوارق في النيجر، مالي، الجزائر.

*إعلان الرئيس أمادو توماني توري أن الآفاق النفطية هي اليوم أكثر جدية في الشمال.

رفع حسن أغ فغاغا مطالبه للسقف و توجه للعمل المسلح لتحقيقها و هي الحكم الذاتي الموسع و الانفصال ، و هذا ما قوبل برفض قاطع من بماكو.[3]

تجاوبت الدبلوماسية الجزائرية سريعا مع بماكو بعد أحداث 23 ماي 2006 للتوسط بينها و بين المتمردين الجدد و تجاوزوا مطالبهم القصوى المتعلقة بالحكم الذاتي الموسع أو الانفصال.
أفضت الوساطة بين الجيش المالي و حركة التحا لف الديمقراطي من أجل التغيير إلى التوقيع على اتفاق التسوية النهائية للنزاع المسلح. و الذي مكن من وضع حد لتمرد حركة الطوارق ، و ضمن سيطرة قوات

[1] : Cinquième forum sur la gouvernance en Afrique, opcit, p.17
[2] : http// :www.aljazeera.net/new/archive
[3]: العربي مفضال، **المعايير المزدوجة بين الطوارق و سكان الصحراء.** , 22/06/2006 www.akhbar-libya.com: //http ،تم الاضطلاع عليه بتاريخ 18/06/2011على الساعة 30: 14

الأمن المالي على حركة التهريب والجماعات المسلحة بعدما كانت منطقة واسعة خارجة عن سيطرة بماكو.

مطالب الطوارق:

تتراجعت المطالب السياسية للجبهات و الحركات العسكرية الأزوادية من المطالبة بالانفصال في ستينيات القرن الماضي إلى المطالبة بإيجاد ك رفدرالية تجمع داخل جمهورية مالي بين الجنوب الزنجي و الشمال الطارقي العربي في التسعينيات . و قد قابل النظام كلا المطلبين بالرفض، تقزمت هذه المطالب إلى المطالبة بحكم ذاتي إداري يسمح بتوجيه 47% من ميزانية مالي الشمالية ، ثم صار المطلب إيجاد وضع خاص لأقاليم الشمال. [1]

تتلخص مطالب الأزواديين في:

-مد طرق المواصلات بين غاو تمبكتو و كيدال و هذا حتى يتمكنوا من تطوير حياتهم و تفعيل مجتمعاتهم المعزولة عن الحياة المدنية .

-توفير المياه الصالحة للشرب.

-تجهيز منطقتهم بالبنى التحتية من مدارس و مستوصفات و مستشفيات.

-بناء بنية سياحية تمكن السياح من الوصول للمنطقة بسهولة .

-إدماج الطوارق في المؤسسات الرسمية للدولة.

ردت مالي على هذه المطالب بكونها عاجزة عن تنفيذها بسبب ضعف الإمكانيات لكونه أفقر دول العالم، و هو ما دفعهم لطرح فكرة الحكم الذاتي في مناطقهم، و هذا ما ترفضه مالي و تعتبره نزعة انفصالية. [2]

كما طالبت الحركة الوطنية الأزوادية المؤسسة في 2010 من الشركات الأجنبية المتعاقدة مع مالي ضرورة مراجعة العقود و إعادة النظر فيها نظرا لكونها وقعت دون موافقة أصحاب الأرض. [3]

---

[1]:ولد سالم، **مرجع سابق الذكر**

[2] :حاتم عبد الله شامخ، **النزاع بين الطوارق و مالي**.جريدة الشرق الأوسط.العدد:102307 .فيفري 2007 http// :www.elbouragh.net تم الاضطلاع عليه بتاريخ 17/06/2011 على الساعة 00: 17

[3]:في الشمال المالي، الحركة الوطنية الأزوادية مولود سياسي.**مرجع سابق الذكر**.

بما أن الطوارق هم السكان الأصليون للصحراء يسعون للحصول على الاعتراف الدولي بحريتهم في التنقل عبر الحدود من أجل تمكنهم من إقامة العلاقات التي تعود عليها الأجداد في كافة الإقليم الموزع بين عدة دول (مالي ، الجزائر ، النيجر، ليبيا، بوركينافاسو). و ضمان قدرتهم على استغلال ثرواتهم بشكل عادل في أراضيهم. [1]

تتركز مطالب الطوارق أساسا على الاعتراف بالخصوصية الثقافية، الاجتماعية، السياسية للطوارق و هذا ما صعب عملية حل النزاع .كما يرغبون في تشكيل دولة الطوارق الكبرى و هذا بالعودة إلى نفس النمط الذي كانوا يعيشون فيه قبل الاستعمار الفرنسي للمنطقة.

بوادر اندلاع تمرد جديد في منطقة أزواد:

تم تأسيس تنظيم جديد مؤخرا يضم نفس أعضاء التنظيمات السابقة :إياد أغ غالي، حسن أغ فغاغا، إبراهيم أغ باهنغا، حمادة أغ بيبي، و يسعى لإحياء المطالب الطارقية مع الإشارة إلى عدم تطبيق الاتفاقيات التي أنهت التمردين السابقين. ففي 17 فيفري 2009 قبلت حركة التحالف الديمقراطي بوضع السلاح، كما تخلى 700 عنصر من المقاتلين عن العمل المسلح. و نتيجة لذلك و تمسكا بموقفه الرافض للاتفاق هاجر باهنغا إلى ليبيا في 2010.[2]

إن انهيار نظام القذافي في ليبيا و عودة مواليه من الطوارق لبلدهم الأصلي في شمال مالي خلق حالة ما قبل التمرد، ففي 16 أكتوبر 2011 تشكلت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد Mouvement national pour la libération de l'Azawad (MNLA) تم فيها دمج جماعات مسلحة من المقاتلين تطالب بالحكم الذاتي للمنطقة autonomie، و الجبهة الديمقراطية للحكم الذاتي للأزواد le Front démocratique pour l'autonomie de l'Azawad (FDAPA)، و هي ضد مبدأ استقلال الشمال، أما الجبهة العربية الوطنية الأزوادية le front patriotique arabe de l'azawad (FPAA) فلتحدت مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و طالبت بالاستقلال، و قامت بتظاهرات سلمية لتوعية سكان أزواد بالمطالبة باستقلالهم.[3]

[1]: Louisa , Ait Hamadouche , **touareg du mali : du conflit local a l'enjeu transnational,** http// :www.latribune- on line.com. 15/09/2011 11 :30

[2] :salima tlemçani, en **vingt ans, trois révoltes et une quatrième en route,** Elwatan 01/11/2011 14 :45

[3] :salima tlemçani,**nord du mali :la population manifestera aujourd'hui pour l'indépendance de l'Azawad**, Elwatan 01/11/2011 .

تعد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أقوى الحركات في شمال مالي و هذا لاعتمادها على عناصر أساسية:

1-المجندون الطوارق العائدون من ليبيا و اللذين عملوا في وحدة خاصة رقم 32 بقيادة خميس القذافي.

2-المجندون السابقون في حركة التحالف الديمقراطي 23 ماي 2006 ، الفارين من الجيش المالي.الذين ينحدر معظمهم من قبيلة ايفوغاس القليلة العدد و ذات نفوذ سياسي كبير في شمال مالي.

إن هذه الصفة العسكرية الطاغية على تكوين الحركة، إضافة إلى الانتشار الكبير للأسلحة التي تم تهريبها من ليبيا في المنطقة ، و هذا ما يجعلها في متناول الجميع تنبئ بقيام تمرد جديد ستعرفه منطقة شمال مالي بقيادة الطوارق خصوصا مع تصعيد مطالبها إلى الانفصال.

المبحث الرابع:علاقة القوى الإقليمية و المحلية بحركة منطقة أزواد

من خلال هذا المبحث سنتطرق لعلاقة القوى الاقليمبة و الدولية بالتمرد الطارقي في شمال مالي . حيث تعتبر بعض الدول مثل : ليبيا، الجزائر وفرنسا أهم الدول التي تلعب دورا ملموسا في قضية الطوارق و الصحراء الكبرى و تكسب ولاءها. و انقسمت الأمة الأزوادية من حيث الولاء إلى عدة جبهات، و كل طرف يرى بأنه على صواب. حيث يرى أتباع ليبيا أنها الدولة الوحيدة التي تساندهم و تسعى لإيجاد حل سلمي و دائم لقضيتهم. وتدعم موقفها و أصبح أكثر قوة عندما وجه معمر القذافي نداء لكل الطوارق يناشدهم فيه بالعودة إلى ليبيا معترفا بكونها وطنهم الأم و هذا لكسب تأييدهم.

أما فرنسا فإن أتباعها قلة ، و موقفها متذبذب بين الطرفين ، فتارة تساند مالي و النيجر ضد الطوارق و تارة تقف وراء الطوارق لإخضاع حكومتي بماكو و نيامي و يستخدمون كورقة ضغط.[1]

علاقة ليبيا بحركة منطقة أزواد:

ظلت منطقة الطوارق في الجنوب الغربي الليبي منطقة نائية يضمن الملك السنوسي ولاءها عبر مندوبي الزوايا التيجانية و السنوسية ، حيث لعب العامل الديني دورا مهما في تحفيز السكان على مواجهة الاستعمار الفرنسي و الايطالي. لكن مع انقلاب 1969 تغيرت الأوضاع ولم يجد تأييدا من قبلهم.

منذ قيام الجماهيرية الليبية في 1969 اتجهت سياستها الخارجية باتجاه الوحدة و القومية العربية ، لكنها أعادت توجيهها باتجاه شمال إفريقيا ابتداء من 1974 و تركزت سياستها على شعارات نشر الدين الإسلامي و الثقافة العربية الإسلامية و من الوسائل التي استخدمتها لنشر نفوذها : المساجد و المراكز الإسلامية، البعثات الدينية ، إرسال معلمي اللغة العربية و الفيلق الإسلامي الذي يتشكل من 6000 إلى 7000 فرد موزعين على 20 مركز في ليبيا يشرف عليهم عسكريون فلسطينيون،سوريون، كوريون شماليون. [2]

ترتب عن هذه السياسية الخارجية عدة محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أين يتواجد الطوارق و هذا ما انجر عنه عدة مرات قطع العلاقات الثنائية و تجميد اتفاقات التعاون و توتر العلاقات. و تعد النيجر و مالي عنصرا فعالا في إستراتيجية ليبيا.

---

[1]: **الشعب متروع الهوية.** http// : www. Leberberou mali.blogspot.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 13/09/2011 على الساعة 55: 11

[2]: بويبة، **مرجع سابق الذكر**، ص.09

من جمهورية الطوارق إلى دولة طارقستان ، أنشأت ليبيا مابين سنتي 1979-1981 الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا.

صرح اياد أغ غالي بأنه في عامي 1978-1979 كان على اتصال مع جبهة البوليزاريو للتعرف على الظاهرة الثورية، و بعد ذلك اتصل بالليبيين و توج هذا بأول مؤتمر لمناقشة القضية الأزوادية بمدينة الخمس بليبيا في الأول من سبتمبر 1980 و في 16 أكتوبر 1980 و أدلى فيه القذافي بتصريح ندد من خلاله بممارسات النظام المالي ضد الطوارق. و تم افتتاح أول معسكر للتدريب بليبيا في شهر نوفمبر من نفس السنة و شاركوا في الحرب (مجازر صبرا و شتيلا) إلى جانب الفلسطينيين بلبنان سنة 1980 و تم استقبالهم أحسن استقبال في ليبيا.[1]

في 1987 انعقد المؤتمر الثاني لدراسة شؤون الحركة السرية الأزوادية و اتفق على إعادة تنظيم شؤونها لتفجير العمل المسلح في 1990 و تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة اياد أغ غالي و تمت التدريبات بمعسكرات خاصة تحت إشراف العقيد معمر القذافي، و شكلت طروحاته الثورية و النظرية بذور نهج الحركة.[2]

كما قام القذافي بتجنيد كافة الشباب الطارقي الذي هاجر إلى ليبيا اثر موجة الجفاف التي ضربت المنطقة في مراكز للتكوين و التدريب على الأسلحة: الضباط في الأكاديمية العسكرية بطرابلس و الجنود بمركزي 2 مارس للتكوين القاعدي و بن غازي لتكوين فرق الصاعقة، و يشمل استعمال الأسلحة بكافة أنواعها و التدريب على القتال في الصحراء و طرق إحداث عمليات التخريب إضافة إلى تكوين إديولوجي حول الانتماء للحضارة العربية.

إذن عمل النظام الليبي على استقبال اللاجئين الطوارق القادمين من مالي و أنشأ قواعد لتدريب شبابهم استعدادا للعودة لشمال مالي لاستكمال تمردهم. و انخرطوا في معسكرات و ميليشيات القذافي .و بعد اندلاع التمرد في مالي حاول التوسط لحل النزاع، و أعلن في 1991 عن رغبته في تمويل مشاريع تنموية في المناطق الطارقية. كما أنشأ إذاعات على الحدود الليبية الجزائرية تبث برامجها بالغة الطارقية.

استخدم العقيد الليبي معمر القذافي الطوارق في حربه ضد تشاد و في قوات الدعم العربي لفلسطين ، و أرغموا على المشاركة في حروب لا تخدم قضيتهم كما عملوا على نشر تعاليم ثورة لم يؤمنوا بها تسعى لتحقيق طموحات القذافي بالزعامة و الوحدة. كما صرح القذافي في قمة جانت 09/08/ سبتمبر

[1]: أحمد شنة :**العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**،مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،الجزائر،ص .31

[2]: شنة، **نفس المرجع**:ص،ص. 215-216

1990التي جمعت رؤساء مالي ، النيجر و ليبيا و الجزائر عن دعمه لحقوق الطوارق. بالتالي أصبحت قضيتهم مدعومة من قبل نظام مدعم للإرهاب ما أدى أن مطالبهم لم تسمع من قبل المجتمع الدولي.[1]

سعت ليبيا إلى لعب دور إقليمي في الحرب على الإرهاب و التوسط لحل الأزمات، كما فتح ت قنصلية بكيدال و دعا القذافي في خطابه في عيد المولد النبوي ب 2005 قبائل الطوارق للتوحد في إطار فدرالية و أعلن عن مجموعة مشاريع تنموية: حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر، حرية التنقل داخل الفضاء الطارقي .[2]

ألقى الرئيس الليبي سابقا معمر القذافي في 31 مارس 2007بأغاديس خطابا في الملتقى الثاني لزعماء شيوخ و أعيان قبائل الصحراء الكبرى، بمناسبة المولد النبوي الشريف حضر فيه رئيس نيجيريا ، تشاد، السودان، مالي، النيجر، سيراليون و موريتانيا ، و شاركت فيه قبائل من اليمن ، الإمارات، الأردن ، العراق، مصر، سوريا، الكويت تونس ، المغرب، بوركينافاسو. أعلن فيه شيوخ و سلاطين الطوارق القذافي قائدا لهم و أمغارهم الأعظم.

تحدث القذافي في خطابه عن ميثاق تمبكتو لإنشاء أول رابطة لقبائل الصحراء الكبرى ، و أشار إلى أن الاستعمار هو الذي قسم و فرق القبائل ، و دعا لإعادة تاريخ القبائل و تعزيز التعاون بين سكانها و إشاعة الأمن و الاستقرار و الحرية بينها. و أعطى مثلا عن الطوارق الذين يعيشون في الشتات بين خمس دول ناتجة عن حدود الاستعمار المصطنعة. كما صرح أنه لا يدعو للانفصال أو القيام بحرب، و صرح أنه عندما يلتقي بقبائل الطوارق في الجزائر يقول أنهم مواطنون جزائريون مرتاحون، و أنه يتمنى السلامة و الوحدة و الأمن للجزائر.

و في لقاء لمعمر القذافي مع الرئيس المالي لبحث أوضاع شمال مالي و تناول أوضاع الطوارق بالتنمية و استقلال المنطقة طرح مشروع إنشاء مصنع للفوسفات ببورام (غاو) و للجبس (كيدال).

سجلت الجزائر باستياء كبير مبادرة القذافي لكنها لم ترغب في فتح جبهة أخرى بالمنطقة المغاربية (أزمة الجزائر و المغرب حول الصحراء الغربية)، و فهمت حديث القذافي بتمبكتو على أنه دعوة لانفصال مناطق الجنوب الجزائري الذي تعيش به قبائل الطوارق . كرد فعل على هذه المبادرة قامت الجزائر بنقل البرلمان الإفريقي من سرت بليبيا إلى جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا. و قام القذافي بإرسال ابن عمه قذاف الدم لإزالة اللبس.

---

[1]: منظمة شباب الطوارق ،**مرجع سابق الذكر**.

[2]: بوبية:**مرجع سابق الذكر**: ص:10 .

و من بين المبادرات التي قام بها القذافي في 2008 أنه سرع وفد الرابطة الشعبية و الاجتماعية لقبائل الصحراء الكبرى، la ligue populaire et sociale des tribus du grand Sahara ، بالوساطة من أجل المصالحة بين سلطات المالي و النيجر مع المتمردين الطوارق في الشمال.هذه المبادرة كانت قائمة على علاقات اجتماعية، ثقافية، و حضارية و ضمت 15 دولة عربية و افريقية.

استخدم القذافي الطوارق كورقة ضغط، حيث سعت ليبيا إلى أن لا تتفرد الجزائر بلعب دور حاسم في القضية و تطوراتها، خصوصا بعد فشل الوساطة الليبية أين تم التوجه للجزائر.

منذ تجدد النزاع في 2006 بدأ الخلاف بين الجزائر و ليبيا حول إيجاد حل للنزاع. و في الوقت الذي كانت فيه الجزائر على موعد مع أطراف النزاع لاستئناف المفاوضات في 15 سبتمبر ، تم استقبال ممثلي التحالف الديمقراطي الجناح العسكري للحركة الط ارقية المسلحة بالجنوب الليبي تحت إشراف معمر القذافي ، كما تسلمت 44 أسيرا ماليا من زعيم المتمردين إبراهيم أغ باهنغا و تم نقلهم بطائرة لغاو لتسليمهم لإثبات قوة النفوذ الليبي لدى المتمردين ، في الوقت الذي فشلت فيه الجزائر في إقناعهم. كما أعلنت ليبيا عن إجراء عملية لعقد مفاوضات سلام جديدة في طرابلس. [1]

علاقة المغرب بحركة منطقة أزواد:

حاولت المغرب توظيف القضية الطارقية لتحقيق أهدافها و إدارة نزاعها مع الجزائر و هذا لاستخدامها كورقة لإضعاف الجزائر و خلق المشاكل لها . و هذا وفق تصريح الملك حسن الثاني: "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانع من دعم الطوارق و دفعهم للمطالبة بالاستقلال". لتحقيق هدف المغرب الكبير الذي يشمل جزءا كبيرا من الجنوب الجزائري الغربي و الصحراء الغربية، موريتانيا، شمال غرب مالي. و بالنظر للعلاقات الجيدة بين اللوبي ال يهودي بالمغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، صرحت المخابرات المغربية بوجود بعض القبائل الطارقية ذات أصول يهودية كقبيلة داي تشاك التي أسلمت و هذا ما يدفعهم للقيام باحتمال قيام بعملية فلاشا في الساحل الافريقي.

و قام المغرب بتأسيس و تدعيم و استغلال "المؤتمر الوطني لتحرير أزواد" بزعامة أبو بكر الأنصاري الذي يقول: "حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب و موريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر". *

---

[1]:علي الأنصاري ، **صراع رعاية المفاوضات بين مالي و الطوارق يعمق الخلاف الجزائري الليبي.**
http// :www.amazigh world.org ، تم الاضطلاع عليه بتاريخ 16/11/2009على الساعة 35: 22

* : ارجع للملحق رقم 06.

التزم المغرب الصمت طيلة فترة التسعينيات على الرغم من وجود روابط قوية بينه و تمبكتو بحكم روابط البيعة ، كما أن ملك تمبكتو محمد علي الأنصاري كان لاجئا في المغرب ، و توفي فيها في1994. لكن بعد قيام جبهة البوليزاريو بتدعيم الجبهة العربية لتحرير أزواد وجد المغرب الفرصة المناسبة لضرب التحالف الليبي الجزائري المؤيد لبوليزاريو و الفرصة ليظهر فيها كنصير للقضايا العادلة.

يهدف المغرب لتحقيق مشروع الهلال السامي يشارك فيه أمازيغ و يهود المغرب لحماية و ضمان استقلال رعايا المغرب الطوارق عن مالي و تحريرهم من التحالف الجزائري المالي.[1]

علاقة حركة الأزواد مع فرنسا:

سعت فرنسا لإنشاء (Organisation Commune Des Régions Sahariens (OCRS ، "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"، لإغراء الطوارق للانسياق وراء إنشاء دولة عرقية لهم باعتبارهم بيض يعانون من التمييز العرقي للسود ، و بالفعل تأسست المنظمة بموجب القانون الفرنسي رقم 27-7-57 الصادر في 10جانفي و الهدف المعلن هو تشجيع أي تدبير يتخذ لتحسين مستويات معيشة سكان الصحراء و ضمان تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا ، لكن الهدف هو إقامة بنية سياسية قائمة على التمييز لاستغلال الأوضاع كمبرر للتدخل. و كان مصير المنظمة هو الفشل بسبب:

*ظهور جمهورية السودان الفرنسي في 1958 ،و اتحاد مالي في 1959 بقيادة موديبو كيتا الذي رفض المشروع و اعتبره اعتداء على سلامة الأراضي الوطنية.

*رفض كافة زعماء القبائل المبادرة في مالي و الجزائر و النيجر.

*اتفاق الدول على مبدأ احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين الخلل الاجتماعي.[2]

قامت فرنسا من خلال الخطاب الرسمي للتهدئة بتقديم دعم شبه رسمي لتمرد الطوارق ، مع الحرص على أن لا تحصل هذه الأخيرة على وسائل تمكنها من الانتقال من حرب العصابات إلى حرب حقيقية و هدفها هو الحفاظ على الوضع القائم. و لم تستطع سلطات مالي احتواء هذه الجماعات لانعدام الوسائل و الإمكانات.[3]

[1]: بوبية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 14

[2]: بوبية، **مرجع سابق الذكر** ، ص.06

[3] : taje, **opcit**, p.66

إن منطقة أزواد تعد أرض الأجداد بالنسبة للشعب الطارقي الذي يمارس عليها كافة نشاطاته وفق نظام اقتصادي و اجتماعي خاص به ،حيث يعيش حالة تنقل و ترحال دائم ة بحثا عن الكلأ و المياه للمواشي و التي تعد موارد نادرة في المنطقة بسبب الطبيعة الصحراوية القاسية و بالتالي يضمن لهم هذا التنقل التنويع في المصادر، لكن الاستعمار الفرنسي قام بتشتيت و تقسيم هذا الشعب كما فرض عليه حدودا جغرافية، ما أدى إلى تخريب نظام عيشه .كما تسبب في مشاكل لصعوبة اندماج هذا الشعب في مالي و النيجر مع الزنوج الأفارقة ، كما تعرض للمعاناة و الظلم من قبل هذه السلطات و هذا ما دفعه للتمرد على الحكومات المركزية الذي انفجر في تسعينيات القرن الماضي. هذا دون إهمال دور القوى الإقليمية و الدولية التي تسعى لاستغلال هذا التمرد لتحقيق أهدافها و مصالحها في المنطقة.

الفصل الثاني

تهديدات حركة منطقة أزواد للأمن القومي الجزائري

الفصل الثاني: تهديدات حركة منطقة أزواد للأمن القومي الجزائري

إن الجزائر معنية بمتابعة التطورات التي تعرفها منطقة أزواد شمال مالي من بينها النزاع الطارقي، وانتشار الجريمة المنظمة بأنواعها المختلفة، و تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن قرب و بطريقة مباشرة كونه يجري على حدوها الجنوبية ، و لتواجد الطوارق ضمن التركيبة البشرية لسكانها. تعد مناطق النزاع و بؤر التوتر عامل جذب و انتشار كافة أنواع الأعمال غير الشرعية و الجريمة بمختلف أنواعها، كما تشكل مأوى مناسب للمجرمين و الإرهابيين و هذا نتيجة للفراغ الأمني و حالة الفوضى المنتشرة و اللا استقرار. و بالتالي فان النزاع في شمال مالي بين حكومة مالي و الفصائل الطارقية (سكان الشمال) يشكل تهديدا على الأمن القومي الجزائري، في زمن أصبحت الحدود فيه شكلية و مخترقة بشكل واسع من طرف فواعل و حركات تتحرك خارج الرقابة و القانون. يشمل هذا التهديد ميادين عدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية و أمنية عسكرية . و هذا بحكم التطور الذي عرفه مفهوم الأمن القومي عبر العصور حيث لم يعد يقتصر فقط على الجانب الصلب و هو المجال العسكري الأمني فقط بل يتعدى ذلك إلى الاقتصاد و المجتمع. و محور هذا الأمن أصبح الفرد أو الإنسان عندما أصبحنا نتحدث عن الأمن الإنساني. و هذا ما سنتطرق له من خلال هذا الفصل حيث سنحدد مفهوم الأمن القومي و من ثم نبين التهديدات التي تشكلها حركة منطقة أزواد على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي

أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى، و الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس به كقيمة إنسانية أساسية وشرط مسبق لنتمكن من العيش بشكل محترم.[1]

المفهوم الشامل للأمن:" هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، الاقتصادية و العسكرية في شتى المجالات لمواجهة المصادر التي تهددها في الداخل و الخارج، في السلم و الحرب".[2]

كما عرف باري بوزان الأمن ب:" العمل على التخلص من التهديد"، و على المستوى الدولي يعني:"قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير

[1] مارتن غريفتش، تيري أوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.ط1.دبي:مركز الخليج للأبحاث.2008 .ص.78

[2]: زقاع،**مرجع سابق الذكر**.

التي تعتبرها معادية"، أما على المستوى الوطني فيعني"قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية".[1]

أهم المتغيرات المؤثرة على التحول في مفهوم الأمن:

-تعدد الفواعل الدولية: لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بسب ظهور عدة فواعل جديدة أصبح لها دور كبير في العلاقات الدولية كالمنظمات غير الحكومية، الرأي العام الدولي . أصبح الأمن يشمل كل نشاط اجتماعي و هذا بتحريره من جانبه العسكري و ربطه بالديمقراطية و الحكم الراشد.كما تم تبني مفهوم الأمن الإنساني.

-التداخل بين العديد من القضايا: أصبح من الصعب التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي و اقتصادي.

-صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية و الخارجية حيث أصبح هناك عولمة أمنية و سياسية و اقتصادية و ثقافية.

-إعادة النظر في مفهوم القوة و كيفية و إمكانية استعمالها.[2]

ظهرت تهديدات جديدة من قبل فواعل جديدة: الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، الكوارث البيئية و الطبيعية. تهدد كل الدول و المجتمعات ولو بدرجات متفاوتة، إضافة إلى مظاهر العنف داخل الدول. فإن عولمة المخاطر يؤدي إلى عولمة سياسات أمنية لمواجهتها.[3]

ركائز الأمن:

-إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

-رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة و الحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

-توفير القدرة على مواجهة التهديدات ببناء القوة المسلحة و قوة الشرطة القادرة على التصدي و المواجهة.

---

[1]:زقاع، **نفس المرجع**.

[2]:صالح عميور، دعاس،**التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة**.

[3]:مصطفى عبد الله،خشيم، **تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي: النظرية و التطبيق**. أعمال ندوة "الأمن العربي :التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية.مركز الدراسات العربي-الأوربي.1996 ص.460

مستويات الأمن :

-أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته.

-أمن الدولة ضد أية أخطار خارجية أو داخلية و هو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

-الأمن القطري أو الجماعي، و يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات داخليا و خارجيا و هو الأمن القومي.

-الأمن الدولي هو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن و دورها في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، وقعت ثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعاً لمفهوم الأمن. و هذا راجع لعاملين:

أولهما: إن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفاً اليوم. و لم تعد المصلحة القومية هي السبب في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها.

ثانيهما:إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد[2].

ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، استقلالها و استقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى. فهو مرادف للمصلحة القومية و كيفية تعزيزها اعتمادا على القوة في شقها العسكري.

عندما تحس مجموعة ما بلا أمن إزاء السلطة، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry Buzan بالمأزق الأمني المجتمعي. إن تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي يؤدي لكوارث تمتد من التنافس على الموارد النادرة إلى السعي لإزالة الطرف الآخر عبر التصفية الإثنية.

[1]:زكرياء حسين،**الأمن القومي**.www.msc.gov.ly : //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 05/05/2011 على الساعة 30: 16

[2]:مارتن، **نفس المرجع**،ص،ص.79-80

كما يطرح عدة تحديات أمام السياسات الأمنية الوطنية و الدولية لعدة أسباب:

*وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المجاورة.

*تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها ، و هنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية و ذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

*وجود مخاطر تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها قدرة على البقاء و الاستمرار. و في وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل للحول دون المساس بالأمن و الاستقرار العالمي ككل.[1]

تعريف الأمن القومي:

ظهر مصطلح الأمن القومي نتاجا لقيام الدولة القومية في القرن السابع عشر مع معاهدة وستفاليا في سنة 1648 و ارتبط بالمصلحة القومية و الإرادة الوطنية.

أول تعريف حديث له هو" قدرة الدولة على حماية أراضيها و قيمها الأساسية و الجوهرية من التهديدات الخارجية خاصة العسكرية منها، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي و حماية مواطنيها من أي اعتداء عليهم أو ممتلكاتهم و معتقداتهم و قيمهم".[2]

تعريفات مختلفة حول الأمن القومي:

1-الاتجاه الأول:

أ. تعريف دائرة المعارف البريطانية:

"الأمن القومي يعني حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة أجنبية"[3]

وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية.

---

[1]عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن** .برنامج البحث في الأمن المجتمعي.

[2]: جمال منصر،**تحولات في مـــفهوم الأمـــن. من الوطني إلى الإنســـاني**.مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، قـــسنطينة :الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، يـــومي: 30/29 أفريل 2008.ص:01.

[3]:منصر،**نفس المرجع**.ص:03

ب. تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية:

"الأمن الوطني يعني قدرة الدولة، على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية"[1]

و يتفق هذا التعريف مع سابقه، في التركيز على القوة العسكرية لحماية الأمن الوطني من التهديدات الخارجية، مع إضافة القيم الداخلية كمحدد لما يجب حمايته، ومن دون توضيح له.

ج. تعريف أرنولد ولفيرز Arnold Wolfers:

"الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها. وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه".[2]

ويشبه هذا التعريف ما سبقه، في الاعتماد على القوة العسكرية، لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، وأشار أيضاً إلى أن الأمن الوطني ذو مفهوم متغير طبقاً لقدرة الدولة على الأداء، وهي نقطة مهمة في الوصول إلى مفهوم جيد.

د. تعريف تريجر، وكرونبرج Kronenberg Trager :

"تشكل القيم الوطنية الحيوية جوهر سياسة الأمن الوطني، ويتحدد الأمن بأنه، ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة، لحماية، أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين، أو المحتملين".

يرى هذا التعريف تفضيل الجانب العسكري على غيره، وهو ما يعنيه بالقيم الحيوية، التي يجب الدفاع عنها.

2-الاتجاه الثاني:

أ. تعريف لورنس كروز، و جوزيف ناي Lawrence Kranse, J. Nye:

"الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية"[3]

يعود هذا التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

---

[1]: منصر، **مرجع سابق الذكر**.ص:03.

[2]:منصر، **نفس المرجع**،ص:04.

[3]: منصر، **نفس المرجع** ص:06

ب. جون هولسن، جون ويلبوك J. Holsen, J. Waelboeck:

"الأمن هو الأهداف، التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره".[1]

وعلى الرغم من أن هذا التعبير في جزئه الأخير، يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين وتغييره، إلاّ أنه يضع مفهوماً جديداً عما سبقه، وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف، التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط و وضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها.

3-الاتجاه الثالث:

تعريف روبرت ماكنمارا Robert Maknamara :

"الأمن عبارة عن التنمية. و من دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. و إن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة"[2]

عبّر ماكنمارا وهو رجل اقتصادي وسياسي، - كان وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة سابقة - بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية". حيث تشمل هذه الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ماكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.[3]

لا يوجد مفهوم شامل للأمن القومي و ذلك يعود لنظرة كل دولة لمفهوم أمنها. لذا فالأمن القومي هو "القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية و الخارجية الطبيعية منها و المفتعلة و إعداد الدولة و تجهيزها لتجاوز و تصدي أي تهديد مستقبلي". تسخر الأنظمة الدكتاتورية أو غير الديمقراطية طاقات الدولة للحفاظ على استمرارية حكم الأنظمة نفسها و حماية الدولة من العدوان الخارجي العسكري.[4]

---

[1]: منصر، **مرجع سابق الذكر** ص:06

[2]: منصر، **نفس المرجع**،ص:07.

[3]: منصر، **نفس المرجع**،ص:08.

[4]: أحمد حميتاي،**مفهوم الأمن القومي و مدى تأثيره على سياسات الدول**. http// :www.news.maktoob.com.article 12/03/2008 ،تم الاضطلاع 25/05/2011علية بتاريخ على الساعة 60: 16

مع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى القدرة الشاملة للدولة، و المؤثرة على حماية قيمها و مصالحها من التهديدات الخارجية و الداخلية. حيث توجهت التهديدات للأنظمة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المعتقدات و هذا بسبب: النزاعات الداخلية، الانقلابات العسكرية، مخططات قلب نظام الحكم، الجوسسة، الإرهاب، المقاطعة الاقتصادية، الحرب النفسية و وسائل الإعلام الموجهة.

أبعاد الأمن القومي:

يعني الأمن تهيئة الظروف و المناخ المناسبين للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة لتأمين الدولة من الداخل و الخارج من خلال الأبعاد التالية:

البعد السياسي:إن للبعد السياسي شقين :

الشق الداخلي: تماسك الجبهة الداخلية و السلم الاجتماعي، تراجع القبلية و الطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. كما يمكن من تحقيق الاستقرار السياسي و تقوية الشعور بالانتماء و الولاء للدولة.

الشق الخارجي: تقدير أطماع القوى الكبرى و الإقليمية في أراضي الدولة و مواردها ، و مدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا ، اقتصاديا، اجتماعيا، و تحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية و أسبقياتها.

البعد الاقتصادي : إن مسائل الاقتصاد و الدفاع و الأمن كل لا يتجزأ، لذا فإن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجية الوطنية العليا التي تعنى بتنمية و استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. إن النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان و الحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة و بناء قوة ردع إستراتيجية و تنمية التبادل التجاري ، و النقل الأفقي للتكنولوجيا و توطينها خاصة الحيوية و العالية.

البعد الاجتماعي: يرتبط هذا البعد بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة و دعم الإرادة القومية و إجماع شعبها على أهداف و مصالح الأمن القومي و التفافه حول قيادته السياسية. و يؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة، أو تزايد نسبة المواطنين تحت عتبة الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب أحيانا السيطرة عليه خاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة ، السكن، الصحة، التعليم و التأمينات. بالتالي إقامة عدالة اجتماعية بالحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات و تطوير الخدمات يحقق الأمن القومي.

البعد العسكري: تتحقق مطالب الدفاع و الأمن و الهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري ، و الردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة

من عدوان خارجي بالاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد دائم ، و كفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة و عمقها. تعد القوة العسكرية الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة و صياغة دورها القيادي خاصة على المستوى الإقليمي، و يمتد إلى إعداد الدولة و الشعب للدفاع و دعم المجهود الحربي في زمن النزاع و لتحقيق الردع في حالة السلم.

البعد الايدولوجي: تعمل الايدولوجيا على تعزيز و تأمين انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين للتصدي للتهديدات الأمنية داخليا و خارجيا ، و توسع قاعدة الشعور بالحرية و الكرامة و أمن الوطن و المواطن ، و بالقدرة على تحقيق درجة مناسبة للمواطنين و تحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

البعد الجغرافي : تحكمه دلالات الموقع الجغرافي و الحدود الطبيعية مع الدول المجاورة ، علاقات التحالف، حسن الجوار ، المصالح القومية الحيوية ، دور الدولة في السيطرة على الممرات المائية و المضايق و تأثيرها على التجارة العالمية ، صادرات الطاقة ، حركة الأفراد و السلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة.[1]

إن تطور مفهوم الأمن القومي حمل في طياته تعدد مستوياته :

المستوى الداخلي: يشمل التهديدات الداخلية الناتجة عن عمليات إجرامية و انعكاسا لتداخلات و امتدادات شبكات الجريمة المنظمة.

المستوى الإقليمي: يتحدد وفقا لطبيعة العلاقات القائمة في المحيط الجغرافي المباشر للدولة . قد تتضمن في فترة من الفترات مؤشرات على تهديدات عسكرية ، أو أمنية، أو اقتصادية، أو توجهات تهدف لعملية تفكيك النسيج الوطني الداخلي و تغذية الانقسامات على أسس متعددة: دينية ، مذهبية ، طائفية.

المستوى الدولي: هو نتاج للتفاعلات على الساحة الدولية ، و طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة ، و مدى انعكاسات ذلك على الدولة في ضوء توجهاتها و توازناتها و تفاعلاتها مع المدخلات الخارجية التي قد تؤثر بالسلب على الجبهة الداخلية، أو تضع الدولة في دائرة الاستهداف من قبل قوى خارجية نتيجة اختلاف المصالح و التوجهات و الحسابات.[2]

---

[1]:سحر مهدي، **في مفهوم الأمن القومي**،جريدة الاتحاد السياسيق،www.alitthad.com/paper: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 28/10/2011على الساعة 03: 22

[2]:عماد عواد،**حول مفهوم الأمن القومي**.العدد 1411. 2010/02/15.www.rosanline.net/daily/news.:http// تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/06/23 على الساعة 00: 11

إن التحولات التي أفرزتها العولمة مست العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية و ترتيب القوى، و انعكس على الأمن القومي للدول حيث لم تعد التهديدات مقتصرة على الجانب العسكري بل أصبحت التهديدات سياسية و اقتصادية و تكنولوجية و مجتمعية و ثقافية.

إن الأمن مفهوم ضيق و واسع في آن واحد، ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، و واسع عندما يتعلق بقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي.

الأمن الصلب Hard Security: يقصد به الأمن التقليدي أي القوة العسكرية.

الأمن الناعم Soft Security: يشير إلى التحديات، التهديدات غير العسكرية العابرة للحدود. وهي خاصية ميزت فترة نهاية الحرب الباردة و العولمة، و تتراوح بين ما هو اقتصادي، اجتماعي، بيئي.

من بين التهديدات الع ابرة للحدود: المشاكل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية ، انتقال النزاعات و الأزمات بين الدول إقليميا، الكوارث ذات البعد العالمي: الكوارث البيئية و الطبيعية.

على ضوء التعاريف السابقة للأمن، الأمن الوطني و الأمن القومي للدول ، و تطور التهديدات يتبين لنا أن التهديدات التي تشكلها حركة منطقة أزواد في شمال مالي على كل من الأمن الوطني و القومي للجزائر هي على التوالي. فيما يتعلق بتهديدات الأمن الوطني، تغذية النزعة الانفصالية و محاولة التأثير على نفسية و مشاعر طوارق الجزائر، احتمال تحالف الطوارق مع الجماعات الإرهابية في منطقة أزواد، تسلح الطوارق بعد انهيار نظام القذافي و الرجوع بفيلق تحرري للمنطقة و ضم طوارق الجزائر، التواجد الكبير للاجئين الطوارق الماليين في الجنوب الجزائري. أما تهديدات الأمن القومي فتتمثل في رفض الجزائر للتدخل الأجنبي في منطقة أزواد و الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب أو حل النزاعات، رفض صفقات إطلاق سراح الرهائن مقابل فدية أو إطلاق المسجونين. و هذا ما سيتم التطرق له في المباحث اللاحقة من هذا الفصل في تصنيف أخر لهذه التهديدات، أمنية عسكرية، سياسية و اجتماعية، و اقتصادية.

المبحث الثاني:التهديدات العسكرية الأمنية

إن النزاع في منطقة أزواد شمال مالي يتعدى حدود الدولة و هذا في عدة أشكال ، حيث باتت صحراء شمال مالي خارج عن السيطرة تماما و أصبح ت ملجأ آمن ا و مفضلا ل لجماعات السلفية المتشددة، و لمظاهر العنف المسلح التي تؤثر على أمن الساحل الإفريقي ككل ، و الأمن القومي الجزائري بشكل خاص بحكم الحدود الشاسعة التي تتقاسمها مع مالي و صعوبة السيطرة عليها و التحكم فيها بحكم الطبيعة الصحراوية للمنطقة. فبعد سحب مالي الجيش من الشمال ترك فراغا أمنيا لتدخل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميAQMI ، و أصبح ملاذا آمنا لعملياتها لذا أصبح الإقليم المنطقة المفضلة للعصابات المسلحة و عصابات تهريب المخدرات و البضائع، و شبكات تهريب المهاجرين السريين و ملاذ ا للفارين من العدالة و المتابعة الأمنية لدول المنطقة.

كما أدى هذا التعايش بين الجماعات الخارجة عن القانون إلى تسليط الضوء عليه. إضافة إلى انتشار ظاهرة خطف الرهائن الغربيين و إخفائهم و تحريرهم مقابل فدية مالية قدرها 5 ملايين يورو للرهينة. كما أصبح الإقليم منطقة "تخزين و عبور" لآلاف الأطنان من المخدرات القادمة من إفريقيا إلى الاتحاد الأوربي عبر شواطئ موريتانيا، المغرب، الجزائر.

تشكل منطقة أزواد أهمية إستراتيجية لكونه ا تطل على أربع دول في الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى (مالي، النيجر، الجزائر، موريتانيا). كما تشكل نقطة مثالية لعمليات الرصد و العمليات الخاصة في المغرب العربيو الدول الافريقية. تكمن أهميتها في كونها تلعب دورا حاسما في مكافحة الإرهاب في الساحل.[1]

ومن بين أهم التهديدات الأمنية و العسكرية التي تهدد الأمن الوطني و القومي للجزائر بفعل حركية الأحداث في منطقة أزواد هي:

-انتشار النزاع الطارقي: إن النزاع بين الطوارق و الحكومة المالية لا يكاد يخمد حتى ينفجر من جديد، فمنذ سنة 1990 و المنطقة تشهد مظاهر النزاع. فإن هذه الأوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري و هذا في شقين:

*انتقال النزاع للأراضي الجزائرية: بحكم الحدود البرية الطويلة غير الخاضعة للرقابة مع منطقة شمال مالي، إن الجزائر معرضة للتهديد في استقرارها الأمني و هذا من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش

[1]: المختار سالم، **إقليم أزواد المالي وزيرستان الساحل**. www.alkhaleej.ae: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 30/08/2010على الساعة 51: 16

المالي لملاحقة المتمردين اللذين يلجؤون للأراضي الجزائرية للفرار ولاتقاء هجمات القوات المالية ، كما يستخدمونها كمراكز لضرب الجيش المالي. فبالرغم من توقيع اتفاق السلام في جويلية 2006 ما زالت العمليات العسكرية ناشطة في المنطقة ، ففي مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعة لإبراهيم أغ باهنغا لحمل السلاح ضد السلطات المالية و شنت هجوما على موقع تنزاواطين أين خطفت 23 عسكري، و قامت قوات الجيش المالي بتعقب فلول هذه المجموعة داخل الحدود الجزائرية ، و قادت قوات مشتركة لمالي و النيجر حملة عسكرية لتطهير شمال البلدين من عناصر الجماعات المتمردة، ما أوقع خسائر بين المدنيين و العزل.[1]

وعبر إبراهيم أغ باهنغا عن رفضه لاتفاق الجزائر لإعادة السلام في الشمال حيث قام في سنة 2008 بخطف عشرات العسكريين الماليين، و هذا لا يدل سوى على عدم القدرة على السيطرة على الجماعات المتمردة. و توجه إلى ليبيا في سنة 2009 بعد قيام الجيش المالي بعمليات في الشمال تستهدف القضاء عليه و مجموعته، ليقيم فيها سنتين، كما اتهمته مصادر عدة باستيلائه على مصادر للأسلحة في ليبيا بعد التمرد على نظام العقيد معمر القذافي. وأشارت مصادر إعلامية أنه لقي مصرعه في حادث في شمال مالي يوم الجمعة 26 أوت 2011 .[2]

*التخوف من نشر نزعة التمرد في صفوف الطوارق الجزائريين، و تحريضهم على الانفصال بالتأثير على مشاعرهم و نفسيتهم و تحفيزهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمالي النيجر و مالي. هذا ما يجعل الجزائر تدخل في دوامة من النزاعات لا طاقة لها على تجاوزها خاصة في ظل الظروف التي عانتها و لا زالت تعاني منها جراء العشرية السوداء، إضافة لكونها محاصرة من كافة حدودها بالنزاعات (ليبيا، الصحراء الغربية، تونس، مالي و النيجر) فهي غير قادرة على الصمود إذا فتحت جبهة داخلية جديدة.

-التهديد الإرهابي:

تعريف الإرهاب حسب الاتحاد الأفريقي: " هو أي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة و الوجود البشري و يسبب أضرارا لعامة الناس و الموارد الطبيعية و ال موروث الثقافي".[3] كما أن الإرهاب يسعى للتأثير على الرأي العام و هدفه سياسي يسعى لتغيير النظام في معظم الحالات.

---

[1]:ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق، 2010/2008،ص.59

[2]: **مصرع إبراهيم باهنغا زعيم المتمردين الطوارق في شمال مالي** http://alhassad.net تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/08/27 على الساعة 00: 17

[3] : شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص،ص.89 ،97

بدأ اختراق تنظيم القاعدة للقارة الإفريقية مع بداية 1991 مع الجهود المبذولة لتدعيم الدولة الإسلامية في السودان سنة 1989، و الجماعات المسلحة في الصومال في إقليم أوغادين سنة 1992، و شاركت في القتال ضد المارينز. و بعد العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان سنة 2001 بحث هذا التنظيم عن ملجأ آخر و تمركز في منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي و أنشأ مراكز لتدريب الإطارات العسكرية و المقاتلين.[1] أما الإرهاب في الجزائر فظهر مع مطلع التسعينيات بعد توقيف المسار الانتخابي و هدأت الأوضاع بعد المصالحة الوطنية ، و تراجعت الأعمال الإرهابية في الشمال مقارنة بالجنوب الذي عرف استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة.

تعد الصحراء محل استقطاب من قبل الجماعات الإرهابية بسبب قلة السكان، ضعف مراقبة الحدود، سهولة التنقل بحكم الظروف الطبيعية و انتشار كافة أنواع التهريب التي تشكل مصدر تمويل مهم، إضافة إلى خطف الرهائن الأجانب التي أصبحت تشكل دخل مهم و تجارة مربحة. و كان أول اتصال بين الجماعات الإرهابية و الطوارق عندما تحولت الجماعات الجزائرية نحو الجنوب قصد ضرب آبار النفط و لاستهداف القوافل السياحية في إطار حربها ضد الحكومة. و هنا تم اتهام الطوارق على أنهم إرهابيون لأنه لا سبيل لهذه الجماعات لمعرفة الصحراء إلا بالاستعانة بسكانها كما يفعل الجيش الذي يستعين بهم كمرشدين.[2]

و في سنة 2004 توسع نشاط تنظيم القاعدة في الجنوب الجزائري على الحدود مع مالي والنيجر، مستندة إلى خبرة الجماعة السلفية للدعوة و القتال GSPC بزعامة حسان حطاب المشكلة سنة 1998،[3] التي وسعت نطاقها و أهدافها للمناطق الجنوبية الجزائرية لتمس المصالح الغربية مع مطلع الألفية. و في سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة و القتال للشبكة العالمية. و في 26جانفي 2007 حول التنظيم الجزائري اسمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و أصبحت هذه المنطقة تربة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية بسبب عجز الدول للتصدي لهذه الأوضاع.[4]

إن لا استقرار منطقة شمال مالي و الساحل الإفريقي تعد من بين الأولويات المهمة بالنسبة للجزائر.حيث لطالما شكت السلطات الجزائرية في وجود ارتباطات بين الحركات الإرهابية من بينها

---

[1]: loubna bernichi, **les terroristes de Ansar al islam au Sahara déclarent la guerre au Maroc**. Le terrorisme au sahel Maroc hebdo international n 748,8-14 juin 2007 (invisible).

[2] : أبلال أمساكول تينيري،**حركات الإسلام السياسي المتطرفة في منطقة الطوارق**.

http:// www.politique –africaine.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 22/09/2011على الساعة 30: 18

[3] : bernichi, **op cit** ,

[4]: شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص،ص.89 ، 97 .

GSPC سابقا و متمردي الطوارق ، إلا أن أعضاء التحالف الديمقراطي من أجل التغيير أكدوا على عدم وجود علاقة بينهم.، أما انشغالها الآخر يأتي من ليبيا التي تعتبر هذه المنطقة كمنطقة تأثير بالنسبة لها، لذا لا تتردد بمضاعفة مبادراتها المختلفة.[1]

إن مناطق التوتر و النزاعات تعد محل استقطاب من قبل الجماعات الإرهابية، حيث تسمح لها بالتمويه و ضرب أهدافها بكل سهولة، و هذا ما جعل منطقة أزواد شمال مالي و الساحل الإفريقي عامة الملجأ الذي اختاره تنظيم القاعدة بعد أن تم تضييق الخناق عليه في أفغانستان بعد الغزو الأمريكي في سنة 2001، و تحول الحركات الإرهابية الجزائرية من الشمال نحو الجنوب بسبب ضغط الشرطة و الجيش. بالتالي أصبح الطوارق على احتكاك مباشر مع هذه الجماعات التي تحمل الفكر الإسلامي المتطرف،و هذا ما قد يجعلهم يتبنون هذا الفكر بالرغم من أنهم لطالما اعتنقوا الإسلام الصوفي المتوسط و المعتدل. كما يوجد تخوف من انخراطهم في هذه الجماعات و تحالفهم معهم بتوحيد مصالحهم و صفهم و تحقيق أهدافهم.

عرفت منطقة أزواد شمال مالي تصعيدا لعمليات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ترجمت في سلسلة اختطافات للرهائن الغربيين، و التي عرفت استفحالا كبيرا حيث أصبحت تشكل هذه الظاهرة تجارة مربحة للجماعات الإرهابية . و هي تشكل تهديدا للأمن الجزائري سواء من خلال التدخل الأجنبي في المنطقة بما أنها تستهدف السياح الغرب، كما أن الصفقات التي تدار من أجل إطلاق سراحهم لا تصب في خدمة المصالح الجزائرية سواء عن طريق تقديم الفدية التي تسعى الجزائر إلى وضع قانون لتحريمها أو بإطلاق المسجونين و هم أشخاص خطيرين جدا.

فنجد جماعة مختار بلمختار الذي كان عنصر سابق في الجماعة السلفية للدعوة و القتال حصل على 5 ملايين أورو جراء عملية خطف 32 سائحا غربيا في سنة 2003 و يعادل هذا المبلغ ربع ميزانية الدفاع لدولة النيجر، تمكن هذه الأموال من الحصول على المعدات و السيارات و الأسلحة. كما تحض هذه الجماعات الإرهابية برفقة السكان المحليين بتوفير الرعاية الصحية و المساعدات الغذائية، لكن أحيانا يبين الطوارق تحفظا على التطرف الديني و هم يفضلون التعاون الاثني و القبلي، ففي سنة 2004 وضح طوارق مالي أن الإسلاميين غير مرحب بهم في شمال مالي و هذا لانشغالهم بالحفاظ على الإسلام المحقق. و يسهل عدم التعاون المحلي قوات الجيش إلى جانب أمريكا التصدي للجماعات الإسلامية.[2]

[1] : ait hamadouche,op cit.
[2]:bernichi, op cit.

إن الصفقة السرية للرئيس المالي أمادو توماني توري مع جماعة أبو زيد الإسلامية تمت دون علم السلطات الجزائرية بها، و التي تم من خلالها إطلاق سراح قدماء الأفغان الجزائريين أسامة مرداسي الذي اعتقل في مالي، مقابل إطلاق سراح الرهائن الكنديين و الألمانيين المحتجزين، و التي تكفلت ليبيا بالجانب المادي لها (قدمت مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية و التنمية برئاسة سيف الإسلام مبلغ 5 ملايين يورو للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي). اعتبرت الجزائر هذه الصفقة أنهاعلى حساب أمنها، و هذا لسعيها الدؤوب لوضع قانون لتجريم الفدية.[1]

كما هاجمت عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ثكنة للدرك الوطني جنوب تنزاواطين ولاية تمنراست و قتلت 11 دركيا قبل أن تنسحب إلى قواعدها في شمال مالي، و أتى هجومها بعد أسابيع قليلة من إنشاء قيادة عسكرية موحدة بين الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا في 21 ماي 2010.[2]

وعرف هذا تنظيم تطورا كبيرا في بنيته التي أصبحت أكثر تنظيما و تنسيقا و قسمت نشاطاتها بين فرق متخصصة: فرق خاصة بخطف الرهائن، فرق تفاوض حول الفديات، فرق تنظم إطلاق سراح الرهائن. حيث أن عملية الخطف تتم من قبل عصابات إجرامية و التي بدورها تقدمها للإرهابيين مقابل مبلغ مالي. و إن كان مهد هذا التنظيم جزائريا فإن أعضاءه هم موريتانيون، ماليون، نيجريون و تشاديون.[3]

لا يمكن للدول مباشرة حرب على الإرهاب دون مواجهة كافة أشكال الجريمة المنظمة لأنها على صلة فيما بينها و الواحدة تغذي الأخرى.

- انتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها :

تعريف الجريمة المنظمة: " هي منظمة غير إديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق و منظم هرميا تشتغل نشاطات شرعية و غير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب". [4]

ومن خلال هذا التعريف فإن الهدف الرئيسي للجريمة المنظمة هو تحقيق مكاسب مادية و لا تسعى للتأثير في الرأي العام. وتمارس جماعات الجريمة المنظمة تهريب الأسلحة، المخدرات، الوقود إضافة إلى الاتجار بالبشر و الأعضاء البشرية. فنتيجة للأوضاع المعيشية المزرية للسكان و حالة الانفلات

---

[1] :شاكر، **مرجع سابق الذكر**،ص.69

[2]: عبد الرحمن،رايس،**دعوة مالي كان لها أثر إيجابيعلى الجانب الأمني ..قيادة أركان الساحل تدرس إمكانية فتح الحدود للعمليات المشتركة**.الجزائر الجديدة. http// :www.djazairess.com 06/07/2010

[3] : **La logistique d'Al-Qaïda au sahel**, http://www.rfi/fr/article 02/02/2010

[4]:شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص.89

الأمني أصبح الناس يبحثون عن مصادر أخرى للحصول على قوتهم و توفير معيشتهم لذا وقعوا تحت وطأة شبكات الإجرام و ممارسة الأعمال غير الشرعية:

تجارة الأسلحة :

حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة تصل الأسلحة لغرب إفريقيا عن طريق أوربا الوسطى و الشرقية ، كما يبن برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية PNUD وجود 100 مليون قطعة سلاح خفيفة تتنقل في إفريقيا في سنة 2003 .و في إفريقيا الغربية وحدها نجد 8 ملايين قطعة منها 160 ألف في منطقة الساحل وحدها. إن حركات التمرد و بؤر النزاعات في المنطقة تلعب دورا حاسما في نقل الأسلحة ، كحالة النزاع في منطقة شمال مالي الذي يتسبب في انتشار كم هائل من الأسلحة على الحدود الجزائرية، حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة و الأموال و يسعى السكان للحصول عليه من أجل حماية أنفسهم من قطاع الطرق و العصابات. و تعد مناطق تواجد اللاجئين في الجنوب الغربي الجزائري و جنوب ليبيا و شمال مالي مناطق عبور للأسلحة، و تعد كل من الحدود الم الية و النيجيرية نقطة ضعف بالنسبة للجزائر حيث تتسلل منها كميات هائلة من الأسلحة للجنوب الجزائري.[1]و يبقى التخوف قائما من وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة و جماعات الجريمة المنظمة التي تهدد استقرار الدول.

تجارة المخدرات:

تعد تجارة المخدرات من أخطر النشاطات حيث تحول أطنان كبيرة منها من أمريكا اللاتينية لإفريقيا الغربية و شمال إفريقيا باتجاه أوربا و الشرق الأوسط عبر الجزائر، ليبيا، مصر باستغلال نقص الرقابة على الحدود لصعوبة التحكم في الشريط الحدودي حيث تم بين 2005-2006 حجز شحنة في المنطقة الساحلية الصحراوية تقدر ب 33 طن كانت موجهة لأوربا. إن نسبة المخدرات ذات المصدر الإفريقي تمثل 27% بقيمة1.8 مليار دولار. تمثل الكمية المهربة عبر الجنوب الجزائري أكبر النسب بسبب هشاشة دول الجوار مالي و النيجر.

سبب تغير مسار المخدرات هو المكافحة الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية لكن في إفريقيا فالظروف مهيأة: نقص الرقابة، الفقر ، النزاعات ، الحراك السكاني السريع و الاجتماعي، اختراق الحدود، ميلاد الجماعات المسلحة، تدهور الاقتصاد الرسمي و انخفاض أسعار المواد الأولية ، سياسة تحرير المنتجات الزراعية و تضرر المنتجين و العامل البيئي . إن تجارة السجائر المهربة و البنزين و المواد الغذائية

[1]:Laurence ammour, **évaluation des risques liés a la criminalité dans l'arc sahélien**, Rome Nato Défense Collège, Researche Paper n 53,2009,p .04.

مصدرها الجزائر. حيث أكدت السلطات الجزائرية وجود علاقة بين تهريب السجائر و أنشطة الجماعة السلفية للدعوة و القتال عبر كيدال و أغاديز و سرت و تمثل عصابات الإجرام و المخدرات 80%.[1]

الهجرة غير الشرعية:

يوظف الأطفال للحروب في مالي و النيجر و تعد الجزائر منطقة عبور، الجزائر مالي تونس لايطاليا، واستخدام النساء في الدعارة.

ومن ضمن أنشطة التجارة بالبشر نجد الهجرة السرية من مناطق الجنوب نحو الشمال لقاء مبلغ مالي كبير سواء للاستقرار في الجزائر أو للتوجه لأوربا. مارس الاتحاد الأوربي ضغوط على الجزائر و المغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود. أصبحت الهجرة تثير مشاكل لدول العبور لإقامة المهاجرين غير الشرعيين ارتباطات في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة و حتى يتم تسلل الإرهابيين ضمن قوافلهم.[2]

المساعي الأمريكية:

قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا AFRICOM، حيث يهكن لوزارة الدفاع الإشراف على وضع ترتيبات أمنية مناسبة و نمو اقتصادي ملائم ، كبناء عسكري جديد يركز على الوقاية و التعاون و التطور وفقا لتصريح بوش في 2007/02/06. و هدفها هو التنسيق بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب.

بذلت أمريكا جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية للحصول على هذه القاعدة العسكرية بتمنراست أو على حدود الإقليم في الأراضي المالية أو الموريتانية، لكن مالي و موريتانيا لم تستطيعا المغامرة بسبب الرفض الشعبي الداخلي و الإقليمي (الجزائر، ليبيا)، و الدولي (فرنسا) و هذا ما دفعها إلى نقلها لألمانيا . مع ذلك حضرت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا من خلال تدريب ضباط جيوش المنطقة على عمليات مكافحة الإرهاب و حرب العصابات (مالي، النيجر، موريتانيا)، و رفعت تعاونها التقني و الإستخباراتي مع (الجزائر و المغرب). و دعا الرئيس أمادو توماني توري جيوش المنطقة لمطاردة الإرهابيين داخل أراضيه و إعلانه العجز عن حمايتها بعد تحول مهم في إستراتيجية دول المنطقة اتجاه الإقليم.

[1]:شاكر، **نفس المرجع**، ص ص.99-101.

[2]شاكر، **نفس المرجع**، ص.106.

حتى الآن أحجمت الجزائر عن القيام بعمليات عسكرية علنية ضد القاعدة لكن طيرانها العسكري يمسح سماء الإقليم. حيث سعت الجزائر لمنع التدخل الأجنبي و هذا بتأسيس قيادة أركان مشتركة للتنسيق بين جيوش المنطقة لمواجهة العمليات الإرهابية و القيام بعمليات مشتركة والتنسيق في عمليات الحدود.
و تعمل الجزائر على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب ، و أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رفض الجزائر القاطع أن تكون أراضيها مقرا لقاعدة الأفريكوم ودعا دول الساحل لتأمين الحدود من مخاطر الإرهاب و التهريب، و الهجرة السرية بعيدا عن الوصاية الأمريكية.

تستورد الولايات المتحدة الأمريكية 25 % من طاقتها من إفريقيا وهذا ما يؤكد سعيها لتأمين مصالحها الجيوبوليتيكية و الطاقاوية.

تدخل القوات الأجنبية:

تم التدخل العسكري في التراب المالي لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 22 جويلية 2010 حين قامت قوات مشتركة موريتانية فرنسية بمحاولة لتحرير الرهينة الفرنسي Michel Germaneau في منطقة حاسي سيدي بمدينة تمبكتو، و انتهت العملية بفشل ذريع و تم قتل 7 من عناصر القاعدة.[1]

أعربت الجزائر عن استيائها لمشاركة القوات الأجنبية في العملية، حيث ترى أن مشاركة الأجانب يعطي المبرر للجماعات السلفية لشرعية ما تقوم به، و كذلك قضية انتهاك سيادة دول الجوار. كما عاتبت الجزائر مالي على عدم تحركها ساكنة إزاء اختراق سيادتها و وقوفها دون مواجهة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

خلقت تجارة الرهائن مصدر تمويل مهم للقاعدة في المغرب العربي الإسلامي لإدارة العلاقات مع القبائل و شراء الأسلحة و تنفيذ العمليات، و هناك تخوف من استغلال الغرب لحجة خطف الرهائن للتدخل عسكريا في المنطقة، أو إقامة قواعد عسكرية بحجة حماية رعاياها و مواطنيها.[2]

إنعكاسات النزاع الليبي 2011 :

إن السياسة التي انتهجها العقيد الليبي معمر القذافي اتجاه الطوارق و منطقة أزواد لطالما شكلت تهديدا على الأمن القومي الجزائري حيث عمل على تجنيد الطوارق و دعاهم لإنشاء دولة طارقية، لكن ثورة

[1]: Christophe Boislouvier, **le Mali simple spectateur**. Jeune Afrique, n2634.3-9/07/2011.p :34.

[2] :المختار، **مرجع سابق الذكر**.

بنغازي و تدخل قوات الحلف الأطلسي في ليبيا و مقتل العقيد القذافي سنة 2011 زادت من حدة الفوضى في المنطقة، فلا استقرار ليبيا سينعكس على حركة منطقة أزواد في مالي و حتى النيجر و ينعكس على كافة دول الجوار، و هذا راجع من جهة إلى تنقل عدد كبير و ضخم من الأسلحة على الحدود ، و التخوف الكبير من أن تقع هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية أو حركات التمرد و في كلا الحالتين الأمن القومي الجزائري مهدد أمنيا و عسكريا.

***عودة المجندين الطوارق في صفوف كتائب القذافي إلى مالي** : ففي 15 أكتوبر 2011 وصلت نحو 80 آلية تقل 400 مسلح من أصل مالي إلى صحراء شمال مالي . إضافة إلى حيازتهم على أسلحة ثقيلة و صواريخ و قوافل تضم مئات الآليات تنتقل بحرية في شمال مالي.[1]

***تحرك التمرد الطارقي في مالي** : أمهلت الحركة الوطنية لتحرير الطوارق حكومة مالي حتى شهر نوفمبر حتى تبدأ بمباشرة عمليات عسكرية ضد القوات المالية إذا لم يمنح إقليم أزواد حكم ذاتي، فآلاف المقاتلين الذين عادوا من ليبيا مستعدون لإعلان دولة في شمال مالي في حال ما رفض مطلبهم. إن هذه الحركة كانت قيد التنظيم لأنها تجمع بين عدة حركات من بينها الحركة الوطنية الأزوادية، و الحركة الطارقية لتحرير أزواد و الحركة الشعبية لتحرير أزواد. عبر المقاتلون الماليون من حدود النيجر بكل سهولة و لم تستوقفهم فهي تسعى فقط لحماية نفسها.[2]

***تهريب السلاح الليبي إلى الجزائر:** ضبطت القوات الجزائرية في الجنوب الجزائري شحنة سلاح مهربة من ليبيا باتجاه شمال مالي، و بعد التحقيقات تبين أن الشحنة تابعة لجماعة عبد الرحمان التندغي حاكم إمارة الصحراء و عضو في مجلس أعيان القاعدة ببلاد المغرب الذي مول العملية، حيث عثر على مبلغ 70 ألف دولار لدى الموقوفين الذين شهدوا على صلته بالعملية حيث التقى به أحدهم في مدينة أوسال شمال تمبكتو في مارس 2011. و إن المتورطين في هذه العملية ذو جنسيات متعددة جزائرية، ليبية و موريتانية لهم سوابق في تهريب المخدرات و السجائر. و قامت القوات الجزائرية بحيازة 100 كغ من المتفجرات التي خطط لتسليمها بالجزائر و إيصال باقي الشحنة إلى مالي. حيث تخصصت شبكة عبد الرحمن التندغي في تهريب السلاح من ليبيا و بيعها لمهربي السجائر و المخدرات، و هو المسؤول عن تسليح إمارة الصحراء بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب.[3]

---

[1]:وصول **400** مسلح قاتلوا إلى جانب قوات القذافي إلى **شمال مالي**،جريدة القدس www.ads.alquds.com: //http 16/10/2011

[2]:تصريح مسؤول بالحركة الوطنية لتحرير الطوارق في مالي **نستعد لإعلان دولة ما لم نحصل على حكم ذاتي**، جريدة الشرق الأوسط http// :news.maktoob.com 31/10/2011

[3]: **الأمن الجزائري يتهم التندغي الموريطاني و 7 ليبيين بتهريب الأسلحة للقاعدة من ليبيا**.www.elkhabar.com ; //http

المبحث الثالث: التهديدات السياسية و الاجتماعية

من الصعب الفصل بين التهديدات و حصرها في تهديدات عسكرية أو سياسية، اجتماعية أو اقتصادية لأنها كلها تصب في المجال الأمني فلكل ظاهرة انعكاسات تؤثر بها على الجانب الأمني بشكل أو بآخر بالتالي من الصعب أن يكون الفصل بينها بشكل جامد و هناك تداخل بين التهديدات.

على المستوى السياسي و الاجتماعي هناك ثلاث صور للتهديد:

1-ضعف على مستوى الدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي ، و تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدولة القائمة.

2-إمكانية انتشار و انتقال التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل و غير المنتظم لمختلف فئات المجتمع في النظام.

3-أن يصبح الاستقرار السياسي موضع التهديد بسبب انقطاع الاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها و بسط نفوذها.[1]

يشغل الطوارق ثلاث أرباع الصحراء الجزائرية، في شكل إمارتين كونفدراليتين بكل من تمنراست و إليزي. حيث تعد تمنراست أكبر ولاية جزائرية مساحة، و تمتد على طول الحدود الجزائرية المالية النيجيرية و تضم الهقار و الطاسيلي الأثرية. أما إليزي فتقع على الحدود الليبية، و تعد القبلة الأولى للسياحة بحكم غناها الثقافي و التقليدي، و هذه الوضعية المتميزة لم تنعكس على الحالة المعيشية للسكان الذين يعيشون أوضاع ا اجتماعية و اقتصادية مزرية. و يطالب الطوارق بتنمية منطقتهم و إعطائهم الأسبقية للعمل في الصحراء و إشراكهم في التسيير و الحكم المحلي و تنمية المناطق الحدودية و تسهيل التنقل بين الدول المجاورة حيث يعيش الطوارق.[2]

يتقاسم الطوارق ثقافة مشتركة و ينتمون إلى نفس الحضارة، و يشغلون في كل دولة المنطقة الأكثر جفافا و الأقل سكانا، كما أنها تتميز بالقسوة و صعوبة الوصول لها، حيث يعيشون منعزلين و مبتعدين عن العاصمة السياسية. يعد طوارق المالي جسر يربط الجزائر ببوركينافاسو .

إن أي إثارة للطوارق المنشرين في الصحراء الكبرى و الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير و يحرض طوارق الجزائر، و هذا بحكم العلاقات الوطيدة التي تجمع الطوارق فيما بينهم و التي تتنوع بين التجارة

[1]: شاكر، **مرجع سابق الذكر**،ص.80.

[2] : منظمة شباب الطوارق من أجل العدالة و التنمية،**الطوارق مأساة لا تعرف نهاية**. 26/08/2008

و النسب. و هو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن الجزائري الذي يرتبط بأمن المنطقة و هذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي المكثف في احتواء النزاع الطارقي. و إن إعادة إحياء المشروع الفرنسي القديم سيفجر الحدود و يستهدف الجنوب الجزائري القلب النابض للاقتصاد. دأبت فرنسا سابقا على فكرة فصل الصحراء عن شمال إفريقيا و محاولة بلقنة المنطقة حفاظا على مصالحها التي تعتبر المنطقة مجالها الحيوي لبسط نفوذها الطبيعي و العمل على توجيه مشكل الطوارق بتوريط أكبر عدد ممكن من الدول لمنع الجزائر من الاستئثار بإيجاد حلول للمنطقة. [1]

إضافة إلى انقسام إثنيه الطوارق بين عدة دول ذات سياسات مختلفة و علاقات متقلبة، فجماعتهم متشتتة و متناثرة في الإقليم و يتواجد في الجزائر 500000 فرد (هذا الرقم نسبي فمن الصعب تقديم إحصاء دقيق لعدد الطوارق بشكل عام و طوارق الجزائريين و هذا راجع إلى عدم تسجيل الطوارق للمولودين في البلديات، كما أن عددا كبيرا منهم يحمل عدة جنسيات في نفس الوقت) ، بالتالي فإن أي توتر في مالي و النيجر سيكون له انعكاس قوي على الجزائر. [2] قد تؤدي إلى المطالبة بالانفصال و حتى بالالتحاق بطوارق النيجر و مالي و مساندتهم.

السياسة الليبية المنتهجة من قبل العقيد الليبي معمر القذافي:

سعى القذافي منذ القدم إلى زعزعة المنطقة عن طريق تمويله لتمرد الطوارق و تدريبه لهم و توفير كافة الشروط المناسبة لتمردهم ضد حكومتي مالي و النيجر ، إضافة إلى وعدهم بإنشاء دولة طارقية . هذا ما يعني اقتطاع جزء من التراب الجزائري لتقوم عليه هذه الدولة، و تحفيز طوارق الجزائر على التمرد ضد حكومتهم و هذا ما لم يصرح به علنا لكن الأعمال التي قام بها و سياسته المنتهجة في المنطقة تدل على ذلك.

إن التدخلات الليبية في المشكل الأزوادي و علاقاتها مع الطوارق تتعارض مع المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة. و هذا بخطورة مشروع دولة طارقستان التي أعاد طرحها بعد وفاة أمين عقال طوارق الجزائر في 27 ديسمبر 2005 عضو بمجلس الأمة الحاج موسى أغ أخاموخ تضرب الأمن القومي في عمقه، و أحدثت مشكلا بينهما و أرسل القذافي وفدا من ممثليه لتهدئة الأوضاع. و اتهمت أوساط جزائرية القذافي باستغلاله فرصة وفاة أمين عقال طوارق الجزائر ليعرض مشروعه عليهم عن

[1]:شاكر،**نفس المرجع**،ص ص.65-66 .

[2] : ait hamadouche,opcit.

طريق وفد هام من طوارق المالي جاؤوا للتعزية ، و لكن الهدف الأساسي هو إقناعهم بمشروعه مستندا إلى التهميش و الإقصاء مستغلا فرصة الخلاف بين ولدي أمين العقال الراحل ، لكنه فشل في تحقيقه.[1]

إن تصريحات القذافي لإنشاء دولة صحراوية من موريتانيا لتونس وإنشاء الجمهورية الإسلامية الصحراوية و غيرها من مشاريعه تشكل تهديدا للأمن الجزائري فيما يتعلق بالوحدة والسلامة الترابية.[2]

تسبب النزاع في شمال مالي في إحداث عدة أزمات دبلوماسية بين الجزائر و ليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية للقذافي و فرنسا بتشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية و هذا ما انعكس على تغيب الجزائر عن قمة طرابلس 1997.

مشكلة اللاجئين:

منذ استقلال الجزائر شهدت تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الطوارق و الذين يتسببون في عدة مشاكل للجزائر.

تعريف اللاجئ وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951:" هو أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب له تخوف ا ما يسوغه من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه،دينه،جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية ، و غير قادر-لا يريد- بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته".[3]

أدى النزاع في منطقة أزواد شمال مالي إلى إحداث موجة من هجرات الطوارق إلى الدول المجاورة من بينها الجزائر و ليبيا بسبب تصعيد أعمال العنف ، ولجؤوا حول المناطق البترولية و التجمعات السكانية. و هذا ما أدى إلى خلق عدة مشاكل بسبب صعوبة مراقبة تنقلهم و صعوبة فرزهم من حيث ذوي الأصول الجزائرية و غيرهم.، فحسب إحصائيات رسمية في الجزائر يتواجد 20000 شخص من مالي و النيجر في الجنوب الجزائري و تم منح 75% منهم جنسية جزائرية و يبقى تواجدهم في الحدود غير مدقق بإحصائيات، كما أسسوا تجارة خاصة بهم و ينشط الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة لمعرفتهم بمسالك الصحراء.[4]

يثير اللاجؤون الطوارق اختلالا في التوازن الإثني في الجزائر، هذا في كل من تمنراست و إليزي و صعب تقديم إحصاء صحيح لعدد الطوارق الجزائريين ، كما يمكن للاجئين أن يعملوا على نقل الأجواء

[1]: بوبية،**مرجع سابق الذكر**،ص.12.

[2]:شاكر،**نفس المرجع**،ص ص.65-66

[4]: شاكر، **نفس المرجع**، ص.113

النزاعية للتراب الجزائري، و قد تؤدي إلى تحريض طوارق الجزائر على التمرد على حكومتهم. كما قد يدخلون في صراع مع الحكومة الجزائرية لعدة أسباب حيث أنهم يشكلون عبئا و ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية و الموارد الاقتصادية. و تهدد التجانس الاجتماعي الداخلي و تقوض العديد من القيم الاجتماعية و ذلك بتغيير التركيب الاثني و الثقافي و الديني و اللغوي. كما تتسبب في انتشار العديد من الأمراض و الأوبئة إلى المنطقة. إضافة إلى صعوبة مراقبة نشاطاتهم حيث تحولوا إلى عمليات تهريب الأسلحة و المخدرات و المواد الاستهلاكية عبر الصحراء الكبرى.

سعت الحكومات المحلية لتشجيع الطوارق على الاستقرار و بناء مجتمعات حضرية، لكن السكان المحليون وجدوا أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل الظروف الطبيعية القاسية، لكن نتائج الترحال كارثية بحكم امتهان بعض هؤلاء وظيفة تهريب السلع و تطور مع الوقت إلى تهريب و زراعة المخدرات و تجارة الأسلحة و التقاطع مع عصابات الجريمة و الحركات الإرهابية.

الهجرة غير الشرعية:

في السنوات الأخيرة انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية و أصبحت الجزائر تعرف كدولة عبور للأفارقة في هجرتهم سواء نحو شمال إفريقيا، الشرق الأوسط أو أوربا. حيث استغل الشباب الإفريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين الطوارق في هذه المدينة حتى يتغلغلوا معهم و يهاجرون بطريقة غير شرعية للمكان الذي يودون التوجه إليه. و تضم مدينة تمنراست 156000 نسمة حوالي 40% منهم أجانب، فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي للحدود. أدى هذا التواجد الأجنبي في المنطقة إلى انتشار الأمراض المعدية بسبب الأعمال غير الشرعية و الدعارة، حيث انتشر مرض الايدز "مرض فقدان المناعة المكتسب" بشكل كبير في المنطقة. هناك ضعف الرقابة على الحدود في الدخول و الخروج حيث نجد حوالي 45000 مهاجر غير شرعي يعبرون تمنراست عبر الحدود البرية من النيجر و مالي (1200 كم).[1] حسب الإحصائيات كان عدد سكان تمنراست في سنة 1996 حوالي 3000 فرد و في سنة 1998 أصبح 65000 منهم 49000 من جنسيات افريقية و الباقي جزائري. و يتم هذا لقاء مبالغ طائلة فا لهجرة للمدن الاسبانية يتم وفق 200 دولار للطفل و بين 800و 1200للأفارقة الرجال و المغاربة بين 500و 800 دولار.[2]

يؤدي هذا التواجد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين إلى تعاظم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الجزائرية، كما أن لها آثارا اجتماعية و ثقافية خطيرة. فتعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا

[1]:شاكر،**نفس المرجع**،ص.74

[2]:شاكر،**نفس المرجع**،ص:ص.113

على المستوى الصحي و الأخلاقي و الديني و الأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية خاصة إذا كان المجتمع في حد ذاته يعاني من مشاكل داخلية.تساعد على تنامي الظواهر الاجتماعية: المخدرات، الدعارة، القتل، انتشار الأمراض و المساس بالأمن الاجتماعي للجزائريين.

عندما تكون حركة الأشخاص بين الدول طبيعية فإن آثارها على المجتمع لا تكون خطيرة لأنها لا تكون إقامة دائمة. لكن تمنراست تشهد تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين فهي من جهة قبلة للطوارق لأنها الممر الذي يتم عبره التوجه إلى ليبيا التي تجذب اهتمام الشباب المالي بسبب ثروتها من عائدات النفط، و من جهة تجذب الأفارقة الذين يودون التوجه إلى أوربا، حيث يكون هدفهم الإقامة المؤقتة لكن الانسداد في التوجه إلى الوجهة التي يرغبونها يجعلها إقامة دائمة ، و هذا ما يدفع إلى تذمر شباب المنطقة الذين يعتبرون المهاجرين كمنافسين لهم على مصادر الرزق و فرص العمل. كما أنشأ هؤلاء المهاجرين أحياء خاصة بهم يسودها الفقر و انتشار الجريمة لدرجة تخوف سكان المنطقة من الاحتكاك بهم.

انتشار الدعارة: في طريق الحصول على المال يعتمد المهاجر ون على النساء اللواتي لم يسعفهن الحظ في الوصول إلى الضفة الأخرى تحت وطأة التهديد بالقتل أو إلقاء القبض عليهن من قبل رجال الشرطة ، و بسبب عجزهن يرضخن لهؤلاء التجار، و هذا بأسعار زهيدة لا تتجاوز 300 دج و هذا ما يروج لهذه التجارة. و هذا ما يؤدي لانتشار أمراض خطيرة كالسيدا "نقص المناعة المكتسبة"، و وفق مديرية الصحة لولاية تمنراست عدد المصابين المؤكدين عام 2000 بلغ 61 حالة 70%منهم أفارقة ثم تضاءل العدد إلى 42 سنة 2005 و 39 سنة 2006.[1]

[1]:رمضان حينوني، **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية لتمنراست**.
http// :www.myportail.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 12/12/2011على الساعة 30: 14

المبحث الرابع: التهديدات الاقتصادية

تعتبر مناطق الطوارق الم متدة بين (مالي، الجزائر، ليبيا و النيجر)، من أغنى الأماكن في القارة الافريقية من حيث : النفط، الغاز، اليورانيوم، إضافة إلى القدرات السياحية الكبيرة، تعتبرها منظمة اليونسكو أكبر متحف طبيعي في العالم. بالرغم من هذا يعد الطوارق من أفقر الإثنيات و الأقليات التي تعيش في هذه الدول، يعانون من الجفاف و ظلم الحكومات التي همشتهم و جعلتهم مجرد متشردين في الصحاري تدور في دوائر مغلقة. مما جعلهم يفقدون عنصر التواصل فيما بينهم و الحنين إلى قضاياهم المصيرية أيام السلطنات السبعة التي كانت في شكل فيدراليات في إطار دولة الصحراء الكبرى. يعاني الطوارق من فقر كبير و تدهور أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية.

تدهور القطاع السياحي:

تعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية خاصة تمنراست، حيث تعد المناطق الحدودية مع شمال مالي ذات أهمية تاريخية و أثرية، ما يجعلها قبلة للسياح الأجانب الذين يودون التعرف على المنطقة، و اكتشاف خبايا الهقار و الطاسيلي ، و الاستمتاع بالطبيعة الصحراوية الخلابة . هذا ما يشكل دخلا هاما للاقتصاد الوطني و بالعملة الصعبة . يتم استقبال السياح في مخيمات تقام في الهواء الطلق و هذا تماشيا مع طبيعة المنطقة و رغبة السياح في المغامرة و الاستكشاف. غالبية السياح هم من فرنسا، ألمانيا، ايطاليا و قليلا من بريطانيا.[1]

تسبب النزاع في شمال مالي في القضاء على القطاع السياحي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، و هذا ما يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الجزائري ، فعوضا من الاهتمام بالقطاع السياحي و تنميته نجد إهمالا كبيرا اتجاهه ، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية بسبب تمرد الطوارق في مالي من جهة و بسبب انتشار ظاهرة خطف الرهائن الأجانب مقابل فديات و الأعمال الإرهابية و نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، جعل من هذه المناطق مهجورة من السياح و تعاني من فراغ أمني كبير خصوصا في شمال مالي بسبب عدم تحكم القوات المالية في ضبط حدودها لضعف الإمكانيات و لعجزها عن مواجهة الإرهاب تبقى الجزائر تحت وطأة هذه التهديدات الإرهابية. و التخوف من انتقال اللا أمن من عمق الصحراء نحو عمق البلاد خصوصا مع إحياء النشاط الإرهابي في الشمال بالتمويل من الجنوب.[2]

---

[1]: حميد ك ،**قدمنا عهدنا للدولة الجزائرية و نرفض أي انشقاق للطوارق**، جريدة الشروق في حوار مع أمين عقال طوارق تمنراست أحمد ايدابارا، 2010/12/27،ص.7

[2]: شاكر،**مرجع سابق الذكر** ص.98

و منذ بداية التسعينيات تقلصت السياحة في الأهقار التي كانت تعرف توافدا كبيرا للسياح لكن بعد لجوء الجماعات الإرهابية المسلحة لاختطاف السياح الأجانب جعلهم يخافون من زيارة الأهقار، إذ شهدت منطقة اليزي اختطاف سياح ألمان الذين تم تحريرهم بتمنراست، و هذا ما يشوه سمعة المنطقة و ينفر السياح من التوجه إليها و هذا ما ينعكس على الاقتصاد الوطني، على مستوى الدخل و البطالة.[1]

انتشار التهريب:

بعد الاستقلال السياسي واجهت كل من مالي و الجزائر على غرار كل الدول الافريقية أزمات اقتصادية، حيث كسدت الزراعة و أغلقت المصانع و ظهرت فواعل جديدة غير الدول تتحكم في التجارة غير الرسمية و تحالفت الإثنيات في شكل مؤسسات عبر وطنية وسعت نشاطها بين مالي، النيجر ، التشاد و الصحراء الجزائرية و الليبية مستغلة الفشل الاقتصادي. خاصة بعد فرض الحكومات للرسوم الجمركية و الضريبية وتم رفع أسعار المواد الاستهلاكية و هذا ما قابله تزايد الأسواق غير الرسمية ، فسعر البنزين الجزائري منخفض بشكل كبير و أصبح الاقتصاد غير الرسمي ينافس اقتصاديات الدول. هناك إحصاءات أن الاقتصاد الموازي في الساحل يوظف 65% من السكان و يساهم ب 60% من الإنتاج المحلي. و عزز الفشل الأمني استعانة هذه الشبكات بمسلحين و إرهابيين لتسهيل عمليات التهريب. و هذا كله جراء الفقر و انتشار الفساد و اللاعدالة ما دفع بالسكان للتهريب لتأمين حياتهم.[2]

انتشار البطالة بين الشباب:

سبب هذا التواجد الكبير للأفارقة في الجنوب البطالة ، حيث يستحوذ المهاجرون على فرص العمل مقابل أجور زهيدة و دون تأمين صحي و بالتالي يقضون على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع في مجالات البناء، الطاقة و الحرف. [3] ففي جانفي 1990 قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها و قدر عددهم ب 20000 و 25000 لاجئ تجمعوا في عين قزام لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم و كان بينهم شباب بطال قرر استرجاع حقوقه و رفع السلاح ضد مالي.[4]

تشكل حركة منطقة أزواد شمال مالي تهديدا للأمن القومي الجزائري فهذا الانفلات الأمني و التوتر يجعل من المنطقة منبعا لكافة أشكال الجريمة، و عدم تحكم السلطات المالية في حدودها يجعل الأمن

[1] :ك، **مرجع سابق الذكر**

[2] :شاكر،**مرجع سابق الذكر** ص.98

[3] :حينوني،**مرجع سابق الذكر**

[4] :شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص.57

القومي الجزائري عرضة لها، إضافة إلى التخوف الكبير من التحالف بين المتمردين الطوارق و الجماعات الإرهابية مستقبلا. و التخوف من التحاق الطوارق الجزائر بأشقائهم في مالي و النيجر.

الفصل الثالث

السياسة الجزائرية لاحتواء تهديدات حركة منطقة أزواد

الفصل الثالث: السياسة الجزائرية لاحتواء تهديدات حركة منطقة أزواد

إن للسياسة الأمنية الجزائرية دور ا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية و في تعاملاتها على المستوى الإقليمي و الدولي، و استنادا على ضوء هذه الساسة سنبين الإدارة الجزائرية لتهديدات حركة الأزواد في مختلف المجالات العسكرية ، الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية

من خلال هذا المبحث سنتطرق للعقيدة الأمنية الجزائرية ، و هذا بتبيين محدداتها و أهدافها و مبادئها. يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء و التصورات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات و القضايا التي تواجهها، كما تمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

عامة تعد عقيدة أمن الدول الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات و المخاطر و التحديات التي تواجهها، فهي تعد التصور الأمني الذي يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد أفضل السبل لتحقيقه. و تكون مرجعيتها أطروحات نظرية تتبناها الدولة و صناع القرار .

محددات البيئة الأمنية الجزائرية:

هناك عدة عوامل تدخل في تحديد البيئة الأمنية الجزائرية و هي:

العامل التاريخي : تعد الثورة التحريرية عاملا أساسي ا و رافد ا مهم ا ساهم في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال حيث ساهمت في رسم المشهد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. إن عملية بناء الدولة و العقيدة الأمنية و رسم الالتزامات الداخلية و الخارجية خضع لهذا العامل ، و بالرغم من التحولات التي عرفتها الجزائر و العولمة بقي هاجس التاريخ يطبع هذه العقيدة.[1]

كانت ترى الجزائر نفسها زعيما و قائدا لحركات التحرر في إفريقيا و الع الم الثالث. حيث استثمرت الشرعية الثورية خارجيا لإعطاء شرعية إقليمية لعقيدتها الأمنية، فزعامتها للمغرب العربي هي نتاج التاريخ.

[1] صالح زياني،**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية غي ظل تنامي تهديدات العولمة**،مجلة المفكر العدد الخامس.

العامل الجغرافي : إن موقعها الاستراتيجي و المركزي في المغرب العربي و توسطها بين منطقتين مهمتين البحر الأبيض المتوسط و الصحراء الكبرى جعلها تقع في نقطة تقاطع استراتيجيه وهذا ما أدى إلى انكشاف أمنها على كل الجبهات إضافة إلى شساعة مساحتها و طول حدودها البحرية و البرية.

العامل الاقتصادي: إن الجزائر تعاني من انكشاف اقتصادي، حيث لها مصدر واحد للدخل القومي هو من قطاع المحروقات النفط و الغاز، فمواردها معرضة لتقلبات السوق، عدم توازن المبادلات مع الاتحاد الأوربي، إضافة إلى عجز الميزان الغذائي.

العامل الاديولوجي: للايدولوجيا دور كبير في صنع السياسة الخارجية، و هذا يظهر في خطاب ذو بعد عالمي مفعم بالثورية و النمطية مما أدى إلى تبني سياسة مناهضة للامبريالية و تدعم حركات التحرر. لكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا تراجع هذا العامل و تبنت الجزائر سياسة براغماتية تحت شعار " لا نريد إلا ما أراده الآخرون لأنفسهم".[1]

مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال و الاستعمار مصدرا لهذه العقيدة كما رسمتها مدة ثلاث عقود و أهدافها:

*مناصرة حركات التحرر في العالم و القضية الفلسطينية.

*العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية.

*الاستعانة بالمؤسسة العسكرية (الجيش الوطني الشعبي) في مجهودات التنمية.[2]

العقيدة الأمنية الجزائرية:

إلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة ، لكن التحولات التي عقبت نهاية الحرب الباردة و على رأسها الانكشافات الأمنية اتجهت نحو الارتكاز على عناصر جديدة منها قضايا مكافحة الإرهاب و تجارة المخدرات و أمن الدولة. و تميزت هذه المرحلة بالانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر على صياغتها.

[1]:دعاس، **مرجع سابق الذكر**.

[2]:زياني،**مرجع سابق الذكر**.

لقد أثرت التحولات العالمية و حتى الداخلية مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا لهذه العقيدة. (وضعت أحداث 8 أكتوبر 1988 الأمن القومي الجزائري أمام المحك). و أدى الانفجار الداخلي لعزلة النظام و ترهله، و توسع الهوة بين النخبة الحاكمة و المواطنين.

يتبين لنا أن عملية إعادة صياغة مبادئ العقيدة تزامن مع بروز ظاهرة عنف شديد، رافقتها أزمة اقتصادية خانقة، و أزمة اجتماعية و سياسية خطيرة (عنف اجتماعي). و ارتباط الإرهاب باستهلاك و تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة أصبحت تشكل عناصر التهديد الجديدة. هذا ما أدى إلى انتقال العقيدة من المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الصلب) إلى المفهوم الواسع(الأمن اللين).

إن غياب مشروع مجتمعي يمثل تحديا كبيرا للأمن الاجتماعي و الثقافي. من خلال المشروع المجتمعي يمكن تحقيق الاندماج الداخلي و التكامل الاجتماعي، حيث يلعب المجتمع المدني و مؤسساته دور بارز في تحديث الأمة الجزائرية.[1]

[1]:زياني،مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية لحل النزاع الطارقي

السياسة الجزائرية اتجاه الطوارق المحليين

قامت الجزائر بالنسبة للطوارق المحليين بعملية إصلاح إداري و هذا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال في سنة 1994، حيث أصبحت تمنراست و اليزي ولايتين. إضافة إلى تمثيل الطوارق في البرلمان بغرفتيه، كما يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية و الولائية.[1]

عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على إشراك الطوارق في عملية تأمين الحدود الجزائرية من المخاطر و التهديدات التي تأتيها من الجنوب و هذا باعتبارهم أسياد الصحراء و الأدرى بسبلها و شعابها، حيث عملت الجزائر على توظيف أعوان من المنطقة للتنقل مع وحدات الجيش الجزائري، و تعزز ذلك بمبادرته سنة 2009 بمشروع تنصيب مجلس أعلى لأعيان الجنوب رغبة منه في تشكيل هيئة تمثيلية عن المنطقة الجنوبية لتسهيل التنسيق معها في المسائل الأمنية. و بالفعل تم تجسيد المشروع من خلال الاجتماع الذي انعقد مع وزير الداخلية دحو ولد قابلية ، لكن طوارق أزجر اعتبروا أن الأشخاص الذين التقوا مع الوزير لا يمثلونهم و هم لا يرغبون في تغيير الزعامات القديمة ، كما طالب مشايخ الطوارق السلطات باستشارة و دعم من لهم الفضل في فض النزاعات لفائدة الدولة من الزعامة القديمة التي لها امتداد عميق في أوساط الطوارق.[2]

هنا يتبين لنا وعي الدولة الجزائرية بأهمية احتواء الطوارق في الجنوب الجزائري و إشراكهم في عملية إدارة شؤونهم و في توفير حمايتهم إزاء التهديدات و حالة اللا أمن التي تعرفها المنطقة و خاصة تواجد عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي الذين جعلوا من تنقلات الطوارق لقضاء أمورهم الإدارية مصدر خوف لهم. كما نجد من جهة أخرى أن الطوارق في الجزائر يسعون لتشكيل حزام أمني لمنع تسلل عناصر التنظيم حماية لأنفسهم و لوطنهم خاصة في ظل الفوضى على الحدود الجزائرية الليبية.

حسب قول الشيخ محمد أغ مامة" إن الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع و تشترى و لا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر و مقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا ، الأرض التي دفن فيها أسلافنا".

صرح أحمد ايدابارا أمين عقال طوارق تمنراست أنه منذ أن استلم منصبه في الفاتح من مارس 2006 لم يتصل به أي من أعيان الطوارق في مالي أو النيجر، و عبر عن رفضه لأي مشروع لدولة الطوارق

---

[1]: بوبية، **نفس المرجع** ،ص.15

[2]: محمد شراق، **طوارق الطاسيلي و الأهقار يطالبون الحكومة بالعودة إلى الزعامة القديمة**، جريدة الخبر الجزائرية، 2011/04/13،ص.4

لأنهم أعطوا عهدهم للدولة الجزائرية و سيبقون أوفياء لها، لأنهم لا ينقصهم أي شيء، و هذا بفضل المشاريع التنموية التي قامت بها الجزائر في المنطقة.[1]

يتبين من خلال هذه التصريحات أن الطوارق في الجزائر راضين على الوضعية التي يعيشون فيها و على أداء الحكومة الجزائرية، و تدل على غياب أي نية في التمرد على حكومتهم، و على ارتفاع الشعور بالولاء للجزائر. إن طوارق الجزائر تمكنوا من الاندماج في المجتمع الجزائري و لا يحسون بالغربة عن باقي المجتمع فهم لازالوا في الفضاء المغاربي الأمازيغي و العربي. كما لا يشعرون بأي تهديد يحاول طمس هويتهم، ثقافتهم، تقاليدهم و لغتهم. بالرغم من هذا الشعور القوي بالانتماء للدولة الجزائرية إلا أنه يبقى التخوف قائما من إمكانية تأثير الطوارق في مالي و النيجر عليهم و تحفيزهم إلى الانضمام إليهم في تمردهم ضد حكوماتهم.

السياسة الجزائرية اتجاه النزاع الطارقي بمالي

الوساطة الجزائرية بين الطوارق و الحكومة المركزية المالية:

من بين أهداف السياسة الخارجية هو ضمان وجود الدولة بالحفاظ على استقلالها و سيادتها و الدفاع عن مصالحها و الحفاظ على استقرارها و أمنها.

أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

-*مبدأ حسن الجوار الايجابي* : و الذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية و إقامة تعاون جهوي عابر للحدود، وفق مبدأ التعاون المبني على المصلحة المتبادلة.

-*مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية:* طبقت الجزائر هذا المبدأ في المنظمات الدولية و الإقليمية و علاقاتها الثنائية.

-*مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار* : إن مخاطر تفتيت المستعمرات دفع الجزائر للدفاع عن الوحدة الترابية للدول عن طريق المناداة بتكريس هذا المبدأ، لأن إعادة النظر في الحدود سيدخل إفريقيا في دوامة حروب داخل الدولة نفسها و بين الدول.[2]

تبنت الجزائر باستمرار موقفا رافضا لأي حديث عن حكم ذاتي أو انفصال طوارق شمال مالي. إن هذا الموقف الذي تعتمده الجزائر ليس فقط مبني على التخوف من العدوى التي قد تنتقل إلى سكانه ا من

[1]:ك،**مرجع سابق الذكر**

[2]:شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص:46 .

الطوارق بل تقوم على المساهمة الفعالة في محاصرة و خنق حركات التمرد في المنطقة بفضل حدودها الجنوبية الطويلة مع مالي. وقفت دائما لمصلحة وحدة الجمهورية المالية ، و قامت بكافة المساعي الحميدة و الوساطات لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع في مالي.[1]

اعتمادا على السياسة الأمنية الجزائرية و مبادئها في السياسة الخارجية سنتمكن من فهم شروط الجزائر التي تفرضها من أجل قبول التوسط بين حركات التمرد في شمال مالي و الحكومة المالية و التي تتمثل في:

1-أن لا تقوم أهداف الطوارق على مطالب استقلالية أو انفصالية.

2-قبول كلا الطرفين وساطتها.[2]

تجنبا لزعزعة الجزائر تأثرا بما يحدث في مالي قامت بمجهودات لتسوية النزاع الطارقي ، باستجابتها إيجابيا لنداء الطوارق ، بتقديم المساعدة لهم و توفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة لبلدانهم بكرامة.

مبادرات الجزائر:

-قمة جانت الرئاسية 8 -9 سبتمبر 1990 : ضمت رؤساء الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا .عبر ت فيها البلدان المعنية بالمشكل الطارقي عن رغبتها في عدم اللجوء للقوة التي يمكن أن تزعزع المنطقة، مع ضرورة وضع حد للوضعية المزرية التي تعيشها المنطقة، و تنمية المناطق الحدودية و وضع حد لتهميش الطوارق. فكر رؤساء هذه البلدان في إيجاد إستراتيجية مشتركة لتنقل الممتلكات و الأشخاص نهائيا في المنطقة. مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و تعزيز النفقات، و مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1] : غمراسة، **مرجع سابق الذكر**.

[2] :aithamadouche, opcit.

الوساطة الجزائرية:

اتفاقية تمنراست 1991 :

التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 5 و 6 جانفي1991 بتمنراست مع وفد ضم الحركة الشعبية لتحرير أزواد و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد و أدى إلى توقيع اتفاق يشمل 13 مادة تضمنت:

1-وضع حد للعمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي و خاصة المناطق 6،7،8، ابتداء من 6 جانفي في الساعة الثانية زوالا.

2-تعهد الطرفلن بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام و استبعاد عناصر المساعدة من الخارج.

3-استقرار كل قوات المقاتلين التابعين للحركتين في أماكنها و كل تنقل خارجها يتم دون سلاح.

4-مطالبة القوات العسكرية المالية بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

5-انسحاب العناصر المالية المسلحة من تسيير الإدارات المحلية و إلغاء بعض المناصب العسكرية.

6-دعوة القوات المالية العسكرية لتجنب أماكن الرعي و الأماكن الآهلة بالسكان .

7-تفرغ القوات المالية المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

8-إمكانية التحاق المقاتلين الأزواد بصفوف القوات المالية المسلحة وفق شروط يحددها الطرفين.

9-إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة و متابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها الوسيط.

10-تشكل لجنة إنهاء العمليات من الطرف الجزائري الوسيط و عدد متساو من الطرفين.

11-مقر اللجنة مدينة قاو (Gao) المالية.

12-إطلاق سراح كل الرهائن المدنيين و الأسرى و السجناء الموجودين في حوزة الطرفين في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ التوقيع.

13- تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع 6جانفي1991 .[1]

[1]: Accords de Tamanrasset de 1991

و في مارس 1991 انعقد في قاو شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاق تمنراست و عاينت عدم التزام الحركات بالاتفاق فيما يتعلق بإطلاق صراح المعتقلين و وقف إطلاق النار. فمنذ شهر جانفي حتى مارس 1991 قام المتمردون بسبع هجومات خلفت قتلى و جرحى و خسائر مادية.

رفضت فرنسا اتفاق تمنراست 1991 بحجة عدم مشاركتها في صياغته، و لم يتم تطبيقه، و أعادت الجزائر القيام بوساطة جديدة بين حكومة مالي و الحركات و الجبهات الموحدة للطوارق التي توجت بالاتفاق الوطني المالي ببماكو في 11أفريل 1992. و عرف هو الآخر صعوبات في التطبيق حيث تم دمج 640 مقاتل من أصل 3000 كان من المفروض إدماجهم، إضافة إلى صعوبات إعادة إسكان اللاجئين في الجزائر بسبب نقص الموارد المالية و الرفض الذي لاقاه الطوارق من قبل السكان الأفارقة.

قامت الجزائر بجمع الفرقاء الماليين في تمنراست في شهر أفريل ، وبالجزائر في شهر جوان من سنة 1994. لكن تصاعد العنف صعب الأمور حيث وضعت الجزائر تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار حوالي 12 ضابط، و حصلت على 7 سيارات كل الميادين مجهزة بأجهزة اتصال ، و 1000 زي عسكري كامل، 13 سيارة لاند روفر land rover ، و شاحنة حاوية ل 30000 لتر من البنزين و الغاز المميع، و قدمت 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية مقابل شراء أجهزة مصنوعة بالجزائر و اللجوء لخدمات شركات جزائرية و لقاءات دورية في الجنوب. [1]

وبعد انهيار النظام الديكتاتوري في 26 مارس 1991 عبرت سلطات المرحلة الانتقالية عن تمسكها بالاتفاقية. و شهدت هذه المرحلة تشكيل تنظيمين جديدين : الجيش الثوري لتحرير الأزواد و الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد.

تمت سلسلة لقاءات بين الحركات المتمردة و الحكومة المالية و الوسيط الجزائري بالجزائر العاصمة بين ديسمبر 1991 و مارس 1996 أبرزها:

لقاء الجزائر العاصمة 24/22 جانفي 1992 أين توصلت فيه الأطراف إلى اتفاق:

-توقيع الهدنة.

-تعيين لجنة مستقلة للتحقيق .

-الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

-ضرورة متابعة المفاوضات.

[1]:بويية،**نفس المرجع** ،ص:16 .

لقاء الجزائر 25/15 مارس 1992 توصل لتحقيق اتفاق ببماكو بين الفصائل المتنازعة عرف بالاتفاق الوطني بين الحكومة المالية و جبهات و حركات أزواد الموحدة حول خصوصية شمال مالي.

لقاء الجزائر 15/10 ماي 1994 مكن الأطراف من التفاهم حول عملية إدماج المقاتلين في : الأسلاك العسكرية للدولة ، المشاريع السوسيو-اقتصادية ، الوظيف العمومي. مع تفكيك قواعد الحركات و الجبهات، و وضع جهاز لحماية الأفراد و الممتلكات.

في 26 مارس 1996 نظمت الحكومة المالية بتمبكتو حفل "شعلة السلام" تم فيه حرق كل الأسلحة التي استعملت في النزاع في شمال مالي بحضور وزير الداخلية الجزائري.[1]

اتفاق الجزائر لاسترجاع السلم و الأمن في كيدال 2006:

قام التحالف الديمقراطي من أجل التغيير بإحراق أسلحتهم في 27 مارس 2006 ببماكو قبيل التوقيع على الاتفاق في جويلية 2006 و نص على:

*ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشمال.

*ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية.

*إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق و المتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية و يشرف على الميزانية المحلية و جميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد التوقيع يفضي لإنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير للجماعات المحلية .

*منح القروض لإقامة مشاريع تنموية و تحديد و تنسيق التبادل التجاري بين مناطق دول الجوار.

*وضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل .

*القضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة طرقات رئيسية بين كيدال وباقي البلاد و بينها و بين المراطق الجزائرية المتاخمة.

*إنشاء إذاعة جهوية و رابط للتلفزيون الوطني لتصدير القيم الثقافية للمنطقة .

[1]:بوبية،**مرجع سابق الذكر**،ص:18 .

*وضع نظام تعليمي وتخصيص منح للدراسة في الخارج.

*مواصلة العمل بالنظام الجبائي التفضيلي وفق الميثاق الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

*إنشاء لجنة متابعة مكونة من تسعة أعضاء تضم ثلاثة أعضاء من كل طرف إضافة إلى الوسيط مقرها كيدال تتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة و الذخيرة و المعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجمات 23 ماي 2006، مع تسوية الوضعية الاجتماعية و المهنية للمقاتلين الطوارق .

*التزام الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع المسجونين بعد هذه الأحداث و تسهيل عودة الهياكل الأمنية و العسكرية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق.[1]

كانت النقاط غامضة ، فلفهم و تطبيق بنود الاتفاق، تطلب الدخول في مفاوضات جديدة انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق:

الوثيقة الأولى: إجراءات تطبيقية عالقة في اتفاق جويلية 2006.

الوثيقة الثانية: جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.

الوثيقة الثالثة: شروط و طريقة تنظيم فوروم المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، قاو، تمبكتو) عقد في 24/23 مارس 2008.[2]

حسن أغ فغاغا الذي اشترط استقلالية واسعة لمنطقة كيدال قبل بشروط الجزائر في 2006. و أكد التحالف الديمقراطي على وضع السلاح و إدماجهم في الإدارة و لكن البنود الأخرى لم ترى النور.

إن المقاربة الجزائرية في حل النزاع الطارقي في شمال مالي هي مقاربة تقليدية، ففي حالة النزاعات الداخلية لابد على الوساطة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول، المجتمعات و الأفراد، أي الاعتناء بمصالح الأطراف المتنازعة و محاسبة مرتكبي الجرائم و بالتالي العمل على حل النزاع من جذوره و القضاء على كافة العداءات و الحزازات التي كانت موجودة قبل النزاع. و هذا ما يعرف بالمقاربة التحويلية في حل النزاع و التي تتطلب وسائل مادية كبيرة من أجل الإشراف على عملية بناء السلام بمباشرة العديد من المشاريع التنموية القاعدية في منطقة النزاع و تحقيق معادلة (تنمية = استقرار و أمن).

[1] : **Accord pour la restauration de la paix au nord mali**.

[2]:بوبية:**مرجع سابق الذكر**،ص. 19

لكن الجزائر لا تملك هذه الإمكانيات الكبيرة لتحقيق هذه المشاريع الضخمة بسبب عجز مالي التام اقتصاديا، لذا فان الموقف الجزائري يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي و ضمان عدم إقصاء و تهميش السكان الطوارق و هذا ما أثار غضب الطوارق الذين أملوا أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، لكن رغبة الجزائر تتمثل في إحلال الأمن و السلام و الاستقرار في المنطقة. فحتى الاتفاقيات المبرمة و الموقع عليها يلف العديد من الغموض و عدم الوضوح، إضافة إلى كونها ظلت مجرد حبر على ورق ولم يتم تطبيقها حتى. هذا ما يبين نية الجزائر في وضع حد لأعمال العنف و العمليات المسلحة و تخفيض مطالب الطوارق إلى أدنى حد، فيمكن تشبيه الوساطة الجزائرية للنزاع الطارقي في شمال مالي مجرد مسكن يتدخل لتخفيف الألم فقط و لا يشفي من الداء نهائيا.

المبحث الثالث: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة

من أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل و هذا لتفادي و تجنب تهديد الجماعات الإرهابية و تدخل القوات الأجنبية . و لتحقيق هذا الهدف كلفت وزير الأشغال العمومية بوضع مشروع حول توزيع شبكة طرقات في الصحراء على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر و المنافذ ، و تم تقديم المشروع لشركة سوناطرو الجزائرية لتأمين الحدود عبر اليزي و تمنراست للوقاية من خطر الجنوب.[1]

و هذا يبين مدى خطورة التهديدات التي تواجهها الجزائر من الحدود الجنوبية في ظل عدم تمكن دول الحدود من التحكم في حدودها، و هذا ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها و لا زالت تتخذها الجزائر لتأمين حدودها الجنوبية.

قامت الحكومة المالية و التحالف الديمقراطي و الوسيط الجزائري بعقد اجتماع في جويلية 2006 ببماكو هدفه التنسيق بين التحالف و الحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب في الساحل و مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي. و تم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينها إنشاء و حدات خاصة للأمن في شمال مالي.[2]

نقلت الجزائر معدات عسكرية مهمة للشمال المالي بناء على اتفاق عسكري سابق، و تسعى للإشراف على مناورات عسكرية بمشاركة مالي، النيجر و موريتانيا لتأهيل قوات بلدان الساحل لمواجهة مسلحي القاعدة. و هذا لوقف المشروع الأمريكي الذي يسعى لتقديم الدعم اللوجستي للقوات المالية و النيجيرية لزيادة قدرتها القتالية و بتقديم المساعدات لتنمية مناطق الشمال لصالح دور أمريكي كبير بالمنطقة، و هذا المشروع الذي لم تقبل به لا الجزائر و لا فرنسا و التي مارست ضغوطا من أجل عدم تحقيقه، فللجزائر تسعى لتشكيل فرق عسكرية مشتركة من الجيش المالي و المسلحين الطوارق تحت إشرافها لفرض النظام في المنطقة.[3]

و قد باشرت مالي بالقيام بحملة توعية تشمل 10 آلاف شخص من سكان الشمال أغلبهم طوارق، و وفقا للهبة التي قدمتها الجزائر المقدرة ب : 10 ملايين دولار يتضمن الشق الأمني للمرسوم التنفيذي الذي وقعه الرئيس أمادو توماني توري لقاء هذه الهبة. و كشف منسق البرامج في شمال مالي محمد أغ أغلف أن الشق الأمني في المشروع يتضمن بناء مراكز للشرطة و لرجال الدرك و معسكرات كبرى

---

[1]:الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي. http// :www.defense.arab.com 7/10/2010

[2] :ait hamadouche, opcit.

[3]:علي، الأنصاري، **هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي؟** http://hespress.com/international 2009/05/26

للحرس الوطني و سيتم مستقبلا تشكيل فرق وحدات مشتركة مع قوات الجيش الجزائري، و تسعى حكومة مالي للوصول إلى 10 آلاف شخص من القبائل العربية و الطارقية في عملية تحسيسية لمكافحة التطرف الإسلامي، و تعليم الناس الفهم الصحيح للقرآن و الصلاة و إطلاق اللحي و حمل الوردية. و من الشروط التي و ضعتها الجزائر لقاء هذه الهبة دفع الحكومة المالية للإسراع في وضع مخططات لتقليص الأعباء الجزائرية اتجاه المناطق الحدودية.[1]

قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدة تقنية للقوات الجزائرية ، الموريتانية، المغربية، التونسية و التشادية. حيث تم وضع محطة تنصت دائمة بالجنوب الجزائري بتمنراست مدعمة بطائرات مراقبة P3 Orient de l'US Navy، و التي مكنت في مارس 2004 بتحديد و ملاحقة جماعة مسلحة تخرج من الجزائر عبر مالي و النيجر باتجاه تشاد. و تم تأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة و حركات التطرف الديني و لضمان و تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري و لتدعيم التنسيق Implantation d'un Commandement Américain a Dakar .[2]

تأسيس قيادة أركان دول الساحل.

تم تنظيم ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الصحراوي يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية و ممثلي الجزائر، مالي، بوركينافاسو ، موريتانيا ، ليبيا و تشاد و تم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة و ضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي و ارتباطاته بالجريمة المنظمة: الجريمة العابرة للحدود، تجارة الأسلحة، المخدرات و الاتجار بالبشر.[3]

و اتفق القادة العسكريون لدول الساحل في أفريل 2010 بناء على توصية من أجهزة الأمن و المخابرات على تشكيل قيادة عمليات و استطلاع جوية يكون مقرها الجزائر لتوجيه ضربات جوية مركزة ضد العناصر الإرهابية المنتشرة في شمال مالي و النيجر. و تم تحديد 4 مناطق صحراوية كبيرة في مالي و النيجر تشكل الملاذ الآمن لهذه الجماعات. و بالتالي العمل على وضع هذه المناطق تحت المراقبة الجوية ، لاستطلاع و تنشيط التحقيقات الأمنية، كما اتفق قادة الأركان على تكثيف دوريات حدودية مشتركة و توحيد نظام الاتصالات و تخصيص قيادة عسكرية مستقلة تهتم بالمراقبة بالتنسيق مع القوات البرية.

---

[1]:عاطف،قدادرة،**أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل**2011-08-11 http// :www.elkhabar.com

[2] :bernichi, , op cit.

[3]: مساعيد،ض،**مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل**،مجلة الجيش، العدد 570،جانفي 2011. ص: 38.

إن قوة الإرهابيين تكمن في قدرتهم على التنقل في الصحراء بشكل دائم في المناطق الشاسعة متخفيين في زي البدو الرحل مستخدمين الجمال ، هذا ما أرهق جيوش المنطقة التي تفتقر للقوات الجوية ما عدا الجزائر. إن الحدود المشتركة مع مالي و النيجر و موريتانيا تعاني من تدهور كبير و عدم تحكم لانعدام الوسائل التقنية و القوات.[1]

و يشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطار للتعاون الجواري في مجال الأمن الاستراتيجي اعتبارا بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق و تكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين مستوى معيشة السكان و ازدهار و استقرار المناطق الحدودية. و يشكل غياب الأمن سبب في توسيع المناطق الخارجة عن القانون و ما ينتج عن ذلك من تمركز أوكار الجريمة المختلفة و هذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدول المعنية.[2]

و سعت قيادة الأركان المشتركة للساحل في 5 جويلية 2010 إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها و للقيام بعمليات عسكرية مشتركة و هذا لاستهداف أتباع تنظيم القاعدة في الصحراء، و أعلنت حكومة مالي عن سماحها للقوات الجزائرية بدخول أراضيها على عمق 40 كم لمطاردة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[3]

اتفقت الجزائر و مالي عند الزيارة الأخيرة للرئيس المالي أمادو توماني توري للجزائر في 24 أكتوبر 2011 و التي دامت 4 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، توجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات. و أعلن عن استعدادهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة حفاظا على مصالح شعبيهما و مساهمة في تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة.[4]

تتم المكافحة الفعالة للإرهاب عبر مقاربة شاملة و متكاملة مبنية على أساس مواجهته دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون محكم و هادف حول المعلومات، تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العسكري أو على مستوى التعاون الاقتصادي و الاجتماعي.

---

[1]:محمد بن أحمد، **قوة جوية لمحاربة القاعدة في الساحل** .http//www.arayalmostenir.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/11/23 على الساعة16:30

[2]:محاضرة الأستاذ بن ساسي، **العلاقات الثنائية مع دول الحزام الأمني و منطقة النفوذ**. محاضرة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تخصص الدفاع و الأمن.

[3]:رايس،**مرجع سابق الذكر**.

[4]: وليد، رمزي، **اتفاق جزائري–مالي لتعزيز التعاون**. http// : www.magharebia.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 31/10/2011 على الساعة17:30

أما على المستوى القانوني فبمبادرة من الجزائر اعتمدت إفريقيا اتفاقية الوقاية و مكافحة الإرهاب سنة 1999 إضافة إلى بروتوكول 2004، و اقترحت على مجلس أمن الأمم المتحدة تبني قرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية خلال القمة 13 للاتحاد الإفريقي. و صادق مجلس الأمن على لائحة 1904 المتعلقة بالتحريم القانوني لدفع الفدية، باعتبارها تشكل مصدرا لتمويل الإرهاب، كما تطرقت لمشكلة إطلاق سراح الإرهابيين مقابل الرهائن و تبعاتها على المستوى الأمني.[1]

إجراءات الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية.

قامت السلطات المركزية الجزائرية سنة 1993 بتعزيز مراقبة الحدود الجنوبية لتوقيف عملية الهجرة غير الشرعية و مكافحة التهريب و تعزيز الأمن، و تم إحصاء عدد اللاجئين لتسهيل عمل الأمن. و لهذا طردت بين سنتي 1993-1994 حوالي 5175 مهاجر غير شرعي.[2]

كما قامت بترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية أو إلى حدودها مع الدول المعنية. تكلف عملية الترحيل هذه حوالي 200 دولار للفرد الواحد و هذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني. في2007 صرح وزير الاتصال أن الجزائر أعادت 12 ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم. كما يتم الترحيل حسب التقارير الأمنية إلى الحدود مع مالي و النيجر.

و عملت على تعزيز الحواجز الأمنية عبر الحدود الجنوبية لمنع مرور المهاجرين غير الشرعيين الذين يستغلون الطبيعة الصحراوية و المسالك الوعرة للتمويه.

وعلى المستوى القانوني ينص القانون الجزائري وفق المادة 303 مكرر من قانون العقوبات "تعاقب هذه الفئة من 3-10 سنوات بغرامة مالية تتراوح بين 300000 دج و 1000000 دج و تتضاعف العقوبة إلى السجن بين 10 إلى 20 سنة مع غرامة 1000000 دج و 200000 دج هذا بالنسبة للذين يهربون المهاجرين للجزائر.

أما المادة 303 مكرر 30 من نفس القانون السابق فتتعلق بتهريب المهاجرين خارج الجزائر و يعاقب مرتكبيه من 3-5 سنوات و بغرامة مالية تتراوح بين 300000 -500000 دج و تتضاعف العقوبة إذا تعرضت حياة المهاجرين للخطر، أو معاملتهم بطريقة غير إنسانية.[3]

---

[1]:مساعيد،ض،**مرجع سابق الذكر**،ص: 39.

[2]: بويية، **نفس المرجع** ،ص:15

[3]:حينوني،**مرجع سابق الذكر**

المبحث الرابع: المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية

يهتم هذا المبحث بتسليط الضوء على المشاريع التنموية التي مولتها الجزائر في منطقة شمال مالي، و الجهود التي قامت بها لتنمية الجنوب الجزائري و المناطق الحدودية.

تنمية الجنوب الجزائري:

قامت الجزائر ببناء مراكز عبور على نفقاتها الخاصة في جانت، عين قزام، تنزاواطين، تيمي اوين وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء، رعاية صحية، مدارس). تم تهيئتها لتجنب الاختلاط بين السكان اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة. ولضمان الأمن في منطقة الصحراء الكبرى و تعزيز مسار استقرار الطوارق قامت الجزائر بعدة إجراءات:

-برنامج تنمية الجنوب الكبير: سعى النظام السياسي منذ الاستقلال إلى دمج الطوارق في المجتمع في كافة المجالات. فبعد زيارة الرئيس السابق اليمين زروال في 1994 للجنوب الجزائري تم في 12جانفي1995 تسطير برنامج طموح للتنمية و هذا بتخصيص 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية: المطارات، الطرق، مشاريع الري و السياحة و الهدف منها هو تعزيز مسار توطين الطوارق الرحل. كما تم إنشاء صندوق لتنمية الجنوب من خلال الأموال التي يتم اقتطاعها من النفط .[1]

-برنامج الإسكان في الجنوب: 62000 وحدة سكنية.

-الاهتمام بتنمية قطاع الطاقة الشمسية في المناطق المنعزلة و تزويد 18 قرية بالطاقة في إطار البرنامج الوطني 1995-1999.[2]

هذا البرنامج يسعى إلى إنشاء مناصب شغل و وضع حد لعدم الاستقرار الذي تعرفه المناطق الجنوبية للقضاء على ظاهرة النزوح للشمال، كما تم تخفيض الضريبة على الاستثمار في كل من اليزي، تمنراست، أدرار و تندوف إلى 50% [3].

---

[1]: بوبية،مرجع **سابق الذكر**،ص.15

[2]:**تنمية الجنوب**، http://www.bouteflika 2009.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 19/12/2011 على الساعة 15:12

[3]:سميرة ،بلعمري،**خطة لدعم النشاط الاقتصادي بالجنوب و تشجيع الجزائريين على الاستقرار بالصحراء**.تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/11/01 على الساعة http://www.echorouk on line.com13:30

لقد حضي الجنوب الجزائري في العشرية الأخيرة باهتمام كبير من قبل السلطات من خلال المشاريع التنموية التي تم إدراجها مثل: البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج الجنوب و الهضاب العليا 2005-2009 بميزانية تفوق 200 مليار دولار و البرنامج الخماسي 2009-2014.

-الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة و صل بين الجزائر و جيرانها في الجنوب قدرت تكلفته ب 64 مليار دينار جزائري سيسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب و تطويره. و إنشاء طريق سريع يربط بين البليدة و الأغواط. يمس البرنامج تشغيل 35000 شاب من المتخرجين الجدد.

مشروع نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست:

يعرف هذا الانجاز بمشروع القرن حيث يعد حدثا بالنسبة للسكان المحليين الذين عانوا من العطش و انعدام النشاط الفلاحي بسبب نقص الموارد المائية. يندرج هذا المشروع ضمن قيام الجزائر باستغلال حصتها من المياه الجوفية بالصحراء التي تتقاسمها مع تونس و ليبيا، و تبلغ حصتها 40 مليار متر مكعب و لا تستغل منها سوى 5.3 مليار متر مكعب سنويا. يقضي المشروع بتحويل المياه من عين صالح إلى ولاية تمنراست عبر 750 كم ، و يقدر حجم المياه المحولة ب 100 ألف متر مكعب تزود 80 ألف نسمة في المنطقة. كما تم انجاز محطة لمعالجة المياه. و تم توظيف 2533عامل.[1] كلف هذا المشروع الدولة 197 مليار دولار.

أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 7أفريل 2011 بتمنراست إشارة بدء توزيع المياه الصالحة للشرب انطلاقا من آبار عين صالح على مسافة 750 كم .لكن المياه لم تصل للبيوت بسبب غياب شبكات توزيع المياه في المدينة في معظم الأحياء و اهتراء تلك الموجودة في الأحياء العتيقة وهذا ما يؤدي إلى تسريبات.[2]

مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر،مالي ، النيجر:

بالتعاون مع وزارة الفلاحة و الموارد المائية يتم تمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري ب 100 مليار سنتيم. تستفيد ولاية تمنراست و اليزي من حواجز مائية و آبار سطحية، مدارس و عيادات في الحدود في خدمة الجزائريين و غيرهم و هذا في إطار برامج تنمية شمالي مالي و النيجر.

---

[1]:رياض، معزوزي،**جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة:مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و إنتاج الطاقة البديلة**، مجلة الأهرام، 05/05/2011, www.ahramag.com: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 18/12/2011 على الساعة 00: 18

[2]:عثمان ،لحياني، **اهتراء شبكة توزيع المياه يؤجل فرحة سكان الأهقار بالمياه:مياه عين صالح وصلت إلى تمنراست لكنها لن تسيل في الحنفيات**. 06/04/2011 www.elkhabar.com: //http تم الاضطلاع عليه بتاريخ 18/12/201على الساعة 00: 18

كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة. كما قدمت اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل. إضافة إلى السعي لتوفير مناصب الشغل بقيام المؤسسات الاقتصادية بفتح المزيد من فروعها باليزي و تمنراست.[1]

-إنشاء محطة لتوليد الكهرباء طاقتها تقدر ب 100 ميقاواط تضمن تزويد أكثر من 10آلاف مشترك بكل من دائرتي عين صالح و عين قزام لتدعيم أسس البنى التحتية الطاقاوية.

-تخصيص أكثر من 4ملايير دينار تضاف للميزانية السنوية العادية و إلى الميزانية المرصودة في إطار برنامج دعم الجنوب.[2]

من الناحية التشريعية: تم اتخاذ تدابير تحفيزية للعمل عن طريق التخفيضات الجبائية و شبه جبائية لفائدة الموظفين بالجنوب و هذا ما سمح منذ بداية المشروع في 2008 بانخراط 60000 مستفيد بالقطاع الاقتصادي ، و 7000 جامعي في قطاع التربية. كما تتكفل وزارة التضامن الاجتماعي بتحمل مصاريف تنقل الطلاب للجامعة و تهيئة قطاع الصحة حيث كان 80 طبيب في 1999 ليصل إلى 1000 في 2007.[3]

إن هذه المشاريع جد طموحة و هدفها هو تنمية المناطق التي تعاني من تهميش اقتصادي، لكن المشكل المطروح هو مدى تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع حيث يشكوا الطوارق دوما من عدم تطبيق الاتفاقات التي تبرمها مع الحكومة المركزية في مالي بحضور الوسيط الجزائري، لكن مع تنامي مشكل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و بضغط و دعم جزائري تعمل حكومة مالي جاهدة على تنمية هذه المناطق الفقيرة حتى لا تكون عرضة للإغراء من قبل الجماعات الإرهابية. كما تسعى الجزائر لتنمية جنوبها حتى لا تصل له عدوى التمرد الحاصل في شمال مالي.

إن تعامل الجزائر مع مختلف الأزمات و المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع و طبيعة المقاربات و الحلول التي اتخذتها تبين أنها جزئية خاضعة للأحكام الجاهزة ، و تدرس الأعراض و النتائج دون الغوص في عمق المشكلة و البحث عن الأسباب الجوهرية كما أن إشكالية البحث عن شرعية داخلية سياسية مازالت الرهان.[4] و هذا ما يوضح لنا عدم تمكنها من إيجاد حل تام و نهائي لمشكل الأزواد، فان

---

[1]:محمد، بن أحمد،**حفر آبار و إنشاء مدارس و عيادات و مشاريع بقيمة 100 مليار لدعم البدو الرحل في الجنوب**. http// :www.elkhabar.com 07/05/2011

[2]:عيونسي،**تمنراست نموذج التنمية الصحراوية**. http// :www.djazairess.com 09/01/2008

[3]:تنمية الجنوب، **مرجع سابق الذكر**.

[4]عميور،**مرجع سابق الذكر**.

التدخل الجزائري يعمل فقط على تهدئة الأوضاع و هذا ما تثبته توالي حركات التمرد دون انقطاع، فبين الفترة و الأخرى يندلع تمرد الطوارق في شمال مالي.

إن منطقة أزواد هي منطقة قاحلة يسكنها عدد قليل من الناس يعيشون في ظروف صعبة بحكم انعدام النشاط الاقتصادي و التنمية، و هذا ما يجعلها مأوى لكافة النشاطات غير الشرعية، انتشار كافة أنواع التهريب و تجارة المخدرات، بارونا ت الأسلحة، كل يدافع عن تجارته و يسعى لتحقيق مصالحه. استغلت الجماعات الإرهابية هذه الوضعية المزرية و بدأت بعملية الوعظ و الدعوة، و جعلت من هذه الأنشطة غير الشرعية مصدر تمويل لها، كما استغلت فقر و سوء أوضاع السكان و غياب مظاهر الدولة التي لا تقوم بوظائفها اتجاه سكانها، فأصبحوا فريسة للإغراء بالمال الذي تملكه هذه الجماعات الإرهابية ، و تورطوا في العمليات الإرهابية. تحتاج منطقة أزواد إلى تنمية اقتصادية شاملة حتى يتم استتباب الأمن و الاستقرار فيها.

تنمية شمال مالي:

عملت الجزائر على تمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي في منطقة أزواد بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية و تتمثل في:

-قيام الجزائر و مالي في سنة 2007 بتجهيز مليار و نصف مليار فرنك إفريقي FCFA ، و هذا من أجل تنمية مناطق الشمال (غاو، تمبكتو، كيدال). قدمت فيه الجزائر 500 مليون و مالي 650 مليون فرنك إفريقي.[1]

-قدمت الجزائر هبة تقدر ب 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني و تنموي شامل و وقع الرئيس المالي أمادو توماني توري عل المرسوم التنفيذي لهذا المشروع .[2] تقدم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية و قطاع الصحة و التكوين المهني و توفير المياه الصالحة للشرب. كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية 2010 -2014. [3]

[1]: ait hamadouche, opcit

[2] :قدادرة،مرجع سابق الذكر

[3] : Coopération sus-sud : **l'Algérie octroie un don de 10 millions de dollars au développement des régions du nord mali**, Koulouba 19 mai 2011

-اتفاق بين شركة سوناطراك و مالي حول التنقيب عن البترول في حوض "توديني" ، و قبول الطوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الإسلام السياسي الجزائريين. [1]

-باشرت مالي بمشروع مبني على تنفيذ برنامج تجفيف تجارة الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية و إيجاد فرص للعمل لمن يقبل من أفراد و عائلات تسليم سلاحه، و يحصي البرنامج إدماج 10 آلاف شخص اجتماعيا و مهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية جديدة و قدرت التكلفة الأولية 22.6 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50 مليون دولار تشارك الجزائر في تمويله إلى جانب دول أخرى.و تم هذا بلقاء مع أعيان القبائل في الشمال دام أسبوعا جمع بين كل من تمبكتو و كيدال و قاو لتوعية و تحسيس البدو الرحل بهذه العملية.[2]

تسعى مالي لتنمية الشمال لمواجهة التنظيمات الإرهابية حيث تستفيد ولايات تمبكتو ، كيدال و قاو من البرنامج الخاص الموسع للسلام و الأمن و التنمية. أعطى الرئيس أمادو توماني توري إشارة انطلاق هذا المشروع يوم 9 أوت 2011 و يستمر حتى جوان 2012 بغلاف مالي قدره 32 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50 مليون أورو بدعم من الاتحاد الأوربي و البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية. كما باشرت تعزيزات أمنية و عسكرية لوضع حد لعلاقات التقارب بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الطوارق.

تساهم الجزائر بدعم قدره 10 ملايين دولار كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من 75000 جندي. تعمل هذه الخطوة على توفير 300 نشاط ل: 500 فرد بين النساء و الشباب، بدعم بقيمة 130 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و 5 مراكز تجارية و هذا ما سيحد قدرة القاعدة على تجنيد الشباب.[3]

صادق مجلس الوزراء المالي في 3 أوت 2011 على مشروع ربط شبكة اتصالات مالي مع الجزائر و النيجر، تبلغ قيمة المشروع 213 مليون فرنك إفريقي و يتم انجازه من قبل شركة صينية. يتمثل

---

[1]:قدادرة،**مرجع سابق الذكر**

[2]:عبد النور،بوخمخم، **50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح.** http:// www.elkhabar.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 20/03/2011 على الساعة 30: 16

[3] : جمال،عمر، **مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة.** http:// www.magharebia.com تم الاضطلاع عليه بتاريخ 26/08/2011 على الساعة 14:30

المشروع في مد خيوط الألياف البصرية على مسافة 915 كم لتستعمل في عدة أنظمة للاتصالات هدفه هو ربط وسط و جنوب مالي بالشمال عبر شبكة ألياف بصرية تحمل معلومات رقمية و صورة و صوت.[1]

و استفادت ولايات تمبكتو، غاو، كيدال من البرنامج الخاص الموسع للسلام و الأمن و التنمية في شمال مالي التي تحتضن أكبر جالية من الطوارق و العرب. تم انطلاق المشروع في 9 أوت و سيستمر حتى جوان 2012 بغلاف مالي قدره 320 مليار فرنك إفريقي.[2]

[1] :سهيل ب، **باماكو تريد ربط شبكة اتصالاتها بالجزائر و النيجر لتطوير مجال تكنولوجيا الاتصالات** ،جريدة الخبر،2011/08/06،ص.3

[2]:جمال،عمر،**مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة.** http:// www.magharebia.com26/08/2011 تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2011/08/26 على الساعة 14:30

الخاتمة

الخاتمة:

تحتل منطقة أزواد شمال مالي أهمية إستراتيجية لإطلالها على أربعة دول افريقية و الصحراء الكبرى، كما لها أهمية كبرى في عملية الرصد و محاربة الإرهاب في الساحل.و من بين الإثنيات التي تعيش في هذه المنطقة نجد الطوارق، و هم مجموعة قبائل بربرية متناثرة في الصحراء تتميز بحب الاستقلال و حرية التنقل.حيث يتواجد الطوارق إضافة إلى شمال مالي، في كل من النيجر،الجزائر، ليبيا و بوركينافاسو. عرفت منطقة أزواد تمردا للطوارق في سنة 1963، و الذي قوبل بالقمع من قبل السلطات المالية لتهدأ الأوضاع و يعود النزاع للانفجار مجددا بداية من سنة 1990 ولم يهدأ حتى يومنا الحالي. يصنف هذا النزاع ضمن النزاعات الاجتماعية الممتدة، و هذا ما يدل أنه له أثار كبيرة على الدول التي تضم إثنية الطوارق في تركيبتها السكانية.

جعل الفراغ الأمني بسبب انسحاب قوات الجيش المالي، و انتشار الفوضى و اللا أمن و عدم الاستقرار بسبب النزاع الطارقي من منطقة أزواد شمال مالي مرتعا لمختلف شبكات الجريمة و الجماعات الإرهابية التي تمارس الأنشطة غير الشرعية من أجل تحصيل الأموال.

إن منطقة أزواد شمال مالي شكلت و لا تزال تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري فبالرغم من تراجع مطالب الطوارق الانفصالية و تقزيمها لتصل إلى حد المطالبة بالحصول على حكم ذاتي و تحسين أوضاعهم، إلا أن تواجد هذه الجماعات الإرهابية على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد بغرب إفريقيا في هذه المنطقة يشكل منعطفا حاسما في استهداف الدولة الجزائرية و ضرب مصالحها و زعزعة استقرارها و أمنها، و هذا بحكم طول الحدود البرية المشتركة بينها و بين منطقة أزواد شمال مالي و صعوبة مراقبتها مراقبتها .

تعد السياسة الجزائرية لمواجهة التهديدات التي تشكلها منطقة أزواد شمالي غير كاملة لأن النزاع الطارقي متعدد الأبعاد، اثني، هوياتي، سياسي و اقتصادي، فإن التدخل الجزائري لا يحل المشكل من جذوره بل يعمل فقط على تهدئة الأوضاع و وقف العمل المسلح، و هذا ما يجعل النزاع بين الفينة و الأخرى يطفو على السطح و يخلق توتر و لا استقرار، و هذا ما يدل على أن الجزائر تفتقر للوسائل المناسبة لحل مشكل الأزواد نهائيا من جهة ، و من جهة أخرى فان اتفاقيات السلام المبرمة بين المتمردين الطوارق و حكومة مالي لا تعرف تجسيدا و تطبيقا على أرض الواقع . و هذا دون إدراج دور القوى الأجنبية التي تستعمل الطوارق كورقة ضغط للتأثير على حكومتي مالي و الجزائر وفق ما يخدم مصالحها.

إن التطورات التي تعرفها المنطقة مع نهاية سنة 2011 لا تنبئ بخير خصوصا بعد إنشاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد و التصريح الخطير لمحمود أغ غالي رئيس المكتب السياسي للحركة الوطنية

لتحرير أزواد:" **سكان الإقليم يختلفون عرقيا و ثقافيا عن بقية سكان البلاد** "،فهو يأخذ بمبدأ الاختلاف العرقي و الثقافي كأساس للانفصال ، إضافة إلى انعكاسات النزاع الليبي الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار كافة دول الجوار و يؤدي إلى تحريك التمرد الطارقي في شمال مالي مجددا بسبب عودة اللاجئين الطوارق إلى مالي نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية ما قد يشكل عبء كبيرا على دولة مالي، مع عودة الطوارق المجندين في صفوف كتائب القذافي مدججين بالأسلحة الليبية. هذا ما يجعل الجزائر محاصرة بالنزاعات و الفوضى من كافة حدودها: تونس، ليبيا، مالي، الصحراء الغربية في ظل الانتشار الكبير للأسلحة على الحدود الجزائرية الليبية النيجيرية و المالية، و التخوف من وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية. مع الإشارة إلى حادثة اختطاف الأجانب في منطقة حاسي ربوني داخل إقليمها و هذا ما يؤزم الوضعية.

إن انفصال دولة شمال مالي و تشكيل دولة أزواد سيكون له تهديد مضاعف على الأمن القومي الجزائري و هذا لعدم قدرة المتمردين الطوارق على التحكم في هذه الدولة الجديدة لعدم توفرهم على الإمكانيات اللازمة. و بحكم النشاط المكثف و الخطير للجماعات الإرهابية و الحركات السلفية في المنطقة ستصبح هذه الدولة تحت سيطرتها و تجعل منها قاعدة خلفية صلبة تمكنها من تحقيق أهدافها و تنفيذ هجماتها ضد الجزائر، توسيع نشاطاتها في المنطقة و التوجه نحو تجنيد سكان الجنوب الجزائري في صفوفها، سهولة حصولها على الأسلحة المهربة من ليبيا، و تعزيز تجارة خطف الرهائن الأجانب كمصدر أساسي لتحصيل الأموال.

بعد انهيار نظام الليبي يبقى الغموض قائما حول مصير الاتفاقيات الليبية الجزائرية في ظل حكم المجلس الانتقالي. و يبقى الإشكال المطروح يدور حول إمكانية هذا المجلس من فرض السيطرة على الإقليم و الأسلحة الليبية و منع وصولها لأيدي الحركات المتمردة و الجماعات الإرهابية في المنطقة، وحده دون تدخل حلف الناتو؟ و هذا ما يؤثر مباشرة على أمننا القومي.

تسعى الجزائر إلى منع أي تدخل أجنبي في المنطقة و تسعى لإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين و هذا ما أدى إلى تفعيل نشاط و عمل هيئة الأركان العملياتية لدول الساحل بتمنراست في 20أفريل2010 . لكن السؤال يبقى قائما حول قدرة هذه الهيئة على الصمود في ظل هذه المتغيرات الجديدة؟ و ما مدى قدرة الجزائر على احتواء هذه التهديدات الناجمة عن حركة منطقة أزواد؟.

التوصيات:

- .لا بد للجزائر من تبني المقاربة التحويلية في حل النزاعات و ذلك ببحث أسباب النزاع و حلها من جذورها، مع السهر على تنفيذ بنود الاتفاقيات و المعاهدات.

- .إن تنمية الجنوب الجزائري و دمج السكان الطوارق في الحياة الإدارية و السياسية و إشراكهم في هذه العملية سيمكن الحكومة الجزائرية من احتوائهم و تجنب تمردهم.

- إن تحالف الحكومة الجزائرية مع الطوارق سيسهل في مكافحة الإرهاب و تعزيز الأمن في الجنوب بحماية المنشآت البترولية و المراكز السياحية و هذا ما سيعود على الجزائر بارتفاع الدخل القومي.

- اهتمام الحكومة الجزائرية بكافة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي يعاني منها الشباب و أخذها بعين الاعتبار تخوفا من التحاقهم بالجماعات الإرهابية و اعتمادهم على الطرق غير الشرعية لتحصيل الأموال.

- تعزيز مراقبة الحدود الجزائرية و إحكام السيطرة عليها بلستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة و تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. الأنصاري عمر، **الرجال الزرق الطوارق: الأسطورة و الواقع**، ط1 ،لبنان:2006.

2. شنة أحمد،**العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية** ،مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،الجزائر.

3. خشيم مصطفى عبد الله،**تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي: النظرية و التطبيق**، أعمال ندوة "الأمن العربي :التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية مركز الدراسات العربي-الأوربي،1996.

4. غريفتش مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،ط1،دبي:مركز الخليج للأبحاث،2008.

المذكرات

5. شاكر ظريف،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات** .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق، 2010/2008.

المداخلات

6. بويبة نبيل، **مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف** ، جامعة الصديق بن يحي، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي.

7. منصر جمال ،**تحولات في مفهوم الأمن .. من الوطني إلى الإنساني** .مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: قسنطينة الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، يومي: 30/29 أفريل 2008.

المجلات

8. زياني، صالح،**تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** ، مجلة المفكر، العدد الخامس.

9. مساعيد ض،**مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل** ، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011.

المقالات الالكترونية

10. أكناون رشيد، **الطوارق في شمال مالي بين الإبادة و خطر مسح الهوية الأمازيغية**. http// :www.elaphblog.com

11. الأنصاري أبو بكر ، **رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد في أول حوار له مع تاوالت أنا لست معروفا لدى الليبيين و لا أحمل فكر الكتاب الأخضر، الحوار المتمدن، العدد 1794**، المحور:القومية،المسألة القومية،حقوق الأقليات و حق تقرير المصير. http://www.ahewar.org

12. الأنصاري علي ، **صراع رعاية المفاوضات بين مالي و الطوارق يعمق الخلاف الجزائري الليبي**.http// :www.amazigh world.org

13. الأنصاري علي، **هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي؟** . http://hespress.com/international

14. الأنصاري عمر، **الطوارق ...الثورة على التهميش : 3 ثورات مسلحة و 3 عقود من الجفاف تهدد هويتهم**، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. http // :www.al jazeera.net

15. أمساكول تينيري أبلال، **حركات الإسلام السياسي المتطرفة في منطقة الطوارق** .
http// :www.politique-africaine.com

16. أشلحي محمد، **الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى** ، الحوار المتمدن العدد 1791، المحور: القومية، المسألة القومية، حقوق الأقليات. www.ahewar.org

17. بوخمخم عبد النور، **50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح**
http// :www.elkhabar.com

18. بن أحمد محمد، **قوة جوية لمحاربة القاعدة في الساحل**.
http// :wwwarayalmostenir.com

19. بن أحمد محمد، **حفر آبار و إنشاء مدارس و عيادات و مشاريع بقيمة 100 مليار لدعم البدو الرحل في الجنوب.** http// :www.elkhabar.com

20. بلعمري سميرة، **خطة لدعم النشاط الاقتصادي بالجنوب و تشجيع الجزائريين على الاستقرار بالصحراء**.http://www.echorouk on line.com

21. جمال عمر،**مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة.** http// :www.magharebia.com

22. دعاس عميور صالح، **التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة.**

23. ولد سالم، سيدي أحمد، **الأزواد و تاريخ من الصراع في مالي** .
http// :www.aljazzera.net

24. زقاع عادل،**إعادة صياغة مفهوم الأمن** .برنامج البحث في الأمن المجتمعي.

25.حيدري إبراهيم ، الطوارق: **رجال الصحراء الملثمون**. http// :www.mustakbal.net

26.حسين زكرياء،**الأمن القومي.** http// :www.msc.gov.ly

27. حينوني رمضان، **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية لتمنراست**. http// :www.myportail.com

28. يونسي ع، **تمنراست نموذج التنمية الصحراوية.** http// :www.djazairess.com

29. لحياتي عثمان،**اهتراء شبكة توزيع المياه يؤجل فرحة سكان الأهقار بالمياه: مياه عين صالح وصلت إلى تمنراست لكنها لن تسيل في الحنفيات.** http// :www.elkhabar.com

30. مهدي سحر، **في مفهوم الأمن القومي** .جريدة الاتحاد السياسية. http// :www.alitthad.com/paper

31. منظمة شباب الطوارق من أجل العدالة و التنمية ،**الطوارق مأساة لا تعرف نهاية.**

32. معزوزي رياض، **جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة:مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و إنتاج الطاقة البديلة،** مجلة الأهرام. http// :www.ahramag.com

33. مفضال العربي،**المعايير المزدوجة بين الطوارق و سكان الصحراء.** http// :www.akhbar-libya.com

34. سالم المختار، **إقليم أزواد المالي وزيرستان الساحل.** http// :www.alkhaleej.ae

35. عبد الرحمن رايس، **دعوة مالي كان لها أثر إيجابي على الجانب الأمني ..قيادة أركان الساحل تدرس إمكانية فتح الحدود للعمليات المشتركة،** الجزائر الجديدة. http// :www.djazairess.com

36. عواد عماد،**حول مفهوم الأمن القومي** .العدد 1411. http//:www.rosanline.net/daily/news

37. قدادرة عاطف،**أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل.** http// :www .elkhabar.com

38. رمزي وليد، **اتفاق جزائري-مالي لتعزيز التعاون**http//:www.magharebia.com **.**

39. شامخ حاتم عبد الله، **النزاع بين الطوارق و مالي** .جريدة الشرق الأوسط، العدد: 102307 .فيفري 2007 .http// :www.elbouragh.net

40. غمراسة بوعلام، **الملثمون الزرق: في الخلافات يحتكم الرجال الطوارق إلى نسائهم اللواتي تتمتعن بنفوذ كبير**، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. http// :www.akhbar-libya.com

مواقع الالكترونية:

41. أزواد، http// :www.wikipedia.com

42. **الشعب منزوع الهوية**.http// : www. Leberberou mali.blogspot.com

43. **الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي** . http// :www.defense.arab.com

44. **وصول 400 مسلح قاتلوا إلى جانب قوات القذافي إلى شمال مالي** ، جريدة القدس http// :www.ads.alquds.com

45. **حركة الإسلام السياسي المتطرفة بمنطقة الطوارق** . http// :www.politique africaine.com

46. **مصرع إبراهيم باهنغا زعيم المتمردين الطوارق في شمال مالي** . http://alhassad.net

47. **في الشمال مالي:الحركة الوطنية الأزوادية مولود سياسي يصف أزواد بأنه أصبح منطقة صراع بين الدول و الجماعات الإرهابية**.www.amazighworld .org/arabic/humanright

48. **تنمية الجنوب**.15:12 19/12/2011 http://www.bouteflika 2009.com الجرائد

49. ك حميد ، **قدمنا عهدنا للدولة الجزائرية و نرفض أي انشقاق للطوارق**، جريدة الشروق في حوار مع أمين عقال طوارق تمنراست أحمد ايدابارا.

50. شراق محمد ، **طوارق الطاسيلي و الأهقار يطالبون الحكومة بالعودة الى الزعامة القديمة ،** جريدة الخبر الجزائرية.

51. محاضرة الأستاذ بن ساسي، **العلاقات الثنائية مع دول الحزام الأمني و منطقة النفوذ ،** المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تخصص الدفاع و الأمن.

المراجع باللغة الفرنسية

Livre

52. Ammour laurence ,**évaluation des risques liés a la criminalité dans l'arc sahélien**. Rome Nato Défense Collège. ResearchePaper n 53.2009

53. Boilley Pierre, **Mali** :**stabilité du nord-mali, des responsabilités partagées,** UNHCR Center for documentation and research, May 1999.

54. Cinquième forum sur la gouvernance en Afrique, **l'expérience du mali dans la lute contre la pauvreté et la gestion des conflits**, Maputo(Mozambique), 23-25 mai 2002.

55. Claudot-Haward Hélène, **les touaregs portrait en fragments**, Publiée avec le concoure du centre nationale des lettres, Edisud.

56. Coopération sus-sud : **l'Algérie octroie un don de 10 millions de dollars au développement des régions du nord mali**, Koulouba 19 mai 2011.

57. Hallassisidibé Ibrahima, **la démocratie au secoure de la sécurité : l'expérience malienne de la gestion du problème touareg est-elle**

transposable a d'autres crises africaines ?,centro argentino de estudios international programa africa.2006

58. Konadje Jean-Jacques, **les initiatives de la CDAO en matière de la sécurité ,de prévention des conflits et de maintien de la paix dans la zone sahélienne ouest-Africaine.** L'école militaire de paris.

59. Taje Mehdi, **sécurité et stabilité dans le sahel africain** . collège de défense de l'OTAN, branche recherche, Edited bye dufourq and laure borgmane , Rome : 2006.

Article

60. Ait Hamadouche Louisa, **touareg du mali : du conflit local a l'enjeu transnational.** http// :www.latribune- on line.com.

61. Boislouvier Christophe, **le Mali simple spectateur**, Jeune Afrique, N◦2634.

62. Bernichi Loubna, **les terroristes de Ansar al islam au Sahara déclarent la guerre au Maroc**, Le terrorisme au sahel Maroc hebdo international(invisible) N° 7488, 14 juin 2007.

63. Ttlemçani Salima, **en vingt ans, trois révoltes et une quatrième en route,** Elwatan

64. Tlemçani Salima, **nord du mali :la population manifestera aujourd'hui pour l'indépendance de l'Azawad,** Elwatan.

65. **la logestique d'al-quaida au sahel**, http://www.rfi/fr/article

66. http://www.monde-diplomatique.fr

الملاحق

ملحق رقم 01 :

خريطة توزيع الأمازيغ في شمال إفريقيا:[1]

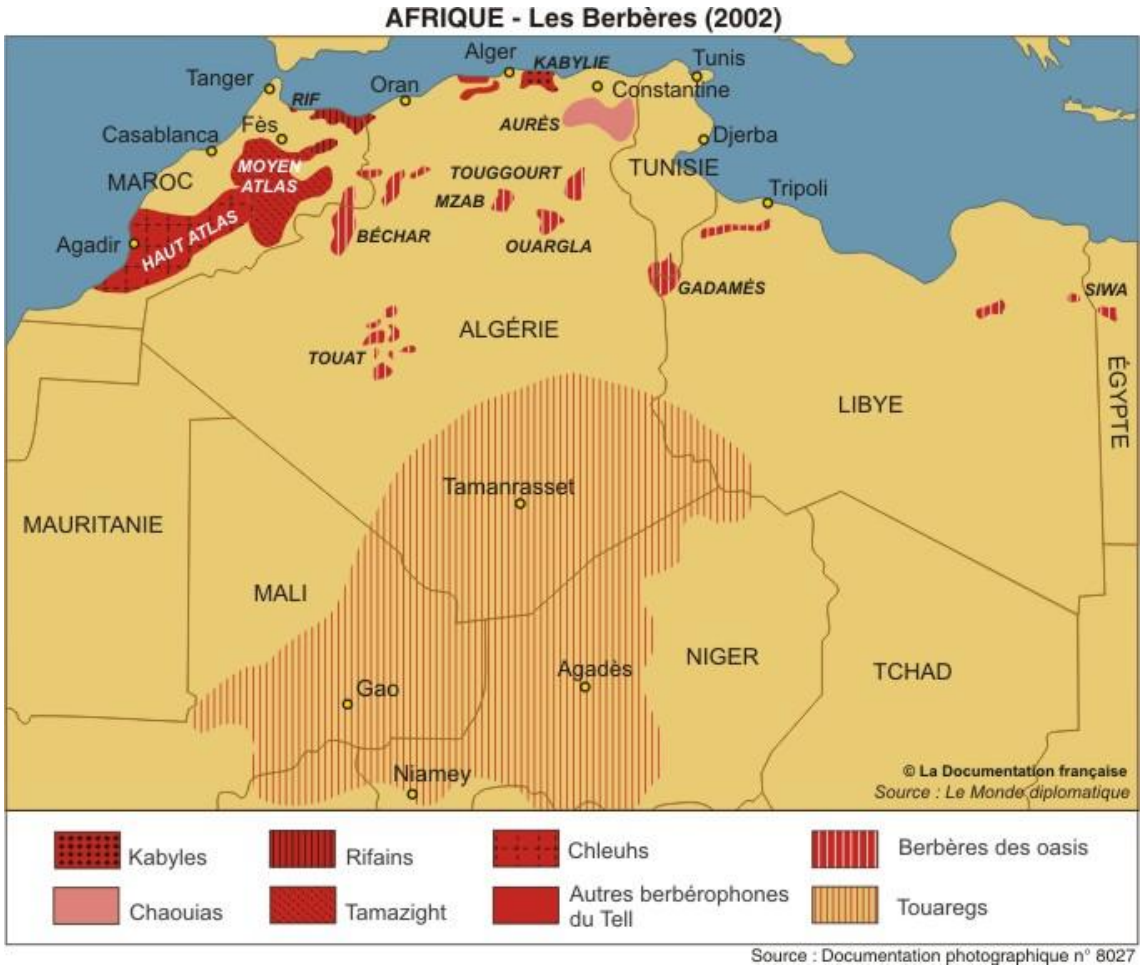

Source : Documentation photographique n° 8027

[1] :http://www.monde-diplomatique.fr/IMG/afrique03-02/jpg

ملحق رقم 02:

خريطة نهر النيجر:[2]

[2] : http://www.monde-diplomatique.fr/IMG /niger-river-map

ملحق رقم 03:

خريطة مؤشرات النمو في العالم:[3]

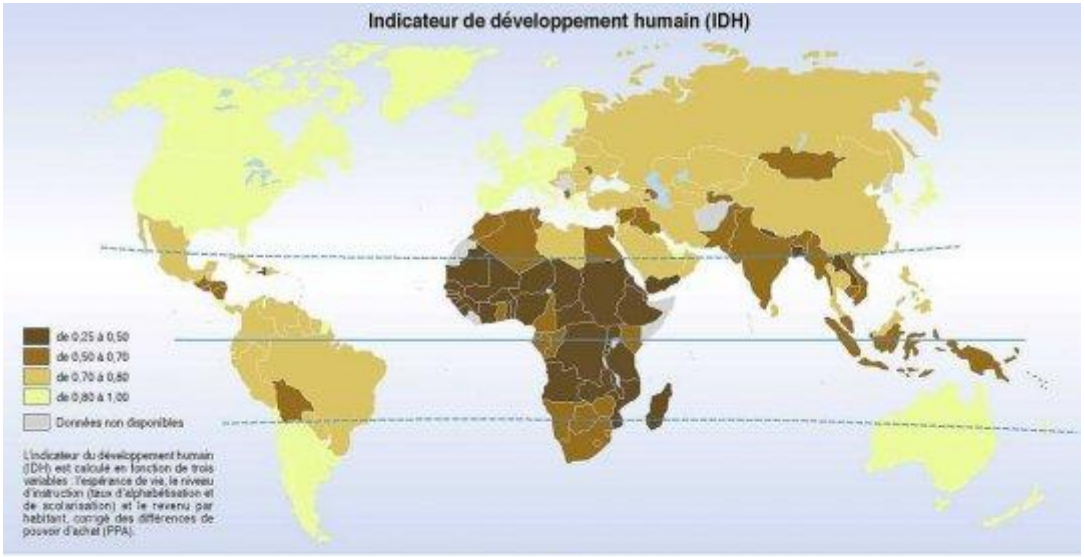

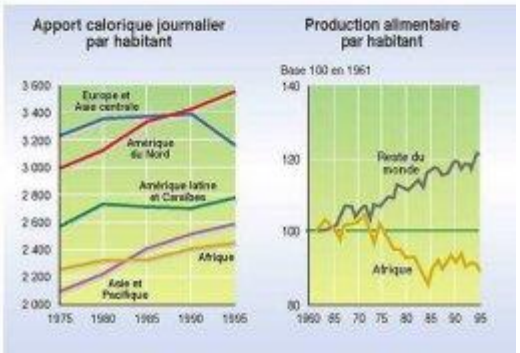

[3] :http://www.monde-diplomatique.fr/IMG/ artoff566-de188/jpg

ملحق رقم04:

Accords de Tamanrasset de 1991

Les 5 et 6 janvier 1991 s'est tenu à TAMANRASSET, en République Algérienne Démocratique et Populaire, une rencontre entre une délégation officielle de la République du Mali et une délégation commune du Mouvement Populaire de l'Azaouad et du Front Islamique Arabe de l'Azaouad.

Cette réunion de famille, qui fait suite à plusieurs contacts informels par l'entremise des autorités algériennes, avait pour objectif la restauration de la paix et de la sécurité dans les 6° et 7° Région du Mali pour le raffermissement de l'unité et de la solidarité de toutes les composantes de la nation malienne.

La rencontre, qui s'est déroulée dans une atmosphère de fraternelle compréhension, a permis de procéder à la signature d'un accord relatif au cessez-le-feu et aux mesures pratiques d'un règlement définitif de tous les problèmes posés suite aux douloureux événements survenus dans les dites régions.

Les résultats concrets de cette rencontre ont démontré la volonté et la capacité de la nation malienne à surmonter tous les obstacles à la paix, facteur indispensable à la réalisation des objectifs de développement, de progrès et de bien-être pour les populations.

Les participants ont réaffirmé leur profond attachement à l'unité nationale et à l'intégrité territoriale de leur pays.

Les parties se sont félicitées de la contribution de qualité du Gouvernement algérien pour les efforts qui ont permis d'assurer le succès de cette rencontre et lui ont adressé à cette occasion leurs plus vifs remerciements et l'expression de leur profonde gratitude.

Fait à TAMANRASSET, le 6 janvier 1991

Accord de Tamanrasset

Le gouvernement de la République du Mali d'une part,

Le Mouvement Populaire de l'Azawad et le Front Islamique Arabe d'autre part,

Soucieux de rétablir et de maintenir la paix et la sécurité sur l'ensemble du territoire national dans les 6° et 7° régions, sont convenus de ce qui suit :

Article 1er : II est mis fin aux opérations militaires et à toute action armée sur l'ensemble du territoire et principalement dans les 6° et 7° région du Mali le 6 janvier 1991à 14 heures.

Article 2 : Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violences, collectifs ou individuels. Toute action clandestine ou contraire à l'ordre public doit prendre fin ainsi que toute infiltration d'éléments armés venant de l'extérieur.

Article 3 : Les forces combattantes du « Mouvement populaire de l'Azaouad » et le « Front islamique arabe » existant au jour de la cessation des hostilités se stabiliseront à l'intérieur des zones correspondant à leurs lieux de cantonnement actuel.

Tout déplacement individuel ou collectif des membres de ces forces en dehors de ces lieux décantonnement doit se faire sans arme.

Article 4 : Les forces armées maliennes ne mèneront aucune activité susceptible de donner lieu à des accrochages avec les combattants. Elles procéderont à un allégement progressif de leurs dispositifs dans les 6° et 7° régions.

Article 5 : Dans le cadre du présent accord, les forces armées maliennes se désengageront de la gestion administrative civile et procéderont à la suppression de certains postes militaires.

En ce qui concerne les villes (chefs-lieux de régions et de cercles), les casernes seront Progressivement transférées vers d'autres sites plus appropriés.

Article 6 : Les forces armées maliennes éviteront les zones de pâturage et les zones à forte Concentration de populations dans les 6° et 7° régions actuelles.

Article 7 : Les forces armées maliennes se confineront à leur rôle de défense de l'intégrité territoriale dans les frontières.

Article 8 : Les combattants peuvent intégrer les forces armées maliennes dans les conditions définies par les deux parties.

Article 9 : Il est créé une commission de cessation des hostilités chargée de l'application des dispositions du présent accord. Cette commission est présidée par la République algérienne démocratique et populaire en qualité de médiateur.

Article 10 : La commission de cessation des hostilités est composée, en plus du médiateur, d'un nombre égal de représentants des deux parties.

Article 11 : Le siège de la commission de cessation des hostilités est fixé à Gao.

Article 12 : Tous les prisonniers, otages ou internés détenus par chacune des parties seront libérés dans les 30 jours à compter de la signature du présent accord.

Article 13 : Le présent accord entrera en vigueur à la date de sa signature.

Fait à Tamanrasset le 6 janvier 1991 en deux originaux en langues française et arabe

Les deux textes faisant également foi

Pour le gouvernement du Mali

Colonel Ousmane Coulibaly, Membre du Conseil national, Chef d'état-major général des armées

Pour le Mouvement populaire de l'Azaouad et le Front islamique arabe

Iyad Ag Ghali, secrétaire général du Mouvement

En présence de Son Excellence Monsieur **Mohamed Salah Mohammedi**, Ministre de l'intérieur de la République algérienne démocratique et populaire

ملحق رقم 05 :

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION

DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT

DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali.
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale.
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement, socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal.
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique.
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord.
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers.
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage.
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales.
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement la sécurité et la stabilité.

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal.

I Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.
3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.
4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.
5. **Ses compétences :**

II est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

II est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.
- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement

économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la sante, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles.

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales.

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion.

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays.

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades.

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes.

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie.
- réalisation de l'aérodrome de Kidal.
- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit.
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes.
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes.
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles.

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal.

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1. Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National.
3. Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Ménaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord.

Unités spéciales de sécurité

4. Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5,peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socioprofessionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officier et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les événements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procédera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. <u>Mesures prioritaires</u>

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de : - Mettre en œuvre les points 2,3, 4,et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.

- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.

- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région,

élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

ملحق رقم 06:

حوار رئيس المؤتمر لتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري مع تاوالت

بعد انفراد تاولت بنشر خبر تأسيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد وماله من ردود فعل قوية على كافة دول المنطقة المغاربية ، تتشرف تاوالت وتنفرد بنشر أول حديث صحفي مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد - المناضل الأمازيغي الطارقي أبو بكر الأنصاري - المنبثق عن التيار الوطني الحر المطالب بالاستقلال عن مالي ، وقد أحدث هذه التنظيم منذ تأسيسه ضجة كبرى أقلقت بعض أنظمة الحكم وتحديدا تلك التي أيدت مالي على قتل الطوارق ، وصار محور إشارة في لقاءات على مستوى القمة بين الجزائر ومالي وليبيا ، جاء ذلك أثر اهتمام القوى الغربية بدعوة المؤتمر الوطني للتحالف مع إسرائيل وقيام هلال سامي يشمل الطوارق والأمازيغ والكرد واليهود ، يطوق منطقة الشرق الأوسط والمغرب الأمازيغي بسياج حماية المصالح الأمريكية ، وهو ما جعله في بؤرة الاهتمام خصوصا وأن القيادات العروبية المعتدلة الموالية للغرب صارت حليفا لهذا الشاب الطوارقي الذي نقل قضية امازيغ الصحراء الطوارق من الهوامش المحورية الي صلب الاهتمام الأمريكي .

وقبل أن نفتح الأسئلة أمام الأنصاري نشير إلى أن صحيفة كل العرب اللندنية وعدت الأنصاري بلقاء صحفي ويبدو أن إجابات الأنصاري لم تكن تتماشى مع خطوط جريد العرب فألغت الحوار من أساسه ،

تاوالت : بدأت العمل السياسي مبكرا و تترأس حزب سياسي و أنت لم تتجاوز العقد الرابع من عمرك ما سر ذلك؟

أبو بكر الأنصاري :

في البداية شكرا لموقع تاولت على مبادراته بتعريف القارئ العربي والأمازيغي بقضية الطوارق وهذا يدل على أنها جريدة مرموقة ومسئولة .

وإجابة على سؤالك فالسر في ذلك يعود لنشاطي السياسي المعارض للحكومة المالية ودعم الجناح العسكري والضباط الطوارق الرافضين للاتفاقيات وتأييد قبائل تمبكتو وثقة إفوغاس في كيدال بسبب قربي من أمير طوارق تمبكتو محمد علي الأنصاري والذي كان يلقبني الولي الصالح الصغير وقد بشر والدي عام 1977 عندما خرج الأمير من السجن بعد16 عاما من في سجون مالي حيث قال عني وأنا طفل أني من أولياء الله الذين لا خوف عليهم و لا هم يحزنون وأني عندما أكبر سوف أخدم قضية الطوارق كما لم يفعل أحد قبلي.

كبرت وانضممت للجبهة الشعبية لتحرير أزواد وعينت فيها رئيسا للشباب ومسئول إعلامي وتركتها بعد توقيع الاتفاق الذي أبرم في باماكو وبعد فشل الاتفاق تجذرت مصداقيتي وشعبيتي بين الطوارق حتى وضعني الجناح العسكري على رأس القيادة السياسية لأزواد.

تاوالت : تلقيت تكوينك و تدريسك في بلد عربي -" السعودية -" ألم يترك فيك بصمة المدرسة السلفية في فلسفتك السياسية؟ و كيف ترفعون شعار الإسلام و تستنصرون إسرائيل عدوة الإسلام و المسلمين؟

أبو بكر الأنصاري :عندما كنت في السعودية كنت كأي أجنبي في بلد جميع قوانينه معادية للأجانب وبالتالي لم أجد في الفكر الوهابي السلفي المعتمد في السعودية ما يشدني ثم إن السعودية ذاتها لم تكن بلدا يعجبني بسبب انغلاقها ومعاداتها للأجانب وخاصة نظام الكفالة الذي يجعل من الأجنبي عبد مملوك لكفيله المواطن السعودي وحلم خوض الحرب مع مالي من أجل تحرير أزواد وبناء دولة طوارقية أكون فيها مواطن محترم كان هاجسي الدائم.
وكنت أقرأ الكتب والصحف والمجلات العسكرية والسياسية حتى أحقق ما بشر به الأمير محمد علي الأنصاري وعندما جئت للرباط أرسلني الأمير لشيوخ الزوايا الصوفية النقشبندية والتجانية والمذهب الصوفي مذهب متسامح يحرم قتل من يختلف عنك في المذهب والدين خلافا للوهابية التي تبيح دم من يختلف عنها.
نحن لا نرفع شعار الإسلام نحن علمانيون لكننا ضد إقصاء التيار الإسلامي لأنه يحظى بشرعية شعبية ونريد أن يكون التيار الإسلامي حليفا شعبيا لقضيتنا بوصفنا مدافعين عن حقه في الوجود والإسلام هو الذي منح العرب مكانتهم.
أما استنصار إسرائيل فنحن مثل حزب الله اللبناني استنصر إيران الفارسية التي تحتل إقليم الأهواز العربي وجزر أبو موسى و طنب الصغرى والكبرى الإماراتية العربية على إسرائيل التي تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان ومن حق كل مقاومة أن تستنصر من يدعمها ولو كانت الأنظمة العربية داعمة لقضية الجنوب اللبناني لما لجأ حزب الله لإيران الفارسية.
وعلى شاكلته لم نجد في الأنظمة العربية حلفاء لقضيتنا فاستنصرنا إسرائيل على المحور مالي- النيجر الجزائر – فرنسا وتعاطف اليهود السفردين مع قضيتنا واعتبروا أننا ضحايا معاداة السامية وأن حرق خيام بدونا بمن فيها يشبه المحارق النازية وعليه التيار الإسلامي وحزب الله يتعاطفون مع قضيتنا ويتفهمون حلفنا مع إسرائيل.
ثم إننا قريبا سنصبح أفضل وسيط في عملية السلام على كافة مساراتها بسبب مكانتنا المرموقة لدى القوى المناضلة الفلسطينية واللبنانية وبسبب مكانتنا لدى إسرائيل.

نحن حاليا أفضل من يحرك عملية السلام مقبولين من فتح وحماس ومن حزب الله وإسرائيل ونستطيع أن نحقق لعملية السلام ما لا يحققه أي رئيس عربي أو غربي

تاوالت : انسحبتم من الجبهة الشعبية لتحرير ازواد في 1992 بسبب اتفاقيات السلام المبرمة بين الحكومة و الجبهات ما الذي لم يرضيكم في ذلك؟

أبوبكر الأنصاري :نعم انسحبنا بعد الاتفاق لأنه كتب بلغة فرنسية مزدوجة ساخرة من الطوارق مثل اللغة التي كتب بها أبو الطيب المتنبي قصيدته في هجاء كافور الأخشيدي قصيدة ظاهرها مدح وإطراء وباطنها هجوما بعهد هجاء

وتعجبني رجلاك في النعل

إن رأتك ذا نعل إن كنت حافيا

ومثلك يؤتي به من بلاد بعيدة

ليضحك ربات الحداد البوكيا

الاتفاق جرد الطوارق من كل حقوقهم وصورهم على أنهم مجرد مرتزقة يريدون مكسب شخصي من مالي على حساب مصالحهم وبسبب تفاهة الاتفاق وعدم نزاهة الوسيط الجزائري والفرنسي انسحبنا وكسبنا احترام الشعب وتركنا من وقعوا الاتفاق تنصب عليهم لعنات الأرامل والأيتام الطوارق.

كما أن مالي أصدرت قانون اللا مركز الذي امتص كل مكتسبات مناطق الطوارق التي منحها له الاتفاق وبعد سنة بدا اللاجئون يرجعون إلى موريتانيا بعد فشل كل المشاريع لإعادة توطينهم ونهب سلطات مالي كل المساعدات التي قدمت لدعم اتفاق السلام

تاوالت : كنتم من منسقي مهرجان تومبكتو أبريل 2006 ، ونحن نعرف انه مهرجانا بدعم ليبي صرف وهو في الواقع مهرجان استعراضي للقدافي شخصيا . هل لكم أن تشرحوا للرأي العام خلفيات و أهداف المهرجان و علاقة الزعيم الليبي بذلك ؟

أبوبكر الأنصاري : لم أكن منسقا للمهرجان أنا نسقت العمل السياسي مع قادة الهجوم على كيدال أثناء المهرجان ، فأنا لست معروفا لدى الليبيين ولا أحمل فكر الكتاب الأخضر ، انا صاحب ميول غربية أمريكية.

خلفيات المهرجان أن العقيد معمر القذافي لا حظ أن الطوارق لم يعودوا يثقون به ، لأنه صديقا للحكومة المالية هو من يمول ميزانية الدولة المالية ويدفع مساهماتها في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ، كما أنه

نّصب رئيس مالي السابق ألفا عمر كوناري رئيسا للاتحاد الافريقي ، فوجد القذافي أن الطوارق بدأوا يتجهون نحو إسرائيل ، فأراد أن يعيدهم إليه ورتب للمهرجان.
وقد كان المهرجان فاشلا بكل المقاييس حيث أصّرت حكومة مالي أن يسّلمها القذافي ميزانية المهرجان 2 مليار دولار نقدا ، وقد نهبتها مالي وحرمت الحاضرين من واجب الضيافة وعندما أحس الزعيم الليبي أن ضيوفه ومنهم شخصيات معروفة عربيا ودوليا وإفريقيا يعانون الجوع وهو دفع لمالي 2 مليار دولار لضيافتهم ، قلص مدة المهرجان من أسبوع إلى 48 ساعة ، بعدها عاد كل الضيوف إلى بلدانهم والقادة الليبين يعتذرون منهم على التقصير.

تاوالت : هناك حركات طوارقية لا زالت متحفظة وغير راضية عن المهرجان ، ما تعليقكم على ذلك ؟

أبوبكر الأنصاري :أنا شخصيا متحفظ على المهرجان لأنه أعطى الحكومة المالية وزنا دوليا لا تستحقه ، الفائدة الوحيدة التي جنيتها من المهرجان توثيق الصداقة مع البطل حسن فكاكا قائد الهجوم على كيدال وما عدا ذلك فالمهرجان فاشل جملة وتفصيلا.

تاولت : الأحداث التي عرفتها منطقة كيدال أفضت الى اتفاق جديد بين الحكومة المالية و التحالف الديمقراطي من أجل التغيير. كيف ترون مستقبل الأوضاع في المنطقة على ضوء هذا الاتفاق الذي ترفضونه ؟

أبوبكر الأنصاري :نعم نرفض الاتفاق ولو كانت الجزائر تدرك ما سينجم عنه من كوارث لما رعته أصلا ، فهذا الاتفاق قضى نهائيا على زعامة سلطنة إفوغاس وحلفاءهم كنته ، لأن موقعه إياد غالي من إفوغاس وبسبب الرفض الشعبي أصبح إياد في نظر الشعب خائنا لقضيته وقبيلته إفوغاس الأوشاوس يشهدون تمردا من إمغاد وإدنان ، كذلك شجع الاتفاق منسقية عرب مالي على التحاف مع الحكومة المالية والجماعة السلفية لضرب الطوارق وأفقد الجزائر العمود الفقري لوجودها في أزواد وهو قبيلة إفوغاس.

تاولت : إلى أي مدى بإمكان حركتكم التأثير في الوضع ؟ و هل لكم القدرات لتغيير مسار الأحداث أو صنعها ؟

أبو بكر الأنصاري : حركتنا هي الحركة السياسية الوحيدة في الساحة الأزوادية وهي التي تتعامل معها واشنطن وتساندها إسرائيل ولها برنامج استقلالي واضح المعالم يلتف حوله الشعب الأزوادي ، وقد أغلقت

الجزائر بوابة إفوغاس بالاتفاق الأخير كما أغلقت مالي بوابة العرب بإنشائها منسقية عرب مالي وصار عرب مالي في نظر الرأي العام بدون أي قضية وبقيت حركتنا المؤتمر الوطني لتحرير أزواد حزب المقاومة الوحيد في الساحة المدعوم شعبنا والمصدر الإعلامي الوحيد للخبر الأزوادي غير الأطراف المعادية للطوارق مثل مالي والجزائر وفرنسا

تاوالت : حركتكم حديثة النشأة و تحمل مشروعا انفصاليا ما هي حظوظكم في ذلك ، لا سيما و أن هناك من لا يقاسمكم المشروع من أبناء الطوارق ؟ و كيف اخترتم هذا التوقيت بالذات ؟ هل هو لدوافع محلية أم لأجندة دولية تسعى لتحريك الأقليات و القوميات في مختلف مناطق العالم ؟

أبو بكر الأنصاري : كل الطوارق يقاسموننا المشروع الوطني الاستقلالي ولكن بدرجات متفاوته والكثير منها لا يستطيع أن يعبر صراحة عن طموحه الاستقلالي خوفا من ضربه في المهد .
والتوقيت مناسب بعد الهجوم على كيدال ثم إن حركتنا ليس حديثة فقد عملت في السر منذ الاستعمار الفرنسي ولها رموز نضالية وفي كل حقبة كان يحمل لوائها مثقف طوارقي ، التوقيت لإعلانها جاء تزامن مع دخول أمريكا للساحة حتى نكون مهندسو السياسية الأمريكية في إفريقيا.
ثم إنه لا توجد أجندة دولية لتحريك الأقليات بل الأقليات هي التي تفرض وجودها حتى يستجيب لها المجتمع الدولي.

تاوالت : حركتكم ولدت في المغرب ما أسباب ذلك ؟ و هل تحضون بدعم من الرباط ؟

أبوبكر الأنصاري :حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر ثم إنه مصلحة الحركة الطوارقية التحالف مع الرباط ضد الجزائر فالجزائر عدو للطوراق والمغرب وحليف لمالي والبولساريو ثم إن اليهود المغاربة الذين يخدمون القصر الملكي ويقربونه من واشنطن لعبوا دورا في إقناع المغرب باحتضان قضية الطوارق ردا على دعم الجزائر للبولساريو ثم إن منسقية عرب مالي التي تضم عرب مالي المتحالفين مع الصحراويين مع مالي ضد الطوارق وبالتالي خيار الرباط والحركة الطوارقية هو الحلف الأبدي ضد الجزائر ومالي ومنسقية عرب مالي

تاوالت : ترون أن القومية الامازيغية الطوارقية مضطهدة في الصحراء من طرف دول المنطقة لا سيما دولة مالي . فكيف بإمكان مشروعكم النهوض بهذا الشتات و إحياء قومية تلاشت كما تلاشت العديد من القوميات ؟

أبو بكر الأنصاري : لنا في إحياء قومية بني إسرائيل نموذج يمكن تطبيقه مع القومية الطوارقية خصوصا وأن الرأي العام الإسرائيلي يستذكر في شخصي الزعيم التاريخي لإسرائيل تيودور هرنزل الذي فاوض القوى الكبرى على قيام دولة إسرائيل واستصدر من بريطانيا وعد بلفور وهو ما سيتكرر مع الطوارق

تاوالت : الظاهر في أدبيات حركتكم تحقيق الانفصال عن دولة مالي فهل تلك هي الخطوة الأولى لقيام دولة الطوارق الكبرى؟

أبو بكر الأنصاري :لا يوجد ما يسمى دولة كبرى لشعب معين تركيا مثلا بنت دولة لكن هناك التركمان في شمال العراق والقبارصة الأتراك نحن نريد دولة للطوارق شمال مالي تحتضن كل طوارقي وتكون بقية الطوارق في الجزائر والنيجر وليبيا عمقا بشريا لنا كما أنه من مصلحة الجزائر بناء أحزم أبيض طوارقي ضد الزحف الزنجي وإلا سيأتي يوما يصبح العرب والأمازيغ أقلية مضطهدة في الجزائر كما هو حاصل في مالي.

تاوالت : الرأي العام و الإعلام العربي يجهل إلى حد كبير ما تسمونه القضية الطوراقية فما هي الخطوط الكبرى لمشروعكم؟ وما شكل و حدود الدولة التي تحلمون بها؟

أبوبكر الأنصاري : الخطوط العريضة لمشروعنا القيام بحملة تعريف بقضيتنا العادلة في كل المنتديات الحقوقية واستخدام قنوات الكرد و الأمازيغ للتعريف بقضيتنا.
أما لما يجهل الرأي العام العربي قضية الطوارق فالسبب أن الحكومات العربية مساندة لمالي كم أن انضمام مالي للتحالف المعادي للعراق جعل الإعلام العربي يعتم ويخفي ما يجري في أزواد.

تاولت : هناك من يتهمكم بأنكم ورقة لتصفية حسابات سياسية بين الجزائر و المغرب و القضية الطوراقية مجرد ذر للرماد في العيون. كيف تردون على ذلك؟

أبوبكر الأنصاري : قضيتنا أكبر من أن تكون ورقة ضد الجزائر أو غيرها نحن مع الرباط ضد الجزائر ومع واشنطن ضد باريس مع كل خصم وعدو لكل حليف لمالي

تاولت : تراهنون في خطابكم على البعد الأمازيغي و الطوارقي للمنطقة المغاربية. فهل ترمون من وراء

ذلك إلى إنهاء أو نفي البعد العربي لها؟

أبو بكر الأنصاري :الأمازيغ والطوارق هم السكان الحقيقيون والأصليون للمغرب الكبير وأن العرب وافدين عليهم وقبل الاستقلال عن فرنسا وتشبع من قادوا الدول المغاربية بالقومية العربية الرافضة للبربر أصبح من حق سكان المغرب الحقيقيون الأمازيغ والطوارق أن يدافعوا عن هويتهم في وهجه التعريب غير الممنهج .

تاولت : شعاركم المغرب الأمازيغي الكبير كيف تتعاملون مع الحقائق التاريخية التي اعتبرت شمال إفريقيا منطقة عربية تستمد جذورها من المشرق؟

أبو بكر الأنصاري :هذا غير صحيح المغرب أمازيغي قبل الميلاد والعرب جاؤوا منذ الفتح الإسلامي و الأمازيغ لا يرفضون العربية كلغة وإنما يرفضون إقصاء العرب لهم من صنع القرار في وطنهم ومن إقصاء هويتهم الأمازيغية العريقة كما أن عبودية وتبعية مثقفي المغرب للمشرق وعدم بلورتهم فكر قومي عربي مغاربي أندلسي الجذور يفقدهم القدر على الإقناع لو قلت لي إن للمغرب قومية عربية منبعها ومدرستها الإرث الحضاري الأندلسي وتعتمد الخط الأندلسي العربي قد أقتنع أما أن يكون المغرب عبدا تابع للمشرق فهذا إهانة للمغرب وتاريخه وحضارته.

تاولت : قضيتكم لحد الآن لم تتقدم شيئا نحو التدويل فما برنامجكم لاسماع رسالتكم للعالم؟

أبوبكر الأنصاري : من قال ذلك الم تقرا البيان الكردي الطوارقي المشترك الذي وقعه المؤتمر الوطني لتحرير أزواد ومركز حلبجة لمقاومة إبادة وأنفلة الشعب الكردي نحن نتحالف مع قوميات أخرى بشأن تشكيل جبهة موحدة لكل الأقليات العرقية وأن نفرض على واشنطن ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد منحنا حق تقرير المصير

تاولت : أعبتم على فرنسا القانون الأخير بخصوص الشعب الأرميني مقابل تجاهلها للطوراق. فهل تعرضتم إلى شيء من ذلك القبيل أو ما يشبهه؟

أبو بكر الأنصاري : نعم تعرضنا على يد مالي لما هو أبشع مما تعرض له الأرمن لكن التعتيم الإعلامي الذي تعاني منه قضيتنا أثر عليها ولم نتمكن من تسليط الضوء على معاناتنا أو إبراز ما تعرضنا له.

تاولت : تقدمون طروحات مثيرة كقولكم أن نصف شهداء الجزائر من الطوراق و تتهمون العنصر العربي بخيانة الثورة التحريرية -" الحركى -" بالمصطلح الجزائري ما سندكم في ذلك؟
أم هي محاولة لتكريس البعد الأمازيغي و الطوراقي للمنطقة

أبو بكر الأنصاري :عندما بدأت الثورة الجزائرية وشرعت في حشد الدعم الخارجي لها توجهت للطورق ولم تقل لهم ناصرونا ضد فرنسا بل قالت لهم قاتلوا معنا لإنشاء دولة كبرى المغرب الأوسط للجزائريين والطوارق والبربر وكنا نقاتل مع الجزائريين لأننا نعتبر أنفسنا نحرر أنفسنا مع الجزائريين كان حلمنا أن تكون تمبكتو وتمنرست جزء من الجزائر.
لكن تحالف فرنسا مع الحركيين العرب ودخول جمال عبد الناصر على الخط أقنع قيادة المقاومة الجزائرية بسلخ الطوارق عن الجزائر وهم مواطنون جزائريون قبل دخول المحتل فرسمت حدود السودان الفرنسي وضمت مناطق الطوارق للسود وسلخت عن موريتانيا والجزائر ومع ذلك ظللنا نساند الجزائريين لأنهم أهلنا وواجب الأخوة يستوجب ذلك.
بعد الاستقلال كل المؤرخين الجزائريين كتبوا تاريخ الجزائر بما يمجد مناطقهم وأسلافهم وتنكروا لجميل الطوارق.
وليس في ذلك تكريس لبعد الطوارقي والأمازيغي للمغرب وحاليا الشعب الجزائري يتعاطف مع قضيتنا لكن حكومته تمنعه من ذلك.

تاوالت : تستعدون حكومات المنطقة بدعوى القمع المسلط على الطوراق فمن يناصر قضيتكم من الشعوب و الرسميين اقليميا و دوليا؟

أبو بكر الأنصاري : يساند قضيتنا كل الأقليات العرقية والشعوب الأخرى الشعب الموريتاني والمغربي والتونسي والليبي و70% من الشعب الجزائري.
مشرقيا الأكراد والأرمن وقد أصبحت قضية الطوارق القضية المحورية للشعوب الأمازيغية ثم إنه إقليميا المغرب يساند قضيتنا موريتانيا تتعاطف معها وليبيا لم تعلن الدعم الصريح لها واللوبي الإسرائيلي يناصرها وبالتالي الحق سوف ينتصر

تاولت : تذكرون أن مشكلتكم مع الحكام العرب في المنطقة و ليس مع اسرائيل أو اللوبي اليهودي كيف ذلك؟

أبو بكر الأنصاري :الحكام العرب في المغرب الأمازيغي هم من يساند مالي على قتل الطوارق وهم من يسلح جيش مالي أما إسرائيل فلم يسبق لها أن أساءت للطوارق ولم تقدم دعما لمالي ضدهم وبالتالي كسبت إسرائيل ثقة الطوارق وفقده الحكام العرب

تاولت : إذن ما هو شكل العلاقة التي تربطكم بإسرائيل و اللوبي اليهودي؟ و كيف ينظر إلى قضيتكم من باب الشفقة المحسوبة أم من باب الحليف المستقبلي في المنطقة لتجاوز العداء العربي له؟

أبو بكر الأنصاري : العلاقة حلف استراتيجي فإسرائيل ستكون شريكا مع الأمازيغ في تحرير الأراضي السامية الطوارقية المحتلة وسوف نوفر لها قواعد خلفية كما سنمنح إسرائيل ومنظمة aipac نسبة مئوية من ثروتنا النفطية تغنيهم عن المساعدات الأمريكية وتقوي شوكتهم حتى تعلم إسرائيل أن دعم وصداقة الطوارق أكبر مكسب لها في التاريخ

تاولت : بخصوص علاقاتكم الخارجية دائما ، ما هي العلاقة التي تربطكم بامازيغ شمال المنطقة و هل يوجد نوع من التعاون او التواصل بينكم و بينهم؟

أبو بكر الأنصاري : الأمازيغ في شمال إفريقيا هم الحليف الحقيقي للطوارق وهم ممثلون في المؤتمر الوطني لتحرير أزواد حتى أن الأمين العام للمؤتمر الوطني لتحرير أزواد من أمازيغ ليبيا وهناك العديد من المسئولين الأمازيغ في قيادة المؤتمر

تاولت : إسرائيل تحتل بلدا و تقمع شعبا و تؤجج صراعا في المنطقة العربية فبماذا تفسرون هذا التناقض بين ما تسمونه قضيتكم العادلة و بين نصير لكم يمارس ذلك على شعب آخر؟

أبوبكر الأنصاري : إيران الفارسية تحتل إقليم الأهواز وجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ومع ذلك حزب الله يحصل على الدعم الإيراني لا ينتقص من عدالة أي قضية نصرة ظالم لها فالحجاج أظلم الناس نصر امرأة قهرت في السند وأرسل من يفتح السند لينتصر لها .
نصرة ظالم لقضية عادلة لا ينقص من عدالتها وإيران الفارسية ليست أقل عداء للأمة العربية من إسرائيل العبرية

تاولت : هناك من يقول أن مشروعكم الانفصالي هو تنفيذ لأجندة إسرائيلية لاختراق المنطقة المغاربية من الجنوب؟

أبو بكر الأنصاري :إسرائيل كأي دولة تبحث عن مصالحها فإذا وجدتها في الطوارق تقوم بتحقيقها ونحن مستعدين أن نحقق لإسرائيل ما تريد مقابل استقلالنا عن مالي واحتواء الأنظمة العربية التي تؤيد مالي ونحن أول حركة تحرر تعيد الاعتبار لإسرائيل

تاولت : هناك أيضا من يتهمكم بالتواطؤ مع التنظيمات الإسلامية المسلحة كالجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية لزعزعة الاستقرار في المنطقة فما عملاقتكم بذلك؟

أبو بكر الأنصاري : الوقائع الحالية من حرب بين الجماعة السلفية وقوات المقاومة الطوارقية يكذب هذا جملة وتفصيلا فالأفعال تفند ذلك وليس الأقوال كل يوم مواجهات بين الطوارق والجماعة السلفية وقتلى من هذا الطرف وذاك

تاولت : تتهمون كذلك بالاستفادة من الأوضاع غير الطبيعية في المنطقة كانتشار تجارة السلاح و التهريب و المخدرات و الهجرة السرية. فهل فعلا توظفون ذلك لتحقيق أهدافكم؟

أبو بكر الأنصاري :كل هذا أكاذيب كالتي كانت مالي تروج لها لتبرير جرائمها وحرب التطهير العرقي الذي تقوم به ضد الطوارق

تاولت : كيف هو الوضع على الصعيد الميداني و ما هو المشهد بعد الإخبار التي تواترت عن اشتباكات مسلحة بين بعض الطوراق و تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال؟

أبو بكر الأنصاري :الوضع ميدانيا لصالحنا والجزائر هي من حرك هذه المواجهات لضرب خصميها بعضهم ببعض فهي تريد إضعاف الطوارق بإنهاكهم في حرب مع الجماعة السلفية فهي تريد التخلص من الطوارق من جهة ومن الجماعة السلفية حتى يصبح التيار الإسلامي في الوطن العربي ضد الطوارق مرة بحجة مواجهاتهم مع الجماعة السلفية وأخرى بسبب علاقتهم بإسرائيل .

تاولت : تستعدون فرنسا من جهة.. و أمريكا تنظر للمنطقة بعين نقل النفوذ عبر بوابة محاربة القاعدة في الصحراء الكبرى فما موقع مشروعكم في ظل هذا التنافس بين قطبين احدهم قديم و الآخر جديد؟

أبو بكر الأنصاري :سنكون العمود الفقري للسياسية الأمريكية في القارة الأفريقية فنحن حلفاء إسرائيل في المنطقة ونحن أعداء الجماعة السلفية المنضوية تحت لواء القاعدة وبالتالي نحن الحليف الذي تفضله واشنطن على كل حكومات المنطقة كما أننا أول حركة تحرر في التاريخ الحديث تستقوي بإسرائيل وتعبر عن رأيها الرافض للمحارق النازية وعلاقتنا بإسرائيل ستكون مثل علاقة حزب الله بإيران الفارسية وهذا يجعلنا الأقرب لحلف شمال الأطلسي وواشنطن

تاولت : تراهنون على دعم شمال الأطلسي و أقليات أخرى في العالم كالأكراد و البشتون؟ فما هي علاقتكم بتلك الأقليات؟ و كيف ترون مستقبل الأقليات في ظل الخريطة الجديدة للعالم؟

أبو بكر الأنصاري :نعم بسبب تعاطف إسرائيل معنا فإن حلف شمال الأطلسي مستعد لخوض الحرب معنا ضد مالي .
أما الأقليات العرقية فالحلف الطوارقي الكردي خرج للعلن وهناك بيان مشترك نشر في وسائل الإعلام وجبهة سياسية قيد التشكيل للعمل الطوارقي الكردي وكما قلت لك سابقا كل أقلية عليه أن تتحرك قبل أن يدعمها غيرها

تاولت : النظام الدولي الجديد يقوم على تجزئة المجزأ و تفتيت المفتت و المنطقة مرشحة لذلك فهل ترضون أن يكون الطوراق أداة لتنفيذ المشروع؟

أبو بكر الأنصاري : كل الحدود الحالية من صنع الاستعمار ومتى ظهر نظام دولي فإنها قابلة للتغيير ونحن لسنا أداة نحن أصحاب قضية نتحالف مع من يناصرنا نحققه ما يريد من أجل الاستقلال عن مالي كل من يساعدنا في الاستقلال عن مالي يحق له أن يستعملنا لغاياته

تاولت : تتهمون خالد السفياني رئيس المؤتمر القومي العربي برئيس تنظيم عرقي ألا تحذون أنتم حذوه ببلورة مشروع دولة تقوم على القومية الطوراقية؟

أبوبكر الأنصاري :خالد السفياني يعمل على مسخ الهوية الأمازيغية للمغرب وتموله الدول البترو دولارية

من أجل جعل المغرب بلد لإشباع الغرائز الحيوانية للخليجيين وهو يتخذ من محاربة التطبيع وسيلة للتوسل وجمع المال على حساب الوحدة الوطنية للمغرب.
دولة الطوارق حق تضمنه الشرائع ومواثيق حقوق الشعوب في تقرير المصير لماذا يقر الجزائريون بهذا الحق للصحراويين وينكرونه على الطوارق؟ ثم إني أكثر عروبة من السفياني فالعروبة نسب وليس ثقافة وأنا رغم اعتزازي بطوارقيتي فأنا في الأصل خزرجي من بين ساعدة أنصاري وصلتي بالعرب أقوى من صلة السفياني بهم.

تاولت : تتهمون محور فرنسا الجزائر مالي و النيجر بقمع القومية الطوارقية فكيف هو شكل علاقتكم بدول المنطقة سواء الجنوبية أو الشمالية؟ : كل واحدة على حدا إن أمكن

أبو بكر الأنصاري :علاقتنا مع الدول المغاربية والإفريقية
موريتانيا : ممتازة جدا شعبها يؤيدنا حكومتها تتفهم وضعنا وهي معتدلة ووسطية بين دعمنا وعدم توتير علاقاتها مع مالي
المغرب : حليف لنا لأن الجزائر مع البولساريو وهناك قوة تأييد أمازيغ المغرب واليهود المغاربة لقضية الطوارق بسبب مواقف الطوارق ضد المحارق النازية أثناء الحرب العالمية الثانية
جبهة البولساريو : متعاطفة مع القضية الطوارقية وهي في هذا الموقف مستقلة عن الجزائر وتؤيد الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد لكن ارتباط قبائل طوارق تمبكتو مع المغرب يمنع حلف طوارقي مع البولسايو كما يحول دون ذلك دعم أمازيغ المغرب لقضية الطوارق
تونس : متعاطفة مع قضيتنا ولا ترغب في التسرع في اتخاذ مواقف قبل بلورة الحقائق على الأرض
الجزائر : عدو لشعب الطوارق وحليف لمالي وشريك في جرائمها بحق الطوارق ، وهناك صراع بوتفليقة والجنرالات حيث يريد بوتفليقة توازن في الموقف الجزائري بين الطوارق والبولساريو وهو ما يرفضه الجنرلات المعادين للطوارق وللأمازيغ في تيزي أوزو
ليبيا : مترددة في بين عدم التفريط في صداقتها لمالي وبين عدم تفويت فرصة دعم الطوارق للتقرب من واشنطن
بوركنافاسو: حليف قوي للطوارق
بقية إفريقيا السوداء مع مالي لأننا بيض وهي سوداء

تاولت : تشيرون إلى صفقة سياسية بين الجزائر و مالي لتبديد قوميتكم حيث تأخذ الأولى منطقة كيدال و تقوم الثانية بضخ أكبر عدد من الزنوج في منطقتكم لتغيير بعدها القومي. الى ماذا تستندون في ذلك؟

أبو بكر الأنصاري :الاتفاق الأخير يمهد السبيل إلى ذلك وكذا المواجهات بين الجماعة السلفية والطوارق والتي تريد الجزائر من خلالها كسر شوكة القوة العسكرية للطوارق وإهمال مالي لمناطق الشمال تمبكتو وجاو ليهاجروا وتوطن السود مكانهم كل هذا حقائق.

تاولت : عرب مالي و النيجر غير مرغوب فيهم و هناك محاولات لتهجيرهم من يقف وراء ذلك؟

أبو بكر الأنصاري :تأسيس منسقية عرب مالي وتحالفها مع الحكومة ضد الطوارق جعل العرب الماليين في نظر الأخرين تافهين و بلا قضية ودفع حكومات المغرب وليبيا للنفور منهم وبالنسبة للنيجر فهي مثل كل الدول الأفريقية السوداء تريد طرد البيض منها كما تفعل زمبابوي التي تنزع أراضي البيض وتعطيها للسود معادا البيض ثقافة شعبية إفريقية مالي تعبر عنها بقتل الطوارق وزمبابوبي بنزع مزارع البيض والنيجر بتهجير العرب.

تاولت : ما موقفكم من محاكمة القذافي لجريدة الشروق خصوصا وأنكم كتبتم ضدها؟

أبو بكر الأنصاري :الموقف أننا مع حرية الصحافة وضد أن تحاكم جريدة بسبب عمل مهني ، لكني ضد الحملة التي تقودها جريدة الشروق لتخوين المواطن التارقي الجزائري وتبرير ظلمه والتعسف عليه وقد كتبت ضد تحقيق الشروق وأسرفت في نقد صديقي رشيد بوسياف رغم أن زميلة أخرى وقعت التحقيق لأني لا أرغب في التشهير بالنساء فهن عرض لنا جميعا فالزميلة نائلة بن رحال هي مثل أخت فلا يمكن التشهير بها ولكن مع زميل رجل يختلف الأمر ولست عدوا للصحفيين الجزائريين فأنا زميلهم وأخوهم لكني ضد تناولهم المسألة التارقية

تاولت : ما نوع العلاقة بينكم وبين العقيد القذافي والحكومة الجزائرية والمغربية؟

أبو بكر الأنصاري :القذافي لم يلتق بي قط ولست من الطوارق الذين زاروا أو عاشوا في ليبيا أبدا ولا أحمل فكر الكتاب الأخضر أنا صاحب ميول أمريكية أطلسية ومطبع مع إسرائيل وهي صفات يكرهها القذافي لكنه في المقابل لا يستطيع القفز على حقيقة أن المؤتمر الوطني لتحرير أزواد هو الخيار الوطني لكل الطوارق.
الحكومة الجزائرية تعيب علي أن حركتنا نشأت في الرباط وتتخذ مواقف ضد الاتفاقيات التي رعتها الجزائر كما أني أتخذ موقف ضد انحيازها لمالي كموقف العماد مشيل عون من الوجود السوري في لبنان

وهذا ما جعلني القيادي الأكثر شعبية بين الطوارق.

المغرب : يؤيد قضية الطوارق وقد وجد في المؤتمر الوطني تنظيم سياسي واسع الشعبية بعيد عن ليبيا والجزائر فأحترم المغرب المؤتمر الوطني لتحرير أزواد.[4]

[4] : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85818